دور الشباب فى التنمية الشاملة

إعداد

أسامة عبد الرحمن

المـقدمـة

الفرد هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها والشباب هم طليعة أي مجتمع، وعموده الفقري،وقوته النشطة والقادرة على قهر التحديات وتذليل الصعوبات وتجاوز العقبات بما يملك من مقومات خاصة من الانفتاح والقدرة على التكيف بالإرادة الصلبة, العزيمة والتحدي وحب الاكتشاف وقهر المستحيل لذلك فان أي عملية تنمية تتوقف في نجاحها على وجود طاقات الشباب المنظمة وإذا لم تكن كذلك فإنها ستكون طاقات مهدرة وقد ضاع الكثير من الوقت قبل أن تتبلور بشكل جدي استراتيجية تنمية للشباب تأخذ تطلعاته واهتماماته وتلبية متطلباته البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية بعين الاعتبار وتحريك طاقات الإبداع نحو آفاق أكثر إشراقا وانفتاحا ان منطقة الشرق الأوسط تعانى من حاجة لم يسبق لها مثيل لفرص العمل قُدِّر أنها ستبلغ عشرات الملايين من الوظائف الإضافية عام ٢٠٢٠ لذا ينبغي على دول هذه المنطقة أن تضاعف حجم فرص العمل لديها بهدف استيعاب العدد السريع المتزايد للباحثين عن العمل حيث يبلغ معدّل نمو القوى العاملة في هذه المنطقة نسبة ضئيلة قدرها ٣ بالمائة، بينما يُقدّر المعدّل المتوسط للبطالة الإجمالية حوالي ١٦ بالمائة وفي الوقت الذي يلفي فيه الشباب أنفسهم بون عمل، تشكّل بطالة الشباب جزءاً كبيراً من البطالة الإجمالية وقد شكّل الداخلون الجدد إلى سوق العمل المصرية في عام ١٩٨٨ حوالي ٩٤ بالمائة من العاطلين عن العمل انتمت نسبة٩٠ بالمائة منهم إلى فئة تراوحت أعمارها بين ١٥ و٢٩ عاماً إلا أن حالة الشابات أسوأ بكثير ففي ام ١٩٩٨، شكّل النساء في مصر أكثر من نصف الداخلين حديثاً إلى سوق العمل العاطلين عن العمل في الوقت الذي تشكّل فيه حصة المرأة في القوى العاملة.

ودور الشباب بدا واضحاً فى الآونة الأخيرة حيث أن الربيع العربى اعتمد بشكل أساسى عليهم وهذا ما دفعنى للكتابة فى هذا الموضوع لاعتماد عملية التنمية فى ماضيها ومستقبلها على الشباب فهم الطاقة الملتهبة والمؤثرة فى عملية التنمية لما يتمتع به الشباب من قدرة على الأداء وقد اعتمدت على مراجع عربية كثيرة وقد أثر فى نفسى قلة المراجع المصرية التى وقعت تحت يدى.

الباب الأول
مفاهيم وأبعاد ومعايير

التنمية الشاملة و مجالاتها:

ان التنمية المتكاملة هي مجموعة الجهود المتنوعة والمنسقة التي تؤهل المجتمع للقيام بأمر الله، وذلك بداية من الفرد، وتهيئة المناخ البيئي والاجتماعي لقيام المجتمع المسلم بواجبات الاستخلاف في الأرض على الوجه الأكمل، ومن ثم يري المؤلف أن قضية التغيير، والارتقاء إلي مستوي المنهج الرباني، وتحديات الواقع أمر ملح لا يحتمل التأخير، ومن هنا جاء إعطاء مسألة التنمية المتكاملة اهتمامًا استثنائيًا لأسباب عدة منها:

- الزيادة السكانية في العالم الإسلامي بصورة كبيرة، حيث زاد عدد سكان الوطن العربي عام ١٤٠٠هـ ١٦١ مليون نسمة إلي ٣٠٠ مليون نسمة عام ١٤٢٠هـ يصعب عملية تأهيل واستيعاب هذه الأعداد اجتماعيًا للقيام بوظيفتها في الحياة.

يضاف لذلك مشكلات خطيرة تتعلق بندرة المياه، وزيادة التصحر، وندرة مصادر الغذاء; إذ تؤكد تقارير البنك الدولي تقلص موارد المياه في العالم الإسلامي بنحو ٨٠% خلال جيل واحد، وندرة الغذاء الذي يتفاقم في ظل أزمة المياه،واعتماد شعوب الدول الإسلامية على الزراعة. كما أن نقص الغذاء المتوقع تزداد حدته بالنسبة للأطفال، حيث يشكل نوعًا من الإعاقة الجسدية والعقلية والنفسية والتي تؤثر سلبًا على مستقبلنا.

وتعتبر مشكلة البطالة صفة لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي المعاصر لكل شعوب العالم عامة، وشعوب العالم الإسلامي خاصة، وما تحتمله من آثار نفسية واجتماعية سيئة ومن موجبات تبني سياسات التنمية المتكاملة التبعية الثقافية والسياسية والاقتصادية، إذ صارت مقومات النهوض في الغرب هي البلسم الذي سيجعل كل شيء لدينا حسن ا، كما أن مشكلة التبعية تجعل اقتصادنا التابع مركزًا للنفايات، ومن ثم يصبح من الضروري التحرر الاقتصادي والاجتماعي الناهض على أساس من عقيدتنا، وما تبيحه من وسائل وأساليب.

كما أن الهوة بين العالم الصناعي والعالم الإسلامي واسعة، ومضاعفات هذه الهوة بما تعنيه من استمرار إمكانات التراجع تظل مفتوحة بالنسبة للعالم الإسلامي، وتظهر وتتفاعل كلما اتسع الاتصال والانفتاح العالمي، وهذا ما نشاهده الآن.

كما أن الوسائل المتوفرة توقع شعوب العالم النامي بين خيارين إما العزلة، وما تحمله من تهميش وتضاؤل، وإما الانخراط في الموجات المادية والاستهلاكية العاتية، وما تحمله من سطحية في التفكير. ومن ثم فعلي المرجعية الإسلامية تطوير أساليب التفكير المنتج الفعال، وبناء أخلاقية ناجحة للرقي الاقتصادي، حتى لا يقع المسلم في ازدواجية مقيتة، حيث تمارس الشعائر الإسلامية وفق ديننا الحنيف، ويتم تشييد التقدم الاقتصادي والتنظيمي وفق الأنماط الغربية، ومن ثم تضيع الهوية الإسلامية. ولأن التنمية عبارة عن دفع وتحريك للكينونة الفردية والاجتماعية نحو الأفضل; لذلك يجب أن تشمل عمليات الدفع كل الجوانب الحضارية للأمة وحيث إن الطبيعة الإنسانية كل متكامل، ولا يمكن تجزئتها، فلابد من الاهتمام بكل جوانب تلك الطبيعة.

إن التحسين الشامل الذي نتطلع إليه يتطلب الإلمام بمجموعات عديدة من الكينونات الحضارية، وبطبيعة العلاقات بينها، وأنماط التفاعل والتأثير المتبادل الذي يحدث خلال محاولات الإصلاح، وبناء مجتمعات جديدة.

تعني التنمية الشاملة نوعًا من صرف الاهتمام لكل مجال من مجالات الحياة المختلفة الروحية والمادية والثقافية، وهذا موجود في كل دول العالم، وهذه التنمية لا تقوم على فلسفة محددة، ولا تحكمها رؤية واحدة، وأن التنمية المتكاملة ترتكز على رؤية شاملة لطبائع الأشياء وعلاقاتها وتفاعلاتها وتأثيراتها عبر الماضي والحاضر والمستقبل، وهي تتطلب طاقة روحية هائلة وسلوكًا خاضعًا للمبدأ; لذلك فإن الأمة الإسلامية هي الأمة الوحيدة التي تملك إمكانات بلورة تنمية متكاملة متزنة.

كما أنه إذا أغنينا الحياة المعنوية خف الطلب على المال. إذا تسربت إلي المجتمع الإسلامي موجة تقديس المال من الغرب، وصاحب ذلك عدة أوضاع سياسية واجتماعية يائسة، مما دفع الناس إلي اعتبار جمع المال وتثميره هو الميدان الأوسع، المحرر لأنشطتهم، وبدأت مرحلة ثقافة الاستهلاك العظيم وللتخلص من هذه الثقافات الغريبة لابد من تنمية قيم القناعة والإقبال على الآخرة، والحرية، والعدالة، والتعاون داخل ثقافاتنا، كذلك لابد من تأصيل فلسفة الملكية في الإسلام في أفكارنا ومشاعرنا وهكذا يمكن لنا من خلال إدراك العلاقات بين الأشياء أن نكسر من ثورة الجشع المادي حين نقوي روح الأخوة والعلم، ونسقي الإيمان بالعمل الصالح.

كما يؤدي التفاوت الكبير في الدخل إلي أضرار بالغة بالحياة العامة، مما يراكم من ظاهرة الانقسام الثقافي من خلال تشكل الثقافة من خلال الحالة الاقتصادية (أغنياء وفقراء) ولابد أيضًا من تدعيم الأخلاق والروحانيات لتخطي مشكلات الفقر انطلاقًا من التدعيم الذاتي، كعلاج أولي للضعف الموضوعي،وفي ظل هذا الوضع المتدهور على كافة الأصعدة فلا ولاية للأمة على نفسها، فإذا تحسن موقع الأمة تحررت من ضرورات الحركة الحضارية، التي تحكمها عدة أنساق ومنظومات فكرية وأخلاقية ينبغي التوازن بينها.

التنمية الفكرية:

وفي إطار تحقيق التنمية الشاملة، تعتبر التنمية الفكرية أساسًا لها، حيث تنمية القدرات وتنمية طرق التفكير الجيد بالتدريب تمثل أساسًا للتنمية،وبصدد ذلك هناك بعض المبادئ والأسس التي تساعد على تنمية التفكير تدور حول: كون العقل المسلم معيار التكوين تظل كافة الأنشطة الحضارية موضع تقويم لديه، هذه النظرة تحدد فعاليته في الأداء، كما أن تغيير الحالة الراهنة يحتاج إلي وقت طويل لتفعيل الأفكار وتطبيقها على أرض الواقع.

كما أدي امتزاج الثقافات وتنوع الظروف، وبعد العهد عن منشأ الإسلام أدي لانحرافات جمة تصيب الأمة الإسلامية، ينبغي الجهاد لتفاديها من خلال دعم الأصول الفكرية للأمة،والتحام سلوكياتنا وخططنا بالغايات الكبرى لوجودنا ويبقي الدور الأكبر للنقد البناء نظرًا لحالة القصور في فهم الواقع التي تضفي على الممكن صفة المستحيل، كما يبرز الاهتمام بتطوير وتنمية التفكير من خلال التدريب والإبداع

التنمية المعرفية:

يحتاج الإنسان زاد معرفي ليعيش حياة طيبة انطلاقًا من كون تنمية المعرفة ضرورة حيوية، وأن الاستثمار في العلم أفضل أنواع الاستثمار، وأن المعرفة هي السبيل الأكثر نجاحًا لاكتساب منظور واسع للقضايا المختلفة من خلال إدراك خصائص الشئون المختلفة ويتسع مفهوم الثقافة لكونها ذلك الجو من العادات والأذواق والقيم التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد، وتحدد دوافعه وانفعالاته وصلاته بالناس والأشياء،وينبغي أن تكون متزنة بين القديم والحديث وواقعية بالتجريب لتحقيق التقدم في كافة المجالات، من خلال القدرة على الاستشراف والتنبؤ وإجراء البحوث المستقبلية وهناك بعض الأساليب التي تساعد على تنمية المعرفة لتواكب تطورات العصر؛ لذا فمن الضروري بذل الجهود الجماعية لتوفير الكتب والوسائل التعليمية، ودعم الجامعات ، ودعم مشروعات القراءة وتطوير أساليب النشر والمعرفة، والاستفادة من العلم ولكن تقف أمام تنمية المعرفة عدة معوقات منها: خمود جذوة الشوق للعلم، مما جعله لدي الكثيرين وسيلة للمناصب والوظائف، وضحالة ما ينشر وما يقرأ، يصب في نفس الاتجاه حيث أن الكتابات المطروحة على الساحة تزيد من التخلف، فهي تمنح أجوبة أكثر مما تثيره من تساؤلات لدي القراء.

تنمية الشخصية:

تعرف الشخصية بأنها: مجموعة الصفات الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية التي تظهر في العلاقات الاجتماعية لفرد بعينه، وتميزه عن غيره، ويأتي الاهتمام بتنمية الشخصية نظرًا لمركزية الإنسان في الكون، وسلطانه الواسع الذي حباه الله به، ومن ثم تنصب جهود تنمية الشخصية لجعل الإنسان سباقًا وجديرًا بالخلافة في الأرض ليكون إنسانًا صالحًا متكاملا ومقدرًا للمسئوليات المنوطة به وللنمو عدة شروط منها:

وجود هدف أعلي لحياتنا لتحقيق الرقى في حياة المسلم، وإزالة التناقض منها، ووجود قناعة بضرورة التغيير،والتحرر من الشعور بالاستسلام، والقبول بالذات على مستوي الفرد، ومستوي الانتماء للأمة، والتخلص من مشاعر اليأس والإحباط، كما أنه من الضروري الشعور بالمسئولية; لأن بزوغ الشخصية لا يتم إلا بالشعور بالمسؤولية، كما تشكل الإرادة الصلبة ضلعًا أساسيًا في منظومة النمو، حيث إن صلابة الإرادة تمثل إحدى نواتج التحضر، وشيء من التحدي يسهل إدراك التحديات ومواجهتها.

التنمية الروحية والأخلاقية:

أن المقياس التام للخيرية والكمال يتمثل في النبي وأنه كان النموذج الأسمى لاجتماع المبدأ أو السلوك، وأن مصدر السعادة والهناء كمطلب أساس للتنمية الروحية هو انسجام واقع المرء مع ما يعتقد; إذ إن القاعدة الروحية الأخلاقية في أي مجتمع هي التي تمكن الناس من تحمل الظروف المعيشية الصعبة دون أن ينحرفوا وفي هذا الإطار يؤكد الكاتب على ضرورة احترام أصحاب خلق التسامي، والترفع عن سفاسف الأمور، دون التعويل على أصحاب المال والدهاء والمكر، وذلك انطلاقًا من إيماننا العميق بأن تيار الشهوات والنزوات لابد أن يواجَه بتيار روحي متدفق من المشاعر والأحاسيس الإيمانية، ومشاعر التراحم والتعاطف لمجابهة نزعات المادة المتدفقة عن التقدم الاقتصادي.

كما تأتي أهمية الروح العالية في دعم الانطلاق الحضاري، وتحقيق الخلاص من حالة الضعف التي تحياها الأمة؛ إذ تلعب الأخلاق دورًا مهمًا في علاج الأزمات الاجتماعية، والعمل على تفادي الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن المشكلات الاقتصادية والسياسية.

التنمية الاجتماعية:

أن ضعف إحساس الناس بفضل مجتمعاتهم عليهم،وضعف معرفتهم بمدي النفع الذي يعود عليهم من وراء رقي مجتمعاتهم سببان رئيسان في زهدهم بالشأن العام; لذا يجب تنمية المجتمعات وإصلاحها ودعمها، والدفع بها كمطلب شرعي، واستثمار طويل الأجل، ولابد من توضيح عدة مفاهيم تتعلق بالمجتمع والتنمية منها:

إن المجتمع - في جوهره - تعبير إنساني عن مجمل العقائد والمفاهيم والأعراف والعلاقات والمصالح التي تسود رقعة مكانية معينة، وتخضع لها مجموعة بشرية محددة كما تلعب العقيدة دورًا مهمًا في تحديد ماهية الفعل الاجتماعي، كما يلعب الفكر دورًا مهمًا في بناء المجتمعات وتغييرها ويلعب المجتمع عدة وظائف أساسية فيها تأمين الشروط الأساسية للحياة المادية،وتوفير شروط الحياة الروحية والمعنوية لإيجاد الحرية، وتنظيم الطاقة الحيوية للفرد من خلال وسائله في ضبط أفراده، ويقوم المجتمع بإدارة التكامل، وحل التوترات التي تحدث بين المكونات المختلفة للحياة الاجتماعية، ودعم العلاقات الاجتماعية كالأخوة والحوار، وتنمية مفاهيم التقدير والتسامح والفهم المتبادل ولآليات التنمية الشاملة للمجتمع عدة أهمها:

- الاستقامة كشرط لوجود الفائض الاجتماعي

-التوازن الاجتماعي إذ إن الواقع الاجتماعي هو دائمًا واقع تبادلي على مستوي السلع والحاجات

-النخبة صاحبة دور حيوي في توجيه الناس، وإرشادهم إلي سبيل الخير.

- لابد من تعميق مشاعر التفاني في خدمة المجتمعات.

التنمية الاقتصادية:

والنمو الاقتصادي هو زيادة في حجم الناتج الحقيقي بينما الناتج الإجمالي الحقيقي فهو قيمة السلع والخدمات لسنه واحدة من العناصر الوطنية والأجانب والناتج الإجمالي القومي هو قيمة السلع والخدمات لسنه واحدة من العناصر الوطنية أما التنمية هي الزيادة السريعة في مستوي الدخل الفردي ولكن ليست فقط بالجانب المادي وانما جوانب أخرى (سياسية – اجتماعيه – ثقافية- الخ)أما عن الفرق بين التنمية والنمو ؟ فالنمو هو زيادة تلقائية في الناتج ونمو مالي فقط

والتنمية تعبير هيكلي مقصور ونمو مالي وسياسي وثقافي واجتماعي ورغم ذلك هناك عدة سمات تميز الدول المتخلفة منها سمات متعلقة بالبناء الاقتصادي (انخفاض مستوي الدخل - تخلف طرق الإنتاج - زيادة البطالة - التبعية الاقتصادية للخارج) وسمات تتعلق بالبناء الاجتماعي (ارتفاع معدل النمو السكاني - التفا وق بين الريف والحضر - التفاوت طبقي كبير - ارتفاع نسبة الأمية) وسمات تتعلق بالبناء السياسي عدم الاستقرار السياسي أبعاد الناس عن المشاركة السياسية سيطرة حزب واحد لا دور للسلطة القضائية.

أهداف التنمية الشاملة:

ليس هناك إجراءات تتخذها الحكومات ولا الأشخاص بلا هدف والتنمية إجراء مكلف وحرى بها أن تكون هادفة ولذلك فمن أهدافها المتفرعة:

١- أهداف اقتصادية : ومنها تحقيق نمو اقتصادي بمعدل مقبول- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة

٢- أهداف بيئية : وتتمثل فى بيئة صحية للبشر - استخدام معقول للموارد المتاحة -المحافظة على الموارد الغير متجددة

٣- الأهداف الاجتماعية : وهى محاربة البطالة - العدالة الاجتماعية (حق التعليم –حق الصحة).

مؤشرات التنمية وأهميتها:

ارتبطت المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية ارتباطا وثيقا بالتطور الحادث في مفهوم التنمية فالتنمية الاقتصادية لا تتحقق بالصورة المطلوبة إذا اقتصر التغيير على الوسائل الاقتصادية وتم إهمال الجوانب الاجتماعية ومع ظهور التنمية الاجتماعية ظهرت جملة من المؤشرات لقياس التنمية في مختلف دول العالم سميت بالمؤشرات المركبة وهناك قضيتان أضافتا أبعاد جديدة للمفهوم هما الاهتمام بالبيئة وإعلاء قيمة العنصر البشري التنمية المستدامة هي الحاجة إلى المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وحماية حقوق الأجيال القادمة وهناك العديد من المؤشرات التي تم تطويرها لقياس التنمية البيئية مثل معدل استنزاف إنتاج الثروات الطبيعية ونسب التلوث كما ظهر مفهوم التنمية الإنسانية أو البشرية فالبشر هم هدف التنمية ووسيلتها وللتنمية البشرية مؤشرات تتعلق بالعلم والتعليم والبحث والتكنولوجيا والصحة والأوضاع السياسية.

أهمية مؤشرات التنمية:

لا يمكن أن تستغني عن الإحصاءات إذ هي ضرورية من اجل القيام بعملية تخطيط واتخاذ قرارات سليمة ويستخدم الساسة لغة الأرقام بصفة مستمرة للتدليل على دقة ما يقولون وما أنجزوه والمواطنون أنفسهم يحتاجون للأرقام والمؤشرات لمساءلة حكوماتهم والمؤشرات توضح نتائج ما تم بذله من جهود تنموية إيجابا أو سلبا مما يساعد على تحديد الخطوات المستقبلية الواجب اتخاذها لضمان السير في الطريق الصحيح

مقياس درفنوفسكي لمستوى المعيشة ويحتوي على ثلاث عناصر يتم قياس كل منها بمؤشرات معينة والعناصر هي:

١- الحاجات الضرورية المادية من تغذية ومأوى وصحة حيث يقاس بمؤشر حجم ونوعية الخدمات السكنية وكثافة الأشغال ومدى الاستقلالية في استخدام السكن.

٢- الحاجات الأساسية المعنوية وهي التعليم والتمتع بوقت الفراغ والأمن

٣- الحاجات الأعلى وهي فائض الدخل الذي يتبقى بعد إشباع الحاجات الأساسية

<u>المقياس المادي للتقدم في نوعية الحياة:</u>

في هذا المقياس تم دمج ثلاث مؤشرات للتنمية:

١- معدل وفيات الرضع

٢- توقع الحياة عند الميلاد

٣- نسبة السكان المتعلمين

<u>المقياس الاقتصادي التقليدي للتنمية:</u>

يرتكز هذا الأسلوب على الناتج القومي الإجمالي ويشتق منه مؤشرات للتنمية منها: متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. ولقد انتقدت هذه المقاييس من عدة زوايا:

١- الدخل والرفاهية: حيث رفاهية الفرد لا تتحدد بدخله فحسب بل تتحدد بطريقة استخدام ذلك الدخل.

٢- النمو ومصادره

٣- الدخل والمقارنات الدولية: يصعب إجراء مقارنات بين الدول باستخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بسبب أسعار صرف العملات لا تعبر عن القوة الشرائية النسبية.

٤- النمو والتوزيع: لا يمدنا هذا المؤشر بأي معلومات حول نصيب القطاعات المختلفة وتأثيرات الإنتاج والاستهلاك على البيئة.

المؤشر العام للتنمية:

يتكون هذا المقياس من١٨ مؤشرا تم اختيار المؤشرات ذات معاملات الارتباط العالية فيما بينها أي المؤشرات التي بينها علاقات أقوى ومنها:

١- توقع الحياة عند الميلاد

٢- نسبة الملتحقين بالتعليم الفني والمهني

٣- متوسط عدد الأفراد لكل غرفة

٤- متوسط الاستهلاك اليومي من البروتين الحيواني

الشباب وخصائصهم وأهم احتياجاتهم:

لا يوجد تعريف واحد للشباب أو مفهوم معين وذلك للاختلاف في الأفكار التي يقوم عليها التحليل السيكولوجي والاجتماعي الذي يخدم هذه الفئة في أي من المجتمعات فيقول البعض إن هناك اتجاهين لمفهوم الشباب:

المفهوم السيكولوجي الذي يرى أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو عضو من جهة ولثقافة المجتمع من جهة أخرى هذا المفهوم يدمج ما بين الاشتراطات العمرية والمجتمع .

• المفهوم البيولوجي الذي يرى أن الشباب مرحلة عمرية وطور من أطوار نمو الإنسان الذي فيه يكتمل نضجه العضوي ويقارب اكتمال النمو العقلي والنفسي والذي يبدأ من ١٥ – ٣٥ سنة حسب تصنيف الأمم المتحدة. والشباب كفئة ذات صلة مباشرة بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وسوسيولوجية في مختلف المجتمعات تلعب هذه العوامل دوراً في وضع المعيار في أي تعامل مع هذه الفئة العمرية والتي تشير إلى المرحلة التي تلي المراهقة والتي تظهر خلالها العلاقات البيولوجية والنضج الاجتماعي والنفسي بصورة واضحة.

كما أن الشباب في العالم الأول يختلف عن العالم الثالث وذلك يرجع للتباين والاختلاف ما بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة خاصة وان الموضوع يتعلق بالنضج الاجتماعي واكتمال الشخصية لذا نجد أنه في الغالب يجب اتخاذ معيار وخصائص تنطبق كمقياس لفئات المجتمع ليمكن تمييز الشباب بغض النظر عن العمر والحجم، أما في مجتمعاتنا فان تصور الشباب يعتمد على العمر والصفات والخصائص الاجتماعية والنفسية مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية الثقافية والاقتصادية التي تختلف من مجتمع إلى آخر ومرحلة الشباب أهم مراحل عمر الإنسان وذلك للنضج العقلي والجسمي فيها تنضج معالم شخصيته من مهارات ومعارف وعلاقات ومميزات منها:

الاختلاط الاجتماعي وبناء العلاقات والصداقات – الابتعاد عن الجو العائلي والشخصية المستقلة - حب الاستطلاع والإدراك – إثبات الذات والقدرة على اتخاذ القرار – الإبداع والنشاط والحماس والعاطفة الجياشة – التعقل – الطاقة المتجددة والقابلة للتشكيل والتغيير – الجرأة – الحساسية – المثالية – النقد (يجب إن يطابق الواقع لتفكيره المثالي) – الحركة والحيوية والتحرر – الاندفاع – المرونة والتضحية في آن واحد – عدم الامتثال للقهر – الميل للعنف .

أما أهم حاجات الشباب فإن أبسط مطالب الشاب أن يحيا حياة كريمة وآمنة، بحيث يجد سبل العيش الكريم وأن يجد المناخ الآمن لإقامة حياة أسرية كخلية أساسية في بناء المجتمع من أجل تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية المرموقة وأهم حاجات الشباب هي :

١ . الحاجة إلى الشعور بالأمان.
٢ . الحاجة للتعبير الابتكاري.
٣ . الحاجة إلي الانتماء.
٤ . الحاجة إلي المنافسة.
٥ . الحاجة إلي خدمة الآخرين.

٦ . الحاجة إلي الحرية والنشاط.
٧ . الحاجة إلي الشعور بالأهمية.
٨ . الحاجة إلي ممارسة خبرات جديدة و الشعور بالمخاطرة .

ويمكن القول أن خصائص ومميزات للشباب هى:

-الشباب طاقة إنسانية تتميز بالحماسة،والسعي إلى الاستقلال.

- الشباب لهم شغف بالمعرفة وحب استطلاع،والتطلع إلى المستقبل.

- يبدون دائمو السؤال والاستفسار فى محاولة لإدراك ما يدور من حولهم والإلمام بأكبر قدر من المعرفة المكتسبة اجتماعياً.

- فى مرحلة الشباب تبرز معالم استقلال الشخصية، والنزوع نحو تأكيد الذات. .

.-يتمتعون بدرجة عالية من الديناميكية الاجتماعية والحيوية والمرونة، المتسمة بالاندفاع والانطلاق والتحرر.

-إن مرحلة الشباب هي مرحلة.بدء التفكير فى خيارات الحياة والمستقبل، الزواج، التعليم،الرقي الاجتماعي.

لقد أثبتت مختلف الدراسات الاجتماعية إن مستقبل أي وطن ومجتمع، يكون نابعا من طاقات عناصرها الشابة، إنهم الركن الأساسى الذي ينبغي أن ترتكز عليه المجتمعات فى تنميتها وتطورها وسعيها نحو الأفضل،لأن مرحلة الشباب حسب طبيعتها الديناميكية فى كافة المجالات وخاصة لدى الجيل الناشئ يظهر لديهم حب إثبات الذات وإبراز قدراتهم فى قيادة المواقع والمراكز المهمة فى الحياة الخاصة والعامة، لذلك ينبغي تشجيع مشاركتهم فى مختلف مجالات التنمية عبر إتاحة الفرصة لهم للمساهمة فى الشأن العام

ينبغي الاهتمام الكافى بتربية هذا الجيل تربية صحيحة تقوم على أساسين متكاملين وهما أساس المثل والأخلاق والفضيلة مثل قيم التعاون والتضامن والحوار والصدق والإيثار والايجابية والأمانة والضمير وغيرها من جهة وتقوم التربية بتكامل مع ذلك على أساس فهم ماهية حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الشباب بصفة خاصة مثل الحق فى الحياة الكريمة والتعليم الجيد والصحة والعمل والكرامة وغيرها من الحقوق الإنسانية الأساسية ومن جهة أخرى وبما أن الشباب يبحثون دائماً عن الطمأنينة النفسية التي تجلب السعادة لهم وتسهم فى خفض التوتر النفسي الطبيعي لديهم، فينبغي تحفيزهم على الاستقرار والزواج لتحقيق ذاتهم واستقلالهم ومن ناحية التنمية الشاملة، ينبغي تشجيع الشباب على المشاركة الاجتماعية التنموية فى المجالات المختلفة وينبغي فتح المجال لهم خاصة للمبدعين والمتعلمين فى مختلف المؤسسات الأهلية والسياسية والإعلامية والزيادة من برامج الشباب على الفضائيات التي تهم قضايا الشباب المختلفة وينبغي تشجيع وتحفيز المبدعين من الشباب على العطاء أكثر من خلال تقديم جوائز قيمة تمنح للفائزين منهم فى المجالات التنموية المختلفة ومن اجل التخفيف من البطالة، ينبغي مساعدة الشباب أصحاب المشاريع الاقتصادية المختلفة على تأسيس مقاولات صغرى ومتوسطة وذلك سيخدم الاقتصاديات الوطنية ودورة الإنتاج ومن الناحية السياسية، وينبغي تشجيع الشباب على الانخراط والمشاركة فى العمل السياسي وإعطاء الفرصة للأكفاء منهم لكي يصلوا إلى البرلمانات

أبعاد التنمية الشاملة:

تاريخياً, لم يكن هناك اتفاق بين الباحثين على تحديد مضمون عام وشامل وموحّد لمفهوم التنمية الشاملة ويعزو خبراء التنمية أسباب ذلك إلى اختلاف المنطلقات الفكرية لدى علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع, وأيضاً إلى التناقض الناتج عن الفرق بين المفاهيم النظرية من جهة والتطبيق العملي من جهة أخرى أما اليوم فإن الأكثرية المطلقة من المهتمّين بشئون التنمية تعتبر هذه الأخيرة عبارة عن عملية معقّدة, طويلة الأمد, ومتعددة الأبعاد,

وإنه لمن المسلّم به ان شرحاً تفصيلياً لأبعاد التنمية الشاملة ليساعد على استنباط المشاكل العالقة وكيفية معالجتها عن طريق الثقافة.

فمع بداية الستينات ارتبط مفهوم التنمية بالعامل الاقتصادي, ولقد عُرّفت التنمية آنذاك بأنها تعني زيادة متوسط الإنتاج للفرد الواحد من الخبرات والسلع على مرّ الزمن. وبشكل عكسي, فإنّ ظاهرة التخلّف كان ردّها إلى حالة من الفقر المادي والمطلق. وهذا ما دفع إلى مقولته الشهيرة البلد فقير لأنه فقير ولقد كان التركيز الغربي على الجانب الاقتصادي من التنمية يهدف إلى إلحاق البلدان الفقيرة بعجلة التبعية للدول الغربية من خلال زيادة رؤوس الأموال والاستثمارات حتى منظمة الأمم المتحدة قد أخذت هي الأخرى بوجهة النظر الاقتصادية للتنمية وذلك باعتبارها عقد الستينات عقد النمو الأول, وهكذا حضّت الأمم المتحدة من خلال برامجها للمساعدات المادية, الدول النامية على إنجاز النمو في الناتج القومي الإجمالي وبنسبة لا تقلّ عن خمسة في المئة. إنّ ارتباط التنمية بالجانب الاقتصادي قد برز بشكل واضح في أدبيات Rostow حول مراحل النمو؛ وخاصة في إعطائه الأولوية القصوى للاستثمار؛ و Perroux حول أهمية مراكز النمو ولا بدّ أن نذكر بعض النظريات الأخرى التي تعاملت مع مسألة التنمية من منظور اقتصادي وسياسي كالماركسية, ونظرية التبعية, وما يسمى أيضاً بنظرية الدفعة الخارجية أضف إلى ذلك, أنّ ما يعزّز أهمية معالجة الجانب الاقتصادي للتنمية مشكلة الديون فالديون تعتبر من المعضلات التي تهدّد مستقبل التنمية الاقتصادية,حيث يتآكل قسم كبير من الناتج المحلي الإجمالي لحساب خدمة الديون, وبذلك تقلّ تالياً, عمليات الادخار والاستثمار على المستوى الوطني من جهة أكثر عملية, إنّ الكثير من مظاهر التخلّف عند بعض الدول يعود إلى أسباب اقتصادية كمشاكل الأميّة والجهل والنقص المتصاعد في الغذاء والمسكن وفرص العمل والاعتناء بالصحة العامة وغياب المؤسسات التي تعنى بإدارة الاقتصاد والموارد الطبيعية ومهما يكن من أمر فإنّ حصر مسألة التنمية في الجانب الاقتصادي دون غيره قد أثبت فشله وعدم قدرته على تأمين تنمية حقيقية للمجتمعات المعنية,

في الوقت الذي حقق بالطبع تبعية اقتصادية مطلقة أو شبه مطلقة وهكذا, ففي عقد السبعينات بدأت الأمم المتحدة تعرّف التنمية على كونها نمواً اقتصادياً مضافاً إليه التغيّر الاجتماعي. والحقيقة ان الأمم المتحدة أصدرت عدّة تعريفات للتنمية الاجتماعية تظهر جميعها أهمية مشاركة الدولة والأهالي في التخطيط لهذه التنمية, إلى جانب التأكيد على قضية التكامل القومي.

وباختصار, فإنّ الكثير من دراسات الأمم المتحدة تشير إلى أنّ هدف برامج التنمية الاجتماعية هو تحقيق الظروف السابقة للنمو الاقتصادي, أو تهيئة المناخ المادي وتقديم مختلف التسهيلات الإنمائية اللازمة وهذه البرامج تتضمن تحسين مستوى البنى التحتية في مجالات الطرق والإسكان والزراعة, وممارسة الأنشطة الوظيفية في مجالات الصحة والتعليم والترفيه, وتطبيق برامج الحوار الديمقراطي وذلك عن طريق تفعيل عمل الندوات لتحديد الحاجات والمشكلات ورسم خطط العلاج وهذه الأخيرة هامة جداً بحيث أن الدراسات اللاحقة للأمم المتحدة أكدت على أنّ العامل الأساسي في تحقيق التقدّم الاجتماعي يستند إلى برامج التثقيف ورفع الكفاية المهنية من خلال برامج التعليم والتدريب.

إنّ الأمم المتحدة تعتمد, في النهاية, منهج المجتمع كوسيلة لتوسيع آفاق الإنسان فهي تصف تنمية المجتمع على كونها عملية تربوية وتنظيمية لأنها في نهاية الأمر مجموعة إجراءات لتقرير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي وتشجيعهم على تقبّل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العملية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات فجوهر التنمية في تحليل هذا التعريف هو ناتج عن ثورة عفوية, بل هو الوصول إلى مرحلة من الانطلاق الذاتي عن طريق تمكين الجماهير من القدرة على تحليل المواقف ومواجهة المشكلات والانخراط في العمل الجماعي من خلال مشروعات تعاونية ويبدو ان البُعد الاجتماعي للتنمية لا ينبثق من بناء أيديولوجي متميز فالأمم المتحدة تارة تربط حركة التنمية الاجتماعية المحلية بحركة قومية شاملة,

وتارة أخرى تحوّل القضية إلي عملية تربوية وتنظيمية تتعلّق بالإرشاد والتثقيف واكتساب المعلومات والخبرات وربما هذا الأمر يعود إلى عدم التمييز بين مصطلحي تنمية المجتمع وتنظيم المجتمع فبينما تتبنى أجهزة الدولة برامج تنمية المجتمع مثل التربية الأساسية, الإرشاد الزراعي, والإصلاح الريفي, نرى ان مفهوم تنظيم المجتمع يستهدف تحقيق أهداف إصلاحية تتمثّل في إعادة التوازن الاجتماعي عن طريق معالجة مشاكل الشباب, العنف ضد المرأة, المساواة بين الجنسين, وحقوق الطفل ولا بد من التذكير بأن الفروق بين تنمية المجتمع وتنظيم المجتمع مهمّة فقط من الناحية المنهجية لكن من الوجهة العملية لم تعد المسألة موضع خلاف حيث ان أي إصلاح اجتماعي, سواء كان يعتمد على أنشطة الرعاية الفردية أم على الأجهزة الحكومية, يدخل في نطاق عملية التنمية الاجتماعية.

ومع ازدياد الأنشطة والاختصاصات وتنوّعها ضمن المجتمع الواحد, أصبحت التنمية الإدارية ضرورية وحتمية فالإدارة تبقى وليدة المجتمع وهي تعتمد,علاوة على العنصر البشري,على القوانين , وعلى أدوات الاتصال والإحصاء والمحاسبة والتدريب أما سرّ نجاح عملية التنمية فيعتمد على وجود إدارة مرنة, متكاملة ومرتبطة ارتباطاً عضوياً بأبعاد التنمية الشاملة نصوغ هذا يقيناً بأنّ العمل الإداري هو جزء من الثقافة السياسية للمجتمع, كما أنّ أهداف التنمية لمستحيلة التحقيق في غياب الإطار السياسي المواكب لمسيرتها ولقد دلّت الأحداث بأن التنمية الاقتصادية لا تقوم من دون تنمية سياسية ونعني بالتنمية السياسية تحقيق المساواة السياسية الكاملة والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار السياسي على المستويين المحلي والوطني. فبقدر ما تكون الديمقراطية أصيلة في النظام السياسي بقدر ما يكون هناك من استمرار للحوار القائم بين الحاكم والمحكوم, بين العمال وأرباب العمل, وبين الأحزاب السياسية وفئة البيروقراطيين وهذا النوع من النظم يُعمل به لإدخال كلّ التيارات الاجتماعية في اللعبة السياسية ويبدو أنّ لهذه المشاركة أهمية كبرى سواء من حيث تربية الجماهير على ممارسة العمل السياسي, أو من حيث أهميتها في إنجاح الأنشطة الاقتصادية,

أو في تفعيل عمل المؤسسات الطوعية في المدن والأرياف على السواء وتحقيق أهداف التنمية يحتاج إلى توافر وسائل اتصال وإعلام رسمية وغير رسمية, وطنية ومحلية, لتأمين الاتصال والحوار السريعين بين الأفراد والجماعات, كما بين المسئولين والأهالي بغية توعيتهم على مشاريع التنمية وأهدافها والعقبات التي تعترضها ودورهم فيها ويمكننا ملاحظة دور وسائل الإعلام الرئيسي في عملية التنمية من خلال مجالين اثنين لأول أن تقوم بدور المنبّه للتنمية من خلال إثارة اهتمام المواطنين بقضايا التنمية, وبالتالي بحشد الدعم الشعبي للتنمية التي تفقد مضمونها دون مشاركة شعبية فعلية.
وفي هذا الإطار يمكننا تلخيص دور الإعلام في التنمية على النحو التالي:

أولاً, إنّ مهام أجهزة الإعلام في المجتمع هي التعليم والترفيه والإقناع وإيصال معلومات جديدة.

ثانياً, إنّ وظيفة الإعلام العمل على تضييق الهوّة الكبيرة الموجودة بين المدينة والريف على كل الأصعدة وما يرافق ذلك من تعليم كيفية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة, والوقاية الصحية, والمشاركة في محو الأميّة للكبار, والتنمية إلى مخاطر تلوّث البيئة.

أخيراً, إن دور الإعلام في المجتمع ينبع من قدرته على خلق تفاهم عام بين فئات المجتمع الواحد وإبراز قدراتها وإثراء مناحي الابداع في نفوسها وعليه لا يمكننا أن ننظر إلى دور وسائل الإعلام كمجرّد تراكم للمعلومات فقط, بل إنها تشكّل بنية استراتيجية متكاملة, متماسكة ومتحرّكة بحيث تشمل كافة الحقول في الداخل والخارج .

وهذا لا يعني أن نجاح الخطط التنموية متوقّف على وسائل الاتصال والإعلام فقط, بل أن أي اهمال لأهميّة هذا القطاع يؤدّي حتماً إلى إبطاء عملية التنمية وإلى جعلها أصعب وأعقد بسبب عدم وصول المعلومات اللازمة لتعريف الناس بها وحثّهم على المشاركة فيها فبإمكان الإعلام أن يفرغ الخطط التنموية من محتواها,

كما بإمكانه أن يلهب الطاقات الخلاقة لدى الجماهير ويعدّها لاستيعاب كلّ ما هو جديد. وها هو زكي جابر يؤكّد على ذلك بقوله: لقد بات في حكم المؤكّد أن الإعلام يمكن أن يكوّن الاتجاهات الايجابية نحو التقدّم المنشود للبلدان النامية وبذلك يسهم في تسريع التنمية بزيادة فعالية الأساليب الأخرى.

وباختصار فان أبعاد التنمية الشاملة نقول أن التنمية عمليّة معقّدة, طويلة الأمد, ومتكاملة في أبعادها السياسية, الاقتصادية, الاجتماعية, البيئية, والإعلامية والتنمية الشاملة, وإن كانت تعني الإنسان, إلا أن القيمين على برامجها يجب أن يهتموا أيضاً بتطوير البنى التحتية على أسس علمية وتكنولوجية حديثة دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة والتنمية الشاملة تشترط تضافر وتكامل جهود القطاعين العام والخاص, وخاصة الجمعيات والأندية الطوعية العاملة في الحقول الاجتماعية, الثقافية, والرياضية والتنمية لا يمكن أن تنجح إلا في إطار من المشاركة الشعبية وضمان كلّ الحقوق السياسية للمواطنين بغية رفع المستويين المادي والمعنوي لأفراد المجتمع.

مفهوم وأهداف مشاركة الشباب في التنمية:

نتيجة للإخفاق والصعوبات التي واجهت دول العالم جراء سياسة الانفراد والتسلط والطغيان وغياب معاني الديمقراطية والحقوق والحريات بات من الضروري انتهاج مبدأ جديد للخروج من مستنقع الشمول والبطش فكان هذا المبدأ هو المشاركة وذلك عندما تقلصت طبيعة وسلطات الحكومة وظهر ما يعرف بالفاعلين الجدد وتم الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كأجزاء رئيسية للدولة الراشدة ووضعت مبادئ للحكم الراشد وهي سيادة القانون – المساواة – العدالة – الحرية – حقوق الإنسان – الفاعلية – الاستجابة – المساءلة – الشفافية والمشاركة وتعني المساهمة الايجابية في صنع القرارات لتحديد نوع ومستوى فرص الحياة الممكنة والمرغوبة للشباب ومجتمعاتهم وفي كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على كافة الأصعدة من الأسرة إلى مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني

والمشاركة السياسية تعرف بأنها إشراك جميع مكونات الشعب السياسية في صنع القرار من اجل المصلحة العامة ويرى د.عطا البطحاني المشاركة السياسية مفهوم يمكن اعتباره علاقة بين مركز السلطة والقوي المعارضة سلميا أو عسكريا وتستند المشاركة علي مبدأ تقسيم السلطة إلي حصص متساوية بين طرفين أو أكثر إلا إن التقسيم المتساوي يتعذر في الواقع لأنه مثالي ففي بعض الأحيان يأخذ أحد الأطراف أكثر من الآخر لأن علاقة السلطة لا تقوم علي التساوي المطلق والمشاركة نقيض الانفراد فهناك فرق كبير بين العمل الفردي والعمل الجماعي من حيث نسبة الخطأ ودقة التنفيذ وسلامة التخطيط وتعدد البدائل فقد تجاوز الزمن عهد الشخصية الكاريزمية الأحادية وبدأ عهد الجماعة والمؤسسة والمشاركة كل حسب طاقته وقدرته وتخصصه وخصائصه لأن من المعلوم أن من لم يشارك في صنع وتنفيذ القرار لا يتحمل النتيجة المترتبة عليه فالمشاركة من الحقوق الأصيلة التي نصت عليها المواثيق الدولية وأقرتها المواثيق الإقليمية والقطرية وتكون هذه المشاركة عبر:

- التعبئة السياسية للشباب.
- الأوعية الكافية للمشاركة سوي في القطاع العام أو الخاص أو منظمات المجتمع المدني.

وهناك مترادفات لمبدأ المشاركة خاصة تلك التي ارتبطت بالشباب ومنظمات المجتمع المدني :

- تمكين الشباب وتوسيع الإمكانيات والقدرات لديه في المشاركة والمفاضلة والتأثير والتحكم والقدرة على المساءلة للمؤسسات التي تؤثر في حياتهم وقد عرفه الإعلان العربي لتمكين الشباب أنه عملية تكوين وتنمية وتوظيف قدرات الشباب لإنتاج وتوزيع فرص الحياة انطلاقاً من الالتزام بتحرير الشباب وتكافؤ الفرص بين جميع شرائحه خاصة بين الذكور والإناث لتحرير إرادته وتوسيع خياراته ومبادراته من أجل مشاركته في المجالات المختلفة .

• اندماج الشباب بإدراج قضاياهم واحتياجاتهم ضمن الخطط والسياسات السياسية والاقتصادية والثقافية وتوفير الفرص المتكافئة للإدلاء بآرائهم وإشراكهم في التخطيط ومتابعة التنفيذ وفتح قنوات الاتصال وإتاحة الوسائط الإعلامية لهم وتزويدهم بالمعلومات والمهارات الضرورية لأخذ المبادرة والقيادة.

• المشاركة : تعني ببساطة تعاون إرادي بين إطراف تجمع بينهم أهداف مشتركة تحفظ لكل طرف مصالحه وحقوقه ووجباته وتقوم على قيم التكامل والتكافل والندية والشفافية والتشاور وترتبط بالمسئولية الوطنية لخدمة المجتمع وتفعيل مشاركة الشباب في التنمية واتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من منطلق المسئولية المشتركة لكل أفراد المجتمع والمتطلبة شراكتهم في صنع حياة أفضل .

تتيح المشاركة فرص للشباب ليشاركوا بجهودهم وقدراتهم الفكرية في إعادة صياغة المجتمع ورفع مستوي حياتهم وتحقيق التكافؤ في الفرص والعدالة في توزيع الدخل وحشد الطاقات والموارد في توجيه التنمية استجابة لاحتياجات أصحاب المصلحة وكسب الزمن والإنجاز بصورة سريعة حتى يتم اللحاق بالمجتمعات المتقدمة ومواكبة المستويات العالية من الإبداع والابتكار العلمي والتقني المتسارع ودمج الشباب في التنمية يضمن استمرارها وتواصلها وتطويرها وتحدث المشاركة الايجابية نقلة نوعية في البناء الاجتماعي ومستوي الرفاهية للأجيال القادمة.

ولمشاركة الشباب فى التنمية مبررات هى:

١-العولمة والتغيير التقني والاقتصادي وإتاحة الفرص للشباب من أجل تقليل التكاليف .

٢- انخفاض الإنتاج مقارنة بزيادة معدلات النمو وزيادة المنافسة .

٣- قلة الموارد المالية والتكنولوجية لدي القطاع العام والحكومة بسبب كثرة المشاريع والمجالات التي تعتزم تنفيذها يعمل الشباب علي تخفيف تراكم المشاريع

٤- تقلص الصرف والتمويل لمشاريع التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والتركيز علي الصرف الأمني والدبلوماسي.
٥-تخفيف الأعباء علي الدولة وزيادة القدرة الإنتاجية والإدارية.
٦-إضفاء الشرعية والمصداقية علي مشاريع التنمية وذلك باعتبار الوجود الكمي والنوعي للشباب كأصحاب مصلحة حقيقية في التنمية.

معوقات مشاركة الشباب في التنمية :

يمكن تقسيمها إلى نوعين من المعوقات :

١-معوقات تتعلق بمنظمات المجتمع المدني :
١-التشريعات والقوانين المقيدة للحريات .
٢-التمويل للأنشطة والمشاريع.
٣-الاستبداد والأنظمة الشمولية تضعف منظمات المجتمع المدني.
٤- عدم استجابة المجتمعات التقليدية لمسيرة التطور.
٥-المؤسسة الدينية الرسمية.
٦-معينات العمل المشترك في المجتمعات الريفية..

٢-معوقات تتعلق بالشباب :
التعليم – البطالة - الصحة الإنجابية -الهجرة - المخدرات والمسكرات - العنف

أثر الدور الايجابي للشباب علي التنمية:

التنمية عملية تغيير مستمرة وشاملة أي أنها عملية اجتماعية لكل الشرائح وليست مجرد عملية اقتصادية مما يعني ضرورة الربط بين كل عناصر المجتمع لتكتمل ملفات هذه العملية ولكن يمكن أن نضع بعض النقاط الهامة التي من خلالها يمكن قراءة أثر مشاركة الشباب فيها:

أولا: أن إسهام الشباب في عملية صنع وحماية السلام يعتبر من أهم العوامل التي تغذي عملية التنمية في البلاد وذلك لأن الشباب والسلام والتنمية عناصر ثلاثية يؤثر كل منها علي الآخر ويتأثر به إذا لم يكن في سلام لا تكون هناك عملية تنمية صحيحة مكتملة ودون التنمية المتوازية والشاملة لكل البلاد لا يكون هناك استقرار علي المستوي السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وبالتالي الحرب، وكذلك الشباب يتأثر سلبا وإيجابا بهاتين العمليتين وذلك لأن التنمية تقوم علي أكتاف عناصر شبابية قوية وفعالة .

ثانيا: توظيف الشباب في القطاعات المناسبة لمؤهلاتهم وذلك يسهم في عملية التنمية بصورة ملموسة.

ثالثا: علي مستوي مشاريع البنية التحتية من مدارس ومستشفيات وطرق وجسور ومشاريع إنتاجية صغيرة يمكن أن يسهم الشباب في ذلك كقوي عاملة رخيصة الأجر مثل الاستفادة من طلاب الخدمة الوطنية في هذا الاتجاه وكل ذلك لا يتم إلا عبر التدريب والتأهيل الكافي لهؤلاء الشباب ، ولعل المناطق التي دمرتها الحرب في الجنوب ودارفور وبقية أكبر فرصة لهؤلاء لكي يسهموا في جهود التنمية في المرحلة القادمة وبالتالي يسهموا في الحفاظ علي وحدة البلاد.

رابعا: علي مستوي مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية هنالك دوراً يمكن أن يلعبه الشباب من خلال تنمية العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع ورفع مستوياته الثقافية والصحية وزيادة قدرات المجتمع الإنتاجية وتفهم مشكلات وحثه علي التعاون مع بعض للوصول إلى حياة أفضل ولا بد للشباب أن يساهم في عملية التعليم والصحية لهؤلاء المواطنين من خلال مشاريع محو الأمية والحملات الصحية وكذلك علي الشباب معالجة المعوقات الثقافية للتنمية وذلك لأن هنالك متناقضات ثقافية تؤثر علي أنماط السلوك وبالتالي علي مدى تقبل المواطنين للمشروعات ومدى مشاركتهم فيها ولعل اغلب التنمية أهملت هذا الجانب.

خامساً: يمكن للشباب لعب دور مقدر في تنفيذ أهداف الألفية الإنمائية والتي أقرتها هيئة الأمم المتحدة في ١٦سبتمبر ٢٠٠٠م وتشمل الحد من الفقر،وتعزيز الصحة والتعليم ، وكان الموعد النهائي لتحقيق هذه الأهداف هو ٢٠١٥م.

معايير تقييم مشاركة الشباب في التنمية:

وهناك معايير لتقييم مشاركة الشباب فى التنمية منها:

تحقيق أهداف خطة التنمية - حل مشاكل الشباب المختلفة

- حدوث نقلة نوعية في المجتمع والتحول من الفقر للرفاهية- تحقيق التوازن والعدالة والكفاءة والفرص المتساوية في توزيع الدخل- تحسين مستوي المعيشة وجودة الحياة - تعدد الخيارات والبدائل في اتخاذ القرار.

إن إسهام الشباب في منظمات المجتمع المدني يعتبر من أهم مقومات التنمية (فلا تنمية بلا مجتمع مدني ولا مجتمع مدني بدون شباب) ولكن لكي يفعل هذا الدور ونعزز مشاركته لابد من اتخاذ مجموعة تحولات وتوصيات والتي تتطلب بناء مؤسسات شبابية متخصصة وتضافر كل الجهود والخروج من النطاق الضيف (الأنا) ورفع كل القيود حتى ينطلق الشباب ليقوم بالدور الأمثل لتحقيق السلام العادل والتنمية المستدامة والتحول الديمقراطي .

مقاييس التنمية:

تقدم مؤشرات التنمية العالمية (WDI) مجموعة شاملة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستندة إلى بيانات مستقاة من البنك الدولي ومن أكثر من ٣٠ وكالة من الوكالات الشريكة وتغطي قاعدة البيانات ٢٠٩ بلدان وتتضمن بيانات تعود إلى عام ١٩٦٥وتُعتبر مطبوعات مؤشرات التنمية العالمية بمثابة مصدر البيانات الرئيسي للبنك الدولي والتي يوفر من خلالها البيانات التي يتم جمعها سنوياً بشأن التنمية

ويتم عرض البيانات الخاصة بنحو ١٥٣ بلداً ممن يزيد عدد سكان كل منها على ١ مليون نسمة في جداول مستقلة.

وتتنوع مقاييس التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية ، ومادية ولامادية ، وكميّة ونوعيّة ، ولا عجب فى هذا ، فقلما تتفق العلوم الإنسانية على مواقف فكرية موحدة خاصة وأن الإنسان محور اهتمام هذه العلوم متغير بدوره زمانيا ومكانيا ، وهذا التغير الإنساني بدوره يتفاوت زمانيا ومكانيا هو الآخر، ومن ثم تتفاوت التنمية بشدة من حيث : مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها لدى سكان ناطحات السحاب فى مدينة نيويورك مثلا من ناحية ، وسكان المناطق التى تعانى من الجفاف والتصحر فى غرب أفريقيا ، أو سكان مناطق الفقر الريفية فى الهند من ناحية أخرى ، كذلك تتعدد معايير قياس التنمية بتعدد خصائص التنمية ومقوماتها ومعوقاتها من دولة إلى أخرى ، بمثل ما قد تتعدد فى الدولة الواحدة على حسب درجة التنمية المطلوبة من ناحية وفيما يتعلق بمقاييس التنمية توجد أربع قضايا أساسية لوضع مؤشر للتنمية هي اختيار المتغيرات وتقدير أهمية هذه المتغيرات ووسيلة إيجاد مؤشر مركب وفائدة هذا المؤشر وجدوى استخدامه وقد أوجدت هذه القضايا واحدا من المقاييس المتعددة الأبعاد للتنمية الاقتصادية وهو التحليل مكونا من ٤٣ متغيرا اقتصادي واجتماعي وسياسي الذي وضعه برى ثم استخدم مجموع نقاط وقد قدّر برى أهمية هذه العوامل باستخدام قيم العامل لإيجاد مؤشرات مركبة ، ولقد أدى هذا إلى إيجاد أربعة أبعاد للتنمية هي : البعد التقني والبعد الديموجرافي والبعد الخاص بعلاقات الدخل والعلاقات الخارجية والبعد الخاص بالدول الكبرى والدول الصغرى ، ولقد رتبت الدول على أساس هذا المقياس ورسمت لها خرائط بناء على ذلك ، ولكن العديد من متغيرات برى كان مطولا أو مكررا ، ولذلك فان المؤشرات الناتجة كانت معممة بدرجة كبيرة ومن الصعب تفسيرها.

آليات النهوض التنموي في العالم العربي:

إن النهضة والتنمية تعتمد على بعض الآليات لكى يمكن ان تؤتى ثمارها ومنها:

١- التعليم والتعليم في كل أمة هو الإطار الذي يسهم في تطوير قدرات المجتمع العقلية والفكرية، ويهيئ الإنسان للنهوض بأعباء التنمية، والاستثمار الرشيد للموارد المتاحة في تنفيذ البرامج وخطط التنمية وعلى هذا فإن مشاريع التعليم والتثقيف الاجتماعي، لا تعد مشاريع استهلاكية، بل هي من صميم العمليات الإنتاجية، لأنها تتجه لبناء الإنسان وهو الرأسمال الحقيقي لأي مجتمع.

إن الهدف الرئيسي من عمليات التنمية هو الإنسان، وعلى ذلك فإن التعليم والتدريب من الوسائل الفعالة، التي لا غنى عنها إذا ما أريد للتنمية أن تحقق أهدافها، ويكون الإنسان قادرا على استيعاب إنجازات التنمية لعل معركة النهوض التنموي تحتاج إلى إنسان مزود بطاقة وفيرة من العلم والمعرفة، حتى تكون له القدرة على تحمل تبعات هذه النهضة بكل ما تقتضيه من تحديات، فلم يعد امتلاك الثروات، وتكديس المعدات هو المؤشر الوحيد المقبول لتصنيف الدول عالميا على سلم التطور والرقي، بل باتت القدرات العلمية ومهارات التحكم في أحدث مخرجات العلم هي الرهان الذي يحكم السباق الدائر بين الدول على النطاق العالمي. لأن المعرفة باتت في زمننا هذا تشكل السمة البارزة للعصر الكوني الراهن، إنها هويته الأساسية ولا يمكن تصوره بمعزل عنها، استطاع بها اكتساب دلالات وتحولات كثيرة لها انعكاساتها على كل مجالات الحياة المختلفة، لما لها من علاقة عضوية بالتنمية الإنسانية، إذ أنها أحد المكتسبات الأساسية للبشر، يتم بها بناء قدراتهم، وعظيم رخائهم، ولكونها أيضا عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج، ومحددا أساسيا للإنتاجية، تتبدل بفعلها مصادر المزايا النسبية التقليدية، من كثافة نسبية في الموارد، إلى كثافة نسبية في المهارات والمعرفة الفنية والإبتكارية والتقنية المتطورة .

٢- الوعي بالمغزى الحقيقي للتنمية: النهضة يجب أن تكون شاملة ومنظومة متكاملة متداخلة العوامل، ولذلك فهي بحاجة ماسة إلى إدراك عميق لأبعادها ومراميها، حتى يتم بناء الخطط ورسم التوجهات الكبرى لها بناء على تصور سليم وفهم مستقيم، لاسيما على مستوى صناع القرار من القادة السياسيين الذين يضعون حجر الأساس لهذه النهضة ويعطون إشارة الانطلاق لأعمالها، وينشرون دواعي الوعي بأهمية المشاركة الجماهيرية في صنعها، غير أن مشكلة دول النخبة أنها تعتقد أن التحديث يحصل مرة واحدة وإلى الأبد، بينما هو حاجة دائمة يحصل باستمرار، ويعبر الزمن من محطة إلى أخرى كعملية تطويرية داخلية، ما إن ينتهي من دورة حتى تبدأ أخرى، وتعتقد دولة النخبة أن شرط نجاح التحديث هو أن يتم ضد المجتمع، بينما الواقع التاريخي يؤكد أن التحديث لا يتم إلا بواسطته كما أن تحقيق النهضة لم يعد مقتصراً على نشر الوعي والدعوة أو العمل للوحدة الاجتماعية دون تأسيس بنية تحتية اقتصادية وبشرية ومعرفية تحتضن فكر النهضة وترسخه بالفعل لا بالقول، وتثبت بنيان النهضة حجراً حجراً من خلال تأسيس وإدارة وقيادة مؤسسات اقتصادية وتربوية وتنموية واجتماعية راسخة يكون لها أثر كبير في حياة الشعب وتجديدها، وفي المساهمة بإحداث التغيير المنشود والتنمية المستدامة وحتى تحافظ هذه المؤسسات على وحدة اتجاه النهضة العام وتبقى مرتبطة ببعضها البعض، يجب الربط بينها بشكل عضوي دون المساس بالاستقلالية الذاتية لكل منها، ودون المساومة على التخصص والخبرة بالولاء والمحسوبية ومن ثمة فإن القاعدة التكنولوجية المحلية المتينة تؤدي دورا رائدا في الاستخدام العلمي والتكنولوجي، لأنه من غير الممكن، بل من غير المعقول أن نعمد إلى نقل كل ما يتعلق بالتنمية من الخارج، مما يستدعي دعم الطاقات العلمية الوطنية، وتوسيع دائرة البحث العلمي وتكريس نتائج البحث هذه لخدمة أغراض التنمية وتطوير المجتمع كما أن المجتمع لا يمكنه التطور والنمو في الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، دون تهيئة الكوادر البشرية، المدربة على أصناف الخبرات والمهارات والكفاءات، وزجها في المؤسسات الإنتاجية، والخدمية والاجتماعية وإدارة مؤسساته البنيوية وفق الأساليب العلمية الحديثة التي تضمن تقدمه ورقيه .

٣- إشراك المجتمع في الاختيار: تعد المرونة السياسية، وغياب التسلط والاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والقهر الثقافي من أهم المستلزمات التي تهيئ للنهوض التنموي على مختلف الأصعدة الحياتية في المجتمع.

من أجل ذلك لا مناص من الالتجاء إلى نظام سياسي ما، يمكن عامة الناس من الإسهام بشكل مباشر، أو غير مباشر في تسيير الشئون العامة للجماعة، وفي اختيار الرجل، أو الرجال الذين يحكمون أمر الوطن ويقومون على شئونه في الداخل والخارج، فبدون السماح للناس بالتعبير عن أفكارهم، وإبداء آرائهم في الشؤون العامة بمطلق الحرية، أو بحرية نسبية على الأقل، لا يمكن أن ننتظر قيام مجتمع أصيل ومنسجم ومتوائم فالحياة السياسية المستقرة، التي تشيع فيها الحرية في التعبير والأمن، وتعتمد أساليب الحوار والمناقشة والاستشارة الشعبية حول مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من شانها أن تكون بيئة ملائمة لنهضة تنموية حقيقية ولقد فشل الكثير من برامج التنمية نتيجة لافتراض النخب الحاكمة بأنهم مؤهلون للتفكير بالنيابة عن الشعوب، ولم يبذلوا جهدا لشرح هذه الأهداف، وتلقي ملاحظات وأفكار قادة الرأي والمتخصصين ورجال الأعمال والنقابات وبقية منظمات المجتمع المدني، ولذلك فإن أي تجربة لا تراعى فيها حقائق الأوضاع الوطنية أو احتياجات سكان البلاد لابد أن يكون مآلها الفشل الذريع ومن ثم فإن أي مشروع مهما كانت له من الدعائم المادية فلن يُكتب له النجاح ما لم يكن له امتداد في نسيج المجتمع حتى يكسب رعاية واحتضان المجتمع له، أي يكون له عمق اجتماعي يسمح له بالامتداد في ثنايا الحياة الاجتماعية، والتغذي من طاقاتها، لأن أفكار النهضة لا يجب أن تبقى سجينة ثلة نخبوية محدودة من الناس بل لابد لها من الخروج من العزلة كي تدخل في النسيج الاجتماعي، وتصل إلى مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، وتصبح جزءا من الكيان الاجتماعي.

٤- تعزيز القيم والاتجاهات التنموية:فلابد من تضافر الجهود بين مختلف القطاعات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع من أجل تصحيح خلل القيم الذي أضحى يسيطر على الوعي الجماعي تقريبا، حيث أخذت قيم العمل والإنتاج تتوارى لتحل محلها قيم استهلاك التفاخر، والربح السريع على حساب قيم المواطنة والمسئولية الاجتماعية، ويمكن زرع القيم والتوجهات المطلوبة في نفوس النشء من خلال المناهج والنشاطات المدرسية والجامعية إن المادة التي يقدمها الكتاب والممارسة التي يتيحها النشاط يمكن أن تقوما بدور كبير في غرس قيم وخلق اتجاهات مطلوبة، إذا تم إصلاح المناهج وتقويم البيئة المدرسية، وتم التأكيد على ضرورة تلازم العلم والعمل وارتباط المدرسة والجامعة بالمجتمع، والحرص على ممارسة النشء فضلا عن تعليمه العمل والإنتاج من خلال احترام جميع المهن واعتبار قيمة العمل المنتج مصدر كرامة الإنسان والقيام به مصدر الحقوق كافة ويمكن ترسيخ قيم إيجابية تجاه العمل مثل احترام قيمة العمل بصورة عامة، واليدوي منه بشكل خاص. ولكن ليس من خلال الوعظ والإرشاد بل من خلال جعله جزءا من حياة المدرسة يمارسه أساتذتها وطلابها ويدرسون سبله وإمكاناته في الوقت نفسه ويجب أن تكون دراسة إمكانات القيم والتوجهات المطلوب ترسيخها محور الكتاب، وكيفية ممارستها منطلق النشاط، وشروط غرسها واحترامها هدف المنهج كما لا يجب أن نتغاضى عن الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام، ولاسيما في أيام الناس هذه حيث تعد من الآليات المؤثرة في المجتمع، مما يستدعي توظيفها بالقدر الذي يساهم في تعزيز بعض القيم الإيجابية وتنمية اتجاهات النهضة، وعليه فالضرورة تقتضي التوجه صوب الإعلام وتوظيفه بمهارة فائقة في بناء التنمية لدى أبناء المجتمع، إن الوظيفة الراهنة للإعلام، والتي لا تتعدى التسلية، وتجميل الصورة الرسمية، لابد أن يعاد النظر فيها ولابد أن يوظف الإعلام من أجل رفع المستوى الثقافي، وتغيير العادات الضارة وبلورة نسق إيجابي للقيم الاجتماعية، وتوجيه الإنسان نحو الإنتاج، وإتاحة وسائل النمو الذاتي وربط الفرد بمشكلات مجتمعه، وحماية ثقافته، وصيانة مقومات هويته العربية الإسلامية، فضلا عن توعية الإنسان بالمتغيرات المعاصرة، وتبصيره بالتحديات المحيطة به.

الباب الثانى
التنمية والتربية والمجتمع المدنى

علاقة التربية بالتنمية:

للتربية دور رئيسي وهام في حياة الشعوب، وقد برزت أهمية التربية وقيمتها في تطوير الشعوب وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية في زيادة قدرتها الذاتية على مواجهة التحديات وتبدو أهميتها في:

١-أصبحت التربية إستراتيجية قومية كبرى لكل شعوب العالم وأصبحت لا تقل أهمية وأولوية عن أولوية الدفاع والأمن القومي ذلك أن في رقي الشعوب وتقدمها تعتمد على نوعية الإفراد وليس عددهم.

٢- أنها تشكل عامل مهم في التنمية الاقتصادية للشعوب فالعنصر البشري أهم ما تمتلكه أي دولة، وقد تأكد الدور الذي تقوم به التربية من الناحية الاقتصادية على أنها استثمار قوي للموارد البشرية، وللتربية دور هام في تنشيط المؤسسات الصناعية والإنتاجية من خلال تطوير المعرفة وأساليب العمل والإنتاج.

٣-إنها عامل في التنمية الاجتماعية: للتربية دور هام في التنمية الاجتماعية للأفراد من حيث كونهم أفراداً في علاقات اجتماعية تفرضها عليهم أدوارهم المتعددة في المجتمع.

٤- أنها ضرورة لإرساء الديمقراطية الصحيحة فالتعليم يحرر الإنسان من العبودية والجهل، والحرية لا يمكن أن تعمل في ظل الأمية أو الفقر الثقافي وهذا يبرز أهمية التربية في تكوين المواطن الحر المستنير القادر على المشاركة.

٥-أنها عامل مهم في إحداث الحراك الاجتماعي ويقصد بالحراك الاجتماعي التنقل الاجتماعي وترقي الإفراد وتقدمهم في السلم الاجتماع والتربية ضرورية لبناء الدولة المعاصرة، الدولة التي تعيش عصرها على أساس من التقدم العلمي ويتمتع بها الإفراد بالحياة الكريمة.

التربية وتنمية الإنسان كأحد مجالات التنمية :

إن للتربية دور فى تنشئة الإنسان على فهم وإدراك حقيقة التنمية وضرورتها لرقى الإنسان فى حياته واختيار أفضل السبل لعيش حياة كريمة يقول الدكتور محمد الرشيد وراء كل أمـــــة عظيمة تربيـــة عظيمـة ولقد سارت سلطات التعليم العربية خطى حثيثة لتطوير التعليم وإعادة بناء ما دمرته الحروب في حقل التربية والتعليم، فقامت بإعداد خطط لتطوير التعليم، ولقد سعت بعض المناهج العربية الجديدة إلى التركيز على أنها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية بحيث تكون الموضوعات المطروحة تحتوي على مادة عصرية ملمة بكل التطورات التكنولوجية الحديثة ولتمكن الإنسان العربي من التعامل البناء مع متطلبات العصر ،ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة وتكريس روح المواطنة ونبذ التعصب والقبلية والتفرقة والتمييز العنصري.

معوقات توظيف التربية في التنمية:

ويمكن تلخيصها فيما يلي :

١- التعليم البنكي الذي يرتكز على إيداع المعلومات في ذاكرة الطلاب ليستردها كما هي في الامتحانات، دون التركيز على تنمية أنماط مختلفة من التفكير تساعد على تفتح المواهب والقدرات الخاصة وتحقيق الذات ولاشك أن تفجير الطاقات الذهنية تعتبر من ضرورات التنمية البشرية .

٢- مشكلة التوظيف الاجتماعي لإسهامات التعليم والثقافة وعلاقتها بالتجديد في مسيرة التنمية البشرية والمشكلة تتراوح بين استخدام السلطة السياسية للإسهامات التربوية كقنوات للمحافظة أو عوامل للتجديد .

٣- إغراق التعليم في الشكليات بعيدا عن التطبيقات في الحياة العامة والخاصة للمتعلمين، وبذا يصبح التعليم بلا معنى، ويزول مع امتداد الفترة الزمنية أو حتى بعد الامتحانات.

٤- التنافس بين الهدف الاقتصادي والاجتماعي للتربية ولمن تكون الأولوية وأين تقع مراكز الثقل في عمليات التعليم والتعلم.

٥- تعدد مؤسسات التعليم والثقافة الرسمية والخاصة، والقلق حول دور التعليم والثقافة في توثيق أواصر التماسك الاجتماعي .

٦- الاضطراب بين القيم الفردية والفئوية من ناحية والقيم الاجتماعية العامة من ناحية أخرى ولقد غدا جمع الثروة بأي أسلوب وبأقصر الطرق دافعاً ملحاً للأمن والأمان وأبرز صورها الدروس الخصوصية الذي بدت تتفشى في مجتمعنا .

دور منظمات المجتمع المدني في التنمية:

إن مجالات مؤسسات المجتمع المدني متعددة وخاصة تلك التي تتعلق بالتنمية وعملية التحول الاجتماعي والديمقراطي خاصة وأن هنالك قصور في الممارسة الديمقراطية علي مستوي الدولة وداخل المنظمات غير الحكومية، وهو ما يشير إلى أهمية التزام المنظمات غير الحكومية بفكرة الشرعية الديمقراطية سواء علي المستوي الاجتماعي ككل أو علي مستوي العمل داخل المنظمات هذا بالإضافة إلى الالتزام بفكرة المحاسبة العامة وفق نظم يتفق عليها،وإعلاء قيمة الوضوح في عمل هذه المنظمات إذن هناك شق يتعلق بالقواعد الأخلاقية التي تحكم المنظمات غير الحكومية ، بالإضافة إلى شق آخر يؤكد علي مبادئ التنمية البشرية وفي هذا الإطار فقد طرحت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية مشروع ميثاق شرف أخلاقي تلتزم به المنظمات العربية غير الحكومية ، إليك ما تضمنه من التزام بمبادئ التنمية البشرية:

١- ينبغي أن تركز التنمية في جهودها وتعطي الأسبقية لإشباع الحاجات وتحقيق الآمال لأفقر الناس وأكثرهم هامشية، وينبغي عليها أيضا أن تواجه المطالب الحالية لحقوق الإنسان ومشكلات البيئة الطبيعية وان تنزع إلى حل المنازعات الاجتماعية بطريقة سليمة.
٢- التنمية هي عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وليست محض إنجازات اقتصادية .

٣- ينبغي أن توجه برامج التنمية جهودها لتدعيم مؤسسات المجتمع المدني وان تعمل المنظمات غير الحكومية علي الإسهام البارز في هذه العملية.
٤-التنمية والتي هي حق أساسي ينبغي عليها أن تدفع في سبيل تحقيق حقوق الإنسان وضمان الحريات الأساسية.
٥- ينبغي أن تركز التنمية علي الناس سواء في وضع أهدافها، أو في توزيع عوائدها، وان تسهم المنظمات غير الحكومية في ذلك إسهاما فعالا.
٦-ينبغي أن تساعد التنمية الفقراء والمقهورين علي أن ينظموا أنفسهم لكي يحسنوا أحوالهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
٧- ينبغي أن تشبع التنمية الحاجات الأساسية.
٨-ينبغي أن تتوجه التنمية لجذور أسباب عدم المساواة الشاملة وليس لأعراضها فقط.
٩- ينبغي أن تكون التنمية اقتصاديا وبيئيا مستدامة وألا تؤثر علي مستقبل الأجيال القادمة.
١٠- علي التنمية أن تدفع في طريق العدل الاجتماعي من خلال التوزيع العادل للقوة والثروة والنفاذ إلى الموارد.
١١- علي التنمية أن تتطلب وتسهل المشاركة الكاملة للأفراد والجماعات المهشمة بغض النظر عن الجنس أو الدين والعمر ، وذلك في عملية صنع القرار الاقتصادي.

يمثل ما سبق التزام المنظمات غير الحكومية بمبادئ التنمية البشرية ، وهو ما مثل الجزء الأول من ميثاق الشرف الأخلاقي، الذي أعلنته وتبنته المنظمات العربية غير الحكومية في مؤتمرها عام ١٩٩٧م الشق الثاني تضمن القواعد الأخلاقية التي تحكم عمل المنظمات غير الحكومية والذي يؤكد علي عدم السعي للربح ، والمشاركة الفعالة للمواطنين واستقلال المنظمة،وتشجيع المبادرة والعطاء والإدارة الجيدة للحكم والممارسة الديمقراطية والوضوح والمحاسبة والمساءلة وغير ذلك من قواعد أخلاقية.

العلاقة بين المجتمع المدني والدولة:

إن مفهومي الدولة والمجتمع المدني(هنا لا نعنى رفض الدولة الدينية ولكن نعوض عن فقدها حاليا بوجود مجتمع مدنى حتى يأذن الله فى دولة دينية)، يقومان على مبدأ تكامل الأدوار بينهما، تتميز وتتسم بالتوافق والتصادم في نفس الوقت؛ وهي علاقة غير مبنية على التنافس، بل تقوم على أسس التكامل والتعاون والتشارك حول موضوع التدخل ، مع الاحتفاظ لكل طرف في هذه العلاقة بآرائه ووجهة نظره وتصوره في شأن قضايا المجتمع، والتي ترمي كلها في المصلحة العامة للمجتمع، من أجل البناء الحضاري والتقدم البشري غاية وهدفا، لأن المجتمع المدني جاء تتويجا لمرحلة من مراحل تطور الدولة، وسيظل في حاجة دائمة إلى دعم وضمان حماية أمنه من طرف الدولة، لمنع أي تجاوز قد يحدث نتيجة أي شطط غير شرعي وغير أخلاقي أو يمس الأمن العام؛ كما أن وجود دولة قوية يرتهن بدعم وسند المواطنين، إذ أنه بإمكانهم إذا ما تجمعوا وتكتلوا في إطار تنظيمات مدنية، ييسر إبراز مجتمع مدني كقوة للدولة، ويكون له التأثير الهام في الرأي العام؛ لأجل بناء مستقبل التنمية الشاملة للمجتمع، حيث ينبغي تدخل جمعياته وتنظيماته في المواجهة والتصدي لأهم مظاهر التحديات التي تقف في وجه هذا البناء، ومن أهم هذه التحيات التي تواجهه وتواجه الشباب على وجه التحديد:

• إحساسهم بالغبن والإحباط في المستقبل الناتج عن أوضاع التخلف المزري الذي استفحل انتشاره بقوة على عدة مستويات، سواء منه التخلف الفكري والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

• متاهات الشباب أمام ما أصبح يعرف اليوم ويروج له بصدام أو صراع الحضارات التي نتجت وتولدت عن الصراع والالتقاء الحضاري، وأصبح معه من الصعوبة بمكان خروجهم من هذه الدوامة، وما لازمهم في ذلك من ضياع أو فقدان لهويتهم.

• صدمة الشباب بالمستقبل المفقود مع تزايد وارتفاع وتيرة مخاطر الغزو الثقافي الخارجي والتكنولوجي نتيجة للثورة الإعلامية التي تزرع أفكار وقيم غريبة ودخيلة تشجع ثقافة الاستهلاك.

• مواجهتهم لمعضلة المنظومة التربوية والتعليمية، التي لا تقدم لهم الفرص الحقيقية في التنمية الفكرية المؤهلة للإبداع والخلق والابتكار والإنتاج،وبالتالي الاندماج الكلي في ميدان الشغل والحياة العامة، الأمر الذي لا يساعد في الانتقال إلى التنمية.

الشباب والمجتمع المدني:

الشباب هم طليعة كل مجتمع، فهم عموده الفقري، وقوته النشيطة والفاعلة، وتكتسب هذه الشريحة أهمية بالغة باعتبارها موردا وطاقة بشرية ينبغي الاهتمام بتنميته وتأهيله في أفق قيام بدور طليعي في مجالات متعددة ومختلفة للنهوض بالمجتمع، في ظل تحدي التحولات والتغيرات الحادثة اليوم والمتغيرة دوما، ومن أجل المساهمة، والمشاركة في البناء الحضاري والتقدم البشري الذي هو غاية وهدف كل شعوب المجتمعات بجميع مكوناتها الفردية والجماعية، وتنظيماتها ومؤسساتها ؛ من بينها تنظيمات المجتمع المدني الذي يهمنا الآن، والمقصود بها كل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات على اختلاف تنوعها ومجالاتها التي أنشئت من أجلها بشكل إرادي تطوعي بين مؤسسيها مع التخلي عن تحقيق غاية الربح المادي، وبعيدا عن محاولات التغيير السياسى لأوضاع قائمة لا تناسب فكرها وبعيدا عن أن تستغل فى تقديم معلومات لأعداء الأمة كما حدث فى بعض البلدان العربية مؤخراً واضعة على عاتقها أدوار ووظائف تؤديها خدمة لفائدة المجتمع في علاقاتها بالآخرين وعلى رأسهم الدولة.

إن التركيبة الديموجرافية للمجتمع تتميز بارتفاع التزايد السكاني، وبالتالي زيادة معدلات النمو السكاني وارتفاع حجم شريحة الشباب؛ وهذه النسبة العالية تشكل عاملا قويا في ترسيخ المجتمع المدني القائم على أساس التعدد والاختلاف.

إن أي مجتمع لا يمكنه أن ينهض وأن يتطور ويتقدم، إلا بوعي أفراده على كافة الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية،ومن هنا تأتي ضرورة اندماج الشباب في تنظيمات المجتمع المدني،وإذا كان الشباب هم الشريحة الأكبر في مجتمعنا اليوم، مما يؤكد على الدور الأساسي لهذا القطاع الاجتماعي في عصر الديناميكية والتغيير والتطور والتنمية؛ ويعانون من التمييز والتهميش ومن مشاكل وعقبات تحول دون تحقيق طموحاتهم وطموحات المجتمع في العمل وتطوير النسيج الاجتماعي والبناء بهدف تحقيق التنمية المفتقدة؛ فالمجتمع المدني يفتح المجال والفرص أمام الشباب لاكتسابهم المعارف والقدرات الفكرية لتلبية احتياجات المجتمع؛إذن تقع على الشباب مهام ومسئوليات كبيرة خاصة في أخذ المبادرة في الإصلاحات على كافة المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ومن داخل هذه التنظيمات يبرز دور الشباب بالوعي الاجتماعي والثقافي والفكري، ومحاربة الفساد، والاهتمام بالعلم والمعرفة.

دور الشباب في تنمية المجتمع المدني:

في خضم التحولات الاجتماعية بزغت ذات تعمل انطلاقا من وعيها على خلق مجالات ومؤسسات وباستقلال عن الدولة لدعم حريتها والمساهمة في الإبداع والخلق وأنتجت عملا جماعيا انبثاقا من واستجابة لحاجات اجتماعية ملحة، وهنا تشكل جمعيات وتنظيمات المجتمع المدني رهانا ممتازا لهذه المعارك، ويعتبر الشباب الفاعلون الرئيسيون لهذا الفعل باعتبارهم يقودون فعلا شاملا لإعادة تشكل التجارب الفردية والجماعية أكثر من تحررهم الخاص إنه إذن بتصورهم أساس البناء الجديد لمجتمع اليوم يقول نيتشه لا أمل في أن يمتلك الإنسان وجوده وكينونته إلا بالنضال من أجل إرادة القوة، والتي لا يمكنها أن تتحقق إلا بمجابهة الواقع ومسلماته، والتضحية بالحياة واحتقارها، بحثا عن حياة ثانية كلها مجد وكرامة؛ لأن الإنسان كائن يمتلك الإرادة الحقيقية والقدرة على تغيير نفسه وتغيير العالم من حوله، بحيث لا يظل الإنسان عبدا يتحكم في حياته الأسياد ويحجرون على تفكيره وحركته.

كما أن تراجع الدولة عن دورها في الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ساهم في تزايد مبادرات أفراد المجتمع في الانتظام وبشكل منظم جماعيا داخل تنظيمات وجمعيات مختلفة من حيث الأهداف، وعرفت وتيرة متنامية ومتسارعة في العقود الأخيرة من الزمن، قوامها الأساسى مبدأ التطوع في مختلف المجالات من أجل تحقيق أهداف اجتماعية في حياد واستقلال عن الدولة وبناء على ذلك اعتبرت الجمعيات هي النسق الأفضل لمواجهة مخاطر الاستبداد السياسي ورغم تعدد واختلاف تعاريف المجتمع المدني فإن معظمها يركز على مقومات أساسية يستند عليها في وجوده ويمكن تلخيص أهم ركائزها فيما يلي: التطوع - التنظيم- الاستقلال عن الدولة -خدمة المصلحة العامة - عدم السعي للوصول إلى السلطة- عدم اللجوء إلى العنف.

دور الشباب في منظمات المجتمع المدني:

يتمثل دور الشباب فى:-

١-إنشاء قوة ضغط شبابية قوية ومؤثرة للضغط على الحكومة للاستجابة لتطلعات الشعب لإنجاز مشاريع التنمية وكذلك الضغط على الأحزاب السياسية للقيام بدورها المناط بها والضغط على الإعلام وعقد التحالفات لدفع المسيرة الديمقراطية والضغط على صناع القرار عبر مؤسساتهم الحزبية لمشاركة الشباب في صنع القرار وكسر حلقة التهميش الفئوي .

٢-نشر وترسيخ مفاهيم الثقافة والحوار والمشاركة وتوسيع دائرة النقاش حول القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية المؤجلة حتى تنال أكبر قدر من الإجماع قبل عرضها على الأجهزة المختصة وذلك باستخدام الوسائط الإعلامية المختلفة.

٣- عمل حملات وقوافل صحية واجتماعية وتعليمية وتقديم الدعم العيني والمادي للمتأثرين بالحروب أو الكوارث وإزالة الألغام ونزع السلاح عبر التوعية السلمية وإقامة الليالي الأدبية والمسرحية والثقافية لنبذ الحرب والفرقة ودعم الوحدة والسلام ونشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية.

٤- محاربة الفساد الإداري والاقتصادي والسياسي وتعزيز الوضوح.
٥- ارتبط دور المنظمات بالتنمية البشرية التي تهدف إلى تقوية وتمكين الإنسان وتوسيع خياراته وزيادة رفاهيته وحفظ مصالح الأجيال القادمة وهذا الدور يحتم مشاركة الشباب .
٦- دخول الشباب في المنظمات يدعم محاربة الفقر والإيدز ومحو الأمية والعمل على تجاوز المرارات والكراهية والتباغض وبناء الثقة والاحترام المتبادل ونبذ الإقصاء والعنف وقبول الآخر.
٧- توجيه حملات التعبئة الضخمة للمجتمع لنشر وتعليم الأطفال والنشء والمرآة.
٨- إن المنظمات التطوعية تعمل من أجل التغيير والتحول الاجتماعي والسياسية والثقافي المستمر والمتواصل مما يعزز وجود الشباب في التغيير لارتباطه بالاستمرارية لفترات طويلة تتعلق بالعمر والمواكبة.

الباب الثالث
التنمية والحالة السياسية

الإعلام و ترسيخ فكر التنمية عند الشباب:

في ظل الزيادة الهائلة في عدد السكان في العالم وخاصة العالم الثالث, وفي ظل الأزمات الاقتصادية التي تضرب أسواق العالم, فان الجميع تداعي حكومات وأفراد ومؤسسات لوضع سياسات عامة لكافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية , مع العمل على توفير الاحتياجات الأساسية والضرورية لمواطنيها, متخلية في الوقت نفسه عن السياسات القديمة التي أضحت لا تلبي الاحتياجات الحديثة ولقد سمحت التكنولوجيا الحديثة لنا بمحو الحاجز الفاصل بين الشعوب وأصبحت وسائل الإعلام بمختلف أنواعها تنقل لنا تجارب الشعوب ومستويات تقدمها بل أن الإعلام ووسائله أضحى لاعبا هاما في المجتمعات , فلم تعد الحواجز ولا الرقابة ولا المنع ولا مصادرة الكتب والمطبوعات , قادرة على منع تواصل الشعوب مع بعضها, بل أن سمة العصر الحديث هي سمة التواصل بدون حواجز ومعوقات وأصبح العالم بفضل وسائل الإعلام والاتصال عبارة عن قرية كونية أو أسرة واحدة.

ووسائل الإعلام الحديثة أصبحت سلاح استراتيجيا بين النظم المتطورة فهي تلعب دورا هاما في تكوين الانسجام والمشاركة بين فئات الشعب الواحد تقدم له النصح والإرشاد والتوجيه والتسلية والترفيه والتعليم والأخبار , وتبث الطمأنينة والاستقرار في نفوس الناس التي تستهدفهم , وكذلك تقدم لهم النماذج الحية للتطور والإبداع فتنقل التجارب الناجحة وتتباهي بها أمام شعوب المعمورة وتقدم لنا أخر ما وصلت إليه من ابتكار يلهب العقول ويوفر الوقت والجهد ويقدم الحياة في قالب مميز.

وأصبحت العلاقة بين الإعلام والمجتمع في العصر الحديث تشكل هاجسا وتحديا في عالم اليوم, لاسيما في ظل التحديات التي يشهدها العالم وتعيشها الأمم ويدفع ثمنها الإنسان ومع تعاظم ثورات الاتصال وتحول الأرض إلي قرية توارى فيها حاجز الزمان والمكان أصبحت وسائل الاتصال والإعلام أقوى الوسائل تأثيرا في تشكيل وتوجيه السلوك والتأثير على بنية الثقافة

حيث يجد الإنسان نفسه أمام تساؤلات كثيرة وتحديات جسمية تدفعه إلي إدراك مضمونها وغاياتها وأهدافها وان يوظفها ويتفاعل مع مخرجاتها حتى لا يجني على نفسه وأمته فحماية المجتمع تتطلب الاهتمام بالتربية الاجتماعية والسياسات التعليمية والثقافية والاقتصادية حيث تشير القرائن الماثلة في الساحة الدولية المعاصرة إلي أن الصراع خلال الألفية الثالثة هو صراع حضاري أهدافه منظومة القيم والمثل والعقيدة والدليل على ذلك هو أن الدول لم تعد قادرة على التحكم فيما تصنعه وما تشتريه وأنه لأول مرة في التاريخ أضحى كل شيء يمكن أن يصنع في أي مكان ويباع في كل مكان آخر في ضوء أن الحكومات والدول الآن لا يمكنها إغلاق حدودها لمواجهة الأمراض المعدية أو المخدرات أو الثقافات القادمة عبر وسائل الإعلام المختلفة ومن الاتجاهات كافة وتنبع أهمية الإعلام في قضية مثل هذه القضية من كونه الأداة الرئيسية في عملية الاتصال الجماهيري التي توسعت أفاقها وزادت أبعادها وتشعبت مجالاتها مع ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة ، الأمر الذي لم تشهده البشرية منذ بواكيرها وحتى مطلع القرن ٢١الـ ومع تفجر المعرفة والثورات العلمية أصبحت الجهات التي تملك أدوات الإعلام ووسائل إنتاج المواد الإعلامية مراسلا والعالم الثالث مستقبلا لذا أضحى المظهر الأساسي للإعلام والأكثر بروزا في حياتنا المعاصرة هو السرعة وخاصة سرعة تدفق الأخبار والمعلومات وتداولها فعندما اغتيل الرئيس الأمريكي أبراهام لينكون في ابريل ١٨٦٥ استغرق نقل خبر مقتله ستة أشهر حتى يعمم في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وهذا يبين لنا ما وصل إليه الإعلام في عصرنا الحالي والذي أضحت الجماهير تتناقل الحدث لحظة بلحظة أثناء الحدوث, مع التطورات الهائلة في وسائل الاتصال لم يعد الإعلام حكرا على أحد بل أصبح سلاح فعال يستخدم في جميع المجالات, والكل يجمع على أهميته وأدواره ووظائفه المتعددة وللإعلام دور فعال في حركة المجتمع في الميادين كافة وحتى يؤدي الإعلام دوره بايجابية فلا بد من مواكبة قضايا الأمة والدفع باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية بشكل مدروس ودقيق وخاصة أن الشباب ملتصق بوسائل الإعلام بشكل كبير وملحوظ

لذا فإنه يمكن أن نستفيد من هذا من خلال توجيه الشباب بشكل سليم إن العرب اليوم أحوج ما يكونوا إلى مراجعة سياسات التعليم العالي بها ,وهي تواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية, كما أنها بحاجة إلى أن يكون التعليم بشقيه الأكاديمي والتطبيقي تعليم إعداد للحياة في القرن الحالي,وعليها ألا تقدم لأبنائها الذي سيعشون في هذا القرن تعليما على نمط التعليم السائد الآن أو الذي كان موجودا في الماضي القريب, ذلك أن المعلومات والمهارات اللازمة لمواجهة الغد تختلف بالضرورة مما يصلح للحياة في القرن الماضي ولذلك يتحتم علينا أن نعيد النظر في سياسات التعليم, بما يمكنها من مواجهة عدد من المشكلات التي تعاني منها, والتي تعيق عمليات التطور التمنية الشاملة في مجتمعنا.

الشباب والمشاركة السياسية:

لنتخيل التصور العام فى أماكن اللهو والفجور أو اللهو البرئ لمفهوم فلسفي وأكاديمي مثل السياسة إنها بلا شك ذلك المستنقع الضحل الذي تطبخ فيه المؤامرات، والوسيلة اللا شرعية للارتقاء الإجتماعي عن طريق بيع ثقة المواطنين ولنحاول معرفة كيف يتخيل المواطن العادي جماعة السياسيين، إنهم مجموعة من السماسرة والمستغلين وكثيرا ما يواجه النشطاء السياسيين ضمن الأحزاب السياسية الجادة بجملة أتشيه جيفارا لا يمكن لنا أن نوجه اللوم كله إلى المواطن البسيط على هذا الفهم السطحي للأمور، إذ علينا أن ندرك أنه نتيجة تراكمات الماضي وممارسات المخزن التي لا زال بعضها مستمرا إلى الآن للأسف، لكنه بلا شك حكم تعميمي مبالغ فيه إن السياسة هي الإجراءات والطرق التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات من أجل المجموعات و المجتمعات البشرية، و مع أن هذه الكلمة ترتبط بسياسات الدول و أمور الحكومات فإن كلمة سياسة يمكن أن تستخدم أيضا للدلالة على تسيير أمور أي جماعة و قيادتها و معرفة كيفية التوفيق بين التوجهات الإنسانية المختلفة والتفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد، بما في ذلك التجمعات الدينية والأكاديميات والمنظمات

وفي أبسط تعريفاتها اللغوية هي التدبير الجماعي والمشترك لأمور الشأن العام، وبالتالي فهي بعيدة كل البعد عن التصور الموجود في الشارع العادي لكن هذا لا ينفي أن السياسة في اليوم في أمس الحاجة إلى إعادة الاعتبار، والتحديث، والتخليق، والحماية من التمييع ونحن نعتبر أن أول الغيث هو مشاركة سياسية واسعة ومسئولة للشباب خصوصا ونحن على أبواب الانتخابات الجماعية ٢٠٠٩ إذن، ماذا تعني المشاركة السياسية؟ وهل هي مهمة؟ وكيف يمكن لي أن أشارك؟

وتعتبر مشاركة كافة المواطنين في تدبير الشأن العام بدرجات متباينة معيارا للديمقراطية والشباب يشكل جزءا مهما من المجتمع، لذا لا يمكن تجاهله بكل بساطة، وعدم إشراكه في كافة الأمور وخصوصا تلك التي تعنيه مباشرة والمشاركة كثقافة وسلوك مهمة لعدة اعتبارات:

أولا: من أجل أن تكون المشاريع والخدمات المقدمة إلى الشباب أكثر فاعلية، فالمعنيون بالأمر - أي الشباب - هم الأقدر على تحديد إحتياجاتهم.

ثانيا: من أجل ترسيخ مبادئ الديمقراطية في السلوك العادي للمواطن ومحاربة الفساد السياسي، وبالتالي جعل الديمقراطية ثقافة اجتماعية راسخة، فمن شب على شيء شاب عليه وهذه النقطة بالذات مهمة جدا، فالثقافة الديمقراطية تمكننا من تدبير القضايا المشتركة بشكل جماعي وشفاف، ومن احترام حقوق الآخرين ولو كانوا أقلية، وبالتالي نضع حاجزا منيعا أمام العنف كوسيلة لحل الخلافات السياسية، وأمام احتكار السلطة من لدن الأقلية المحظوظة.

ثالثا: من أجل تطوير الشخصية والمهارات الحياتية، فالمشاركة - خاصة المشاركة السياسية - تمكن من تطوير وتعزيز المعلومات والمواقف والثقة بالنفس، والشعور بالتقدير والاحترام، وتنمية مهارات التواصل، والتفاوض، والتفكير الناقد والمبدع، واتخاذ القرار.

رابعا: من أجل المساهمة الفاعلة في التغيير، وتحسين المحيط بواقعية وبارتباط مع الممكن، وبعيدا عن المثالية والطوباوية والمستحيل. ولنتذكر أنه قبل الوصول إلى لحظة الاستمتاع بالعسل، لابد من لسعات النحل.

تعزيز انتماء ومشاركة الشباب في مجتمعهم وهمومه:

تنمية قدراتهم ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية،مما يتيح لهم التعرف على الثغرات التي تشوب نظام الخدمات في المجتمع؛ تمكينهم من التعبير عن آرائهم و أفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع؛ توفير الفضاء والفرص المتاحة في أداء الخدمات والاهتمام بمشاكلهم ومشاكل المجتمع بأنفسهم؛ منحهم فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي تحتاجها البلاد، و المشاركة في اتخاذ القرارات؛ ففي ظل توفير هذه الشروط، أمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني قوي ومستقل ومهني، يكمن في النأي بنفسه عن كل الإيديولوجيات السياسية الضيقة، وتشبثه بأطروحاته المهنية والحقوقية، ليضع بينه وبين السلطة ومواليها ومعارضيها بونا يحول دون المنافسة لها، كي يضمن لنفسه هامشا من الحرية في أداء مهامه والقيام بالوظائف المنوطة به، دون أن يعني اتخاذه موقفا حياديا إزاء الحقوق والحريات طمأنة لجميع الفرقاء، لاسيما السياسيين منهم، بأن المجتمع المدني ورموزه لا يشكلون خطرا عليهم أو على السياسة بإقحام أنفسهم للحصول على بعض المكاسب أو المناصب؛ وبذلك يكون المجتمع المدني قد حقق تمسكه بوظيفته في الرصد والمراقبة والاحتجاج والاعتراض والاقتراح لبدائل عما هو قائم، يساعد ذلك في إنتاج مواقفه المستقلة والناقدة تجعل منه شريكا وضامنا في الآن ذاته لديمومة عملية التغيير.

وللخروج من سيطرة السلطة على الموارد وإلغاء أدوار ووظائف المجتمع المدني، وكل الأشكال المرتبطة بأهواء التحكم المستبد في أدائها لخطابها وممارساتها؛ تحاول السلطة فيه أن تخضع جميع المؤسسات لسيطرتها وتشويه المجتمع المدني وتفكيكه واستمرار التدمير المنهجي لركائزه؛ والبناء لثقافة مدنية هي ركيزة أساس لحل الأزمات المجتمعية في انسجام وملاءمة مع المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية

لأجل ثقافة تقوم على توجيه وتأهيل الشباب الذين هم أجيال المستقبل وطليعة المجتمع وعموده الفقري وقوته النشيطة والفعالة والقادرة على تعميق التعددية والتفاعل وبعث روح المبادرة والمشاركة الطوعية بغية ترسيخ مؤسسات وتنظيمات مدنية عصرية ومتحررة من قمع السلطة وكل من يدور في فلكها، بالرفع من مستوى الوعي والمسؤولية والجدية والتفاني في العمل من داخلها، وجعلها قوة نشيطة وحيوية مؤثرة وقادرة على مواجهة التحديات وتذليل الصعاب مما سمح بالرقي والتطور؛ والانخراط والانتماء إليه يساعد على حرية اكتساب الرأي والرأي الآخر وقبول الاختلاف، والانتقال من الفردية والمركزية للرأي وللقرار إلى الاندماج في الجماعة، من شأنه أن يساعد على بلورة التعددية بواسطة ثقافة الحوار والتسامح والاحترام كأساس مركزي في ثقافة المجتمع المدني، التي تدعم وترسخ البناء الفكري للشباب في وجه كل تحديات التحولات والتغيرات القائمة، مما يضاعف المسؤولية المجتمعية المنوطة بتنظيماته الجماعية تجاه الشباب ليلعب دورا أساسيا تكامليا مع أدوار الدولة وأجهزتها وغيرها؛ وكما يقول الدكتور سعيد العلوي والحال أن الصورة التي يستوجبها المستقبل القريب، في الغد المنظور، تستوجب انخراطا وانشغالا على أسس من العقلانية والواقعية، إن لم نقل لدواعي براجماتية مقبولة في الوجود الاجتماعي للبشر من حيث هي أولا وأساسا اهتمام بالشأن العام وجعل له في بؤرة الشعور وفي صدارة الاجتماع البشري.

يلاحظ وجود حيوية في المجتمع المدني وتنظيماته تستحق التنويه أحيانا غير قليلة، كما يتجلى ذلك في المناسبات التي تستدعى التضامن والتلاحم الاجتماعي؛ وتحمل تلك الظاهرة على طرح سؤالين اثنين هل يمكن الاستعاضة بالمجتمع المدني عن المجتمع السياسي في العالم المعاصر وفي الوجود السياسي السليم؟ وهل يمكن للمجتمع المدني، من أن ينهض بالشأن السياسي؟ ان مجموع التجارب التي عاشها العالم العربي منذ مستهل خمسينات القرن المنصرم أو التي لا يزال يعيشها في مناطق منه في الظاهر متماثلة في العمق؛ إن في وسع المجتمع المدني أن يحل محل المجتمع السياسي وينوب عنه كما يقول علماء الكلام المسلمون.

الشباب والثورات الحديثة فى العالم العربى:

يشكل الشباب في العالم العربي اليوم الفئة الأكبر عددا والأهم نوعا والأقدر وفي جميع المستويات وخاصة في العملية الإنتاجية وبالرغم من ان المجتمعات العربية هي مجتمعات شابة وحيوية أساسا، إلا أن هذه الفئة الواسعة من السكان هي الأكثر عرضة للتحديات المصيرية الكبرى وأكثر استهدافا من غيرها من قبل الحكومات الاستبدادية التي تخشى غضبهم وثورتهم، وفي ذات الوقت، فهي لا تهتم بأوضاعهم المعيشية وبمستقبلهم باعتبارهم أجيال المستقبل ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بتوظيف طاقاتهم الإنتاجية بشكل أفضل وذلك بتوفير فرص العمل التي تؤمن لهم لقمة العيش الكريمة وهامش من الحرية والاستقلال يجعلهم أحرارا في التعبير عن حقوقهم وتطلعاتهم وتحرك في نفوسهم جميع الطاقات والإمكانات الإبداعية الخلاقة والاهم من كل ذلك وقف هدر طاقات الشباب الذين يمتلكهم المجتمع الاستهلاكي الجديد من جذورهم ويتركهم يركضون لاهثين وراء بضائع المدنية الزاهية ولا يستطيعون مجابهة بريقها الأخاذ، مما يدفع البعض منهم الى استخدام وسائل غير قانونية

والانخراط في أعمال العنف والمخدرات وغيرها من الطرق اللا مشروعة في هذا الجو من التهميش والقمع تتصاعد أزمات الحرمان والشعور بالغبن وتنحسر فرص العمل وإشباع الحاجات ويتراكم البؤس والقمع والحقد وتتحول بذلك طاقات الشباب الخلاقة إلى بؤر متنوعة تغلي بنار خامدة سرعان ما تتفجر لهيبا حارقا وعنفا مشروعا وغير مشروع، كما حدث في تونس ولحقتها مصر وسوف تصل رياح التغيير الجذري الى جميع المجتمعات العربية وغيرها.

إن تداعيات ثورة الياسمين في تونس ولهيبها المشع كان لها أصداء واسعة خصوصا بين الشباب، الفئة الوسع عددا والأكثر حساسية وقمعا في المجتمعات العربية ولذلك كان الشباب محرك هذه الثورات ووقودها الذين يجمع بينهم قاسم مشترك واحد هو دورهم الطليعي ويساندهم في ذلك بقايا الطبقة الوسطى التى كادت أن تضمر

وقد ساهمت وسائل الاتصال الالكترونية الحديثة كالانترنت والتلفزيون والموبايل والفيس بوك والتويتر وغيرها على نشر أفكارهم وطموحاتهم وتحولت إلى وسائل توعية وتثقيف تنويرية، بل وإلى أسلحة عصرية استخدمها الشباب لمواجهة الدكتاتورية ولكن بصورة سلمية، بل وأصبحت أقوى من جميع الأسلحة اليوم.

تبلغ نسبة الشباب في العالم العربي أكثر من ٦٠% من عدد السكان ويبلغ عدد الفئات العمرية بين ١٥-٢٩ سنة عام ٢٠٠٩ حوالي ١١٣ مليون شخص، حسب احدث تقديرات الأمم المتحدة. وهو ما يساوي ثلث مجموع سكان العالم العربي وحوالي ٤٧% منهم تقريبا حسب تقديرات أخرى

إن نظم الحكم السياسية التي تتعامل مع الشباب والبالغين على حد سواء كأتباع وعبيد لها وليس كمواطنين يتمتعون بحقوق سياسية وطنية وإنسانية ومساءلة أصحاب القرار في السلطة ومحاسبتهم.

كما توصل المشاركون في الندوة إلى أن غالبية الشباب في العالم العربي يشعرون بوجود قيود اجتماعية وسياسية ودينية واقتصادية وأمنية تحد من حرياتهم وحركتهم في الحياة ولا تتيح لهم إمكانية التعبير عن شخصياتهم وأفكارهم وقيمهم بصورة كاملة وخاصة في مسائل السياسة والجنس والدين والأفكار ومن حيث القيم فان اغلب الشباب منقسمون إلى إما معجبون بقيم الحداثة والمعاصرة والتقدم أو متمسكون بالقيم التقليدية وخاصة الإسلامية، بالرغم من أن الواقع هو أكثر تعقيدا من هذا التقسيم التعسفي.

وفي الواقع، فان المجتمعات العربية تواجه اليوم معضلة حقيقية أساسية وكبيرة فإلى جانب الفقر والاستبداد والقمع هناك البطالة والبطالة المقنعة، التي تفوق في معدلاتها ما هو مسجل على مستوى العالم بكثير، حيث وصل معدل مستوى البطالة إلى أربعة عشر ونصف بالمائة، بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي لا يتجاوز ٧،٥ % في أسوء الأحوال.

كما تؤكد تقارير تحديات التنمية في الدول العربية التي تصدر عن منظمة العمل العربية بان معدل البطالة في العالم العربي هو المعدل الأعلى على مستوى العالم ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه إلى تدهور التربية والتعليم والفساد الإداري والمحسوبية وانعدام الوضوح في جميع المجتمعات العربية. ان هدر هذه الطاقات والإمكانات والكفاءات الشبابية من خلال إبعادها عن المشاركة في القضايا المصيرية هو دليل على فشل الحكومات والأحزاب والأيديولوجيات التقليدية عن تحقيق طموحاتها، وحيث لم يعد للأحزاب التقليدية والقيادات الكلاسيكية، وخصوصا بعد تفكك الأيديولوجيات الكبرى التي لم تعد لها صورة واضحة وشفافة وبعد ان تخطى الشباب خطاب الحزبيين وسماسرة السياسة التقليديين، فلا الأحزاب اليسارية ولا اليمينية تستطيع اليوم اللحاق بهم وهم يطلبون بالحرية والعدالة والخبز.

ولأول مرة يثور الشباب وبقوة وتصميم للمطالبة بقضاياهم المصيرية والحقيقية العادلة بدون شعارات سياسية براقة، فليس هناك هتافات: يسقط الاستعمار والامبريالية والصهيونية، لأن الأنظمة العربية أكثر فسادا من كل ذلك ومن المؤكد أن الشباب أصبح أكثر وعيا وتنظيما واخذ يعي واقعه ويقدر مستقبله ويرغب في تقرير مصيره وان يعيش بحرية وكرامة، وهذا ما يحمل بلا شك معاول التغير والتغيير القادمة. فالركود السياسي الذي كان من المفروض أن تحركه الأحزاب التقليدية لم يعد ممكنا، فثمة حركة شبابية جديدة بدأت تأخذ مكانها في التاريخ، بعد أن كسروا جدار الصمت والخوف والانكسار.

الوحدة العربية ضرورة للتنمية الشاملة:

بحثت الكثير من الدراسات العربية في مجالات التنمية العربية الشاملة، وسبل تطوير الأوضاع العربية اقتصادياً، سياسياً واجتماعياً، وحتى بشرياً ، بحثت هذه الدراسات بشكل جزئي أو كلي من خلال أفكار وسبل تحقيق هذه التنمية المنشودة، بعض الدراسات قدمت حلولاً تقوم على سوق عربي مشترك كمدخل للتنمية، والبعض الأخر عرض سياسات عربية مشتركة كمدخل أخر للتنمية المنشودة.

والتوفيق بين هذه الدراسات والواقع المعاش وضرورة تنمية الواقع العربي، وبعث الحياة في المقدرات الموجودة، وغير المستغلة تماماً من قبل أي قطر عربي، الاختلاف النظري والفكري أوسع، نستعرض هنا بعض توجهات التنمية، التوجه الأول يرى الاندماج في السوق العالمية مفتاح النجاح، التوجه الثاني يقوم على وحدة سوق عربية مغلقة أمام الأسواق العالمية حتى يتم انجاز التنمية وبدء الاستعداد للمنافسة كقوة إقليمية وعالمية.

مدارس فكرية أخرى تمثل التوجه الثالث قامت على منهج الوحدة السياسية كمدخل لعملية التنمية المنشودة لأن وجود أقطار متفرقة يتحكم كل قطر منها فى جزء معين من الثروة ووسائل الإنتاج لا يضمن عملية تنمية منفردة لأي قطر، وبالتالي وجود قرار عربي سياسي مشترك أو موحد يضمن وضع السياسات موضع التطبيق من زاوية نجاح تطوير أوضاع المجتمعات العربية، وضرب أمثلة على ذلك من خلال نماذج وحدة إقليمية أو عالمية منها الاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية المشتركة التي نراها الآن موضع التطبيق.

وتحديدات أخرى جزئية نجدها في مدارس التنمية تركز على عناصر مثل تنمية بشرية مستدامة، تنمية زراعية، تطوير القطاع الصناعي، تطوير واقع المجتمعات الريفية وغيرها الكثير من المسميات التي تدخل قاموس التنمية العربي والعالمي معاً، وتشكل مدارس فكرية متنوعة للتنمية العربية، الاختلاف في المسميات واسع، لكنها تشترك فى قاسم مشترك هو فقدان القدرة على التطبيق العملي في بعض أو كل البلدان العربية وتتعدد الأسباب والتبريرات للفشل الجزئي أو الكلي في استنهاض التنمية في الأقطار العربية، كما تتعد التحليلات البنيوية المختلفة من نقص المال، أو غياب نمط إنتاج واحد، أو الفقر في الموارد الطبيعية والبشرية لكن مدخل الحل الأساسي واحد، ويتلخص في قيام وحدة سياسية عربية في بعض أو كل الأقطار العربية بما يوفر لها القدرة على فرض سياسات وقرارات لاستغلال أمثل للموارد والقدرات

بما يسمح بتطوير واقع عربي أفضل للفئات والشرائح الاجتماعية، ينطلق منها لتأسيس قاعدة تنمية عربية شاملة، قد تطرح تساؤلات عديدة تعليقاً على هذا المنهج التنموي، فما الذي تغير، لأن المفكرين والسياسيين العرب يطرحون فكر الوحدة منذ مطلع الخمسينيات، أي منذ بدء تخلص الأقطار العربية من الاحتلال فما الذي يجبر الأنظمة العربية على الوحدة سياسياً في ظل ظروف عالمية غير مهيأة يهيمن فيها قطب عالمي واحد لن يسمح بتجمع منافس وهل ستتنازل أقطار عربية غنية عن ثرواتها ومقدراتها لصالح أقطار أفقر؟ وهناك العديد من التساؤلات التي قد تبرز، لكن معالجة هذه التساؤلات أمر سهل ممتنع، بمعنى أن توفر قناعة شعبية بهذه الوحدة تضغط باتجاه حكوماتها لتنفيذ الوحدة، مترافقة مع قناعة الأنظمة أن كل نظام بشكل منفرد لن يستطيع الصمود في وجه التغيير المحدث لأن هناك أخطار سياسية، عسكرية واقتصادية. أن التنمية عملية داخلية مستقلة لا تتدخل فيها قوى خارجية بشكل مباشر (احتلال، وصاية، انتداب) أو غير مباشر (استغلال اقتصادي، تبعية، هيمنة، مؤسسات دولية).(١)

حتى يحدث انطلاق للتنمية يجب توفر استقلال سيادي، وعدم وجود تبعية سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها مع دول خارجية بحيث تصبح عوائد التنمية تنمي المجتمع ككل، ولا تصدر للخارج أو تحصر بين يدي نخبة متحكمة اقتصادية أو سياسية.

وحتى تحدث عملية تنمية واستغلال الموارد الداخلية لبلد ما يجب:

١- قطع علاقات الهيمنة أو التبادل اللا متكافئ مع دول أخرى.

٢-إلغاء احتكار طبقة اقتصادية لفائض القيمة (الربح) لأن استمرار عنصر أو أثنين من المذكورين – بالرغم من العلاقة المتبادلة – يؤدي إلى إعاقة شاملة للتنمية، ويحصرها في بوتقة إنتاج سلع استهلاكية أو استخراجية دون السعي لإنتاج صناعي مكثف بالاعتماد على استغلال الموارد المحلية المتاحة، ويستبدل الواردات بتصنيع محلي

كما إن الاستمرار يؤدي بالضرورة إلى استمرار ما يسمى بمأزق التنمية ومنها ما تشكله أزمة الديون، وتفاقم المصاعب في تسديدها وخدمة فوائدها، بما يولد حلقة محكمة تمنع استغلال موارد الدول العربية لأنها تذهب لسداد الديون وفوائدها ويذهب المؤتمر القومي العربي السابع إلى تصنيف عدة أشكال للتبعية منها: تبعية اقتصادية إذ وصلت المديونية الرسمية للدول العربية للخارج عام ١٩٩٥ حوالي ٢٢٠ مليار دولار، بينما في حقل الغذاء ازداد الاعتماد على الخارج لتأمين الغذاء من ٣٠% عام ١٩٧١ إلى أكثر من ٤٨% في الفترة بين ١٩٨٨ – ١٩٩٠ (حال الأمة العربية، ١٩٩٧) .

هناك العديد من الأمثلة التي ذهب إليها آخرون قبلي للتدليل على فشل عملية التنمية في ظل وجود علاقات هيمنة خارجية وطبقة متحكمة، لأنها تولد باستمرار وتعيد إنتاج إشكال جديدة من الاستغلال القائمة على العلاقات اللا متكافئة سواء داخلية أو خارجية.

ذكر في التعريف عناصر التنمية سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية وحتى بشرية، لكن لن يشكل الغوص في سرد تفاصيل التنمية المجزئة على تطوير عنصر دون أخر، مع الاعتراف المنهجي بالأهمية القصوى للتنمية الاقتصادية كرافعة لعجلة التنمية الكلية والشاملة يتم التدليل على هذا من خلال التطور الحاصل في الدول الصناعية في أوروبا الغربية واليابان بالإضافة إلى أمريكا الشمالية . الوصول إلى نتيجة بأن للتنمية أبعاد كثيرة لا يمكن تجاهلها، لكن يمكن ترتيب أهميتها وأولويتها، يقود إلى دراسة أسباب عدم حدوث هذه التنمية حتى الآن في الأقطار العربية بالرغم من توفر الأدوات والوسائل اللازمة لذلك.

يذهب سمير أمين في تحليله لأوضاع دول العالم الثالث – ومنها الدول العربية – إلى أن الاستعمار بما أفرزه من علاقات تبادل لا متكافئة حاصلة نتيجة التطور اللا مكتافئ، بما افرز تنمية معتمدة على الذات داخل الدول الرأسمالية خلال حقبة تطورها، مقابل اختلال التطور في دول العالم الثالث نتيجة للاستعمار وعدم السماح بتطور طبيعي لنمط إنتاج رأسمالي.

وبالتالي عدم تشكيل علاقات إنتاج حقيقية أدى إلى إنتاج وإعادة إنتاج أشكال جديدة غير متكافئة، والتي بدورها ولدت علاقات تبادل غير متكافئة تسمح باستغلال الربح لمصلحة الدول الرأسمالية (الغربية عموماً) على حساب تنمية الواقع العربي الداخلي.

نذهب بناء على هذا التحليل ان حصول عملية تنمية شاملة في الأقطار العربية يستلزم:
١- قطع علاقات التبادل اللا متكافئة مع الدول الرأسمالية (الغربية عموماً). ٢- توحيد السوق العربية.
٣- استغلال مشترك للأدوات والموارد والمصادر البشرية والتقنية العربية.
٤- وحدة قرار سياسي عربي قادر على وضع الخطط التنموية موضع التطبيق من خلال القوة السياسية (السلطة).
٥- استفادة جماعية على المستوى الشعبي من عوائد التنمية (نمو، ازدهار، تعليم، صحة).
٦- مشاركة وإشراك الطبقات المهمشة (الفلاحين، العمال، المرأة) في العوائد وصنع القرار.

إذاَ تنبع حاجة ملحة إلى وحدة سياسية عربية على الأرض توفر من خلالها مظلة لتنفيذ هذه الخطوات بتوفير سيادة سياسية حقيقية على كل الموارد المتوفرة، وتستطيع مجابهة نتائج الفعل التنموي الثوري – ان جاز التعبير – لأنه بدونه تبقى عجلة التنمية معطلة بفعل مجموع المؤثرات سلباً داخلياً وخارجياً.

الوصول إلى تشخيص العلة، ومعالجتها بالمعالجة أو بالقطع لا يعني بالضرورة الرجوع إلى الوراء بل التقدم إلى الأمام بفعل تحرير ساحة الفعل العربي من العوائق، التي بمعظمها سياسية بما بمؤداه تنمية سليمة قادرة على تلبية مطالب الغالبية العظمى من الطبقات العربية، وتدفع إلى تطوير واقع سياسي مختلف جذرياً.

كيف يمكن وضع هذه الخطوات موضع التنفيذ في ظل الظروف العربية والدولية الراهنة! وهيمنة قطب واحد لن يسمح بقطع الأواصر الموجودة مع الأقطار العربية ولن يسمح أيضاً بقطع علاقات الهيمنة والاستغلال من طرفه؟

يذهب الباحثون العرب إلى أن مفهوم الهيمنة والسيطرة على العالم هو المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية في علاقاتها مع العرب ويحدد السلوك العربي الرؤية الأمريكية لهم، فهو سلوك متعدد في الرؤى ومتباين يصل إلى حد التناقض في المصالح والأهداف، حتى بات من السهل على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعامل مع كل دولة على حدة كشف حجم وعمق التناقض في السلوك العربي

أذاً النتيجة ان معوقات التنمية أكبر من تلك المسهلة لوجودها، لكن الموقف الخطير الذي تقفه الأقطار العربية اليوم يسمح للشعوب العربية بادراك ان النظم الرسمية العربية تتحمل المسئولية عما وصل إليه حالها من تدهور وانهيار.

هذا الإدراك لدى الشعوب هو المؤثر الحقيقى والرئيسي في التنمية، والدفع بها نحو السير للتطور والتغيير المبنيان على المصلحة القصوى للطبقات التي همشت طوال أكثر من خمسين سنة مضت.

ولتوضيح هذا الإدراك الجلي، يجب أولاً التخلص من الأوهام التاريخية التي رافقت المسيرة العربية المعاصرة، ويحددها حسن نافعة في كتابه العلاقات العربية – العربية في ظل الهيمنة الأمريكية بعدة أوهام يجب التخلص منها حتى تحدث عملية تكاملية عربية حقيقية وفعالة، يمكن إجمال هذه الأوهام فى:-

الوهم الأول: الاعتقاد بأن وحدة الثقافة والتاريخ يمثلان أساساً كافياً لإنجاح وتحقيق وحدة سياسية بين الدول العربية، فالوحدة عمل إرادي واع متعدد الدرجات والمستويات، ويتطلب خططاً وبرامجً لن تنخرط الدول العربية فيها إلا إذا ضمنت أنها تحقق مصلحتها في نفس الوقت الذي تحقق فيه مصلحة المجموع.

الوهم الثاني :الاعتقاد بأن الاستثمار في العمل العربي مضيعة للوقت والجهد، فلن يكون بوسع أي دولة عربية مهما كبرت ان تحقق وظائف الأمن، التنمية أو الاستقرار الاجتماعي وحدها.

الوهم الثالث: الاعتقاد بأنه يمكن فصل وتحييد القضايا الاقتصادية عن القضايا السياسية، فالتعاون الاقتصادي يحتاج إلى مظلة سياسية.

الوهم الرابع :الاعتقاد بأن عمليات التكامل والاندماج تنتقص بالضرورة من سيادة الدول المشاركة فيها، وإذا كان صحيحاً أن هناك حاجة إلى تنازل الدول العربية عن جانب من سيادتها يتم في الوقت نفسه لصالح سيادة جماعية يفترض أن تتمتع الدول الأعضاء بسلطة وهيبة أكبر مما تتمتع به منفردة.

إن تحليل الأوهام الأربعة يبين لنا أن طريق التنمية والتطور العربي يتم من خلال وحدة سياسية عربية تشكل رافعة لما بعدها من عمليات تنموية اقتصادية.

إن إزالة الأوهام سالفة الذكر، بالإضافة إلى تحقيق مستلزمات الوحدة يقود بالقطع إلى ضرورة تحقيق تكامل عربي سياسي بين الأقطار حتى تتوفر الشروط اللازمة لنجاح التنمية، التي يعتمد عليها في مواجهة علاقات الهيمنة من خلال توفر قوة سياسية ومظلة شعبية تقطع الطريق في وجه الاستمرار الأوضاع الآنية.

أذاً يعتبر تنظيم البعد والمجال السياسي المتعلق بطرائق ممارسة الحكم والعلاقات بين البناء التحتي والفوقي العربي، والمشاركة في صنع القرارات العامة من أهم قضايا التطور السياسي في العالم العربي، إذ يعتبر التأخر في معالجة هذا المجال سيضع قيوداً شديدة على إمكانية نهوض الدول والمجتمعات العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١) بما يتطلب معالجة المجال السياسي الداخلي العربي في سياق معالجة أزمة التنمية لا بعيداً عنها، فيصبح الحديث عن الأنظمة العربية، والإصلاح السياسي العربي في معرض تناول هذا الموضوع.

من الملاحظ في الآونة الأخيرة الضغط المتزايد على الأنظمة العربية فيما بعد العراق على تنفيذ إصلاحات سياسية، منها ما هو خارجي تحديداً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها ما هو داخلي متمثل فى ضغط الجماهير العربية، مع اختلاف الأجندة السياسية لطبيعة الضغط الممارس، ويصبح من الممكن القول ان عدم تنظيم المجال السياسي لا يؤدي فقط إلى عدم النهوض، بل يؤدي إلى تراجع محتوم في المجالات المذكورة، لأن وتيرة التطور في العالم أسرع بكثير من بقية الدول العربية، ومجاراتها لا يتم باستنساخ مشوه لأشكال سياسية غربية بقدر ما يتم التركيز على مجال الفعل السياسي الداخلي وتطويره لمجابهة التحديات التي تفرضها شروط القطب المتحول، بما يتطلب وقفة وقرارات جدية على كافة المستويات والأصعدة.

يمكن القول أن الإصلاح السياسي العربي جزء منه الوحدة السياسية هو مطلب مهم للبنى الاجتماعية في الأقطار العربية، لكنه بقي مجرد شعار تحمله وتتغنى به الأنظمة العربية لتخدير وتسكين الحركة المفترضة للطبقات العربية مثل التحرير طريق الوحدة، أو الوحدة طريق التحرير،هذه الإصلاحات على المستوى القطري تتعلق بإفساح المجال للمشاركة السياسية المؤثرة وصولاً إلى إصلاحات على المستوى القومي، بحيث تعتبر جزءاً مهماً في عملية تطور شامل للأقطار العربية. يقترح المؤتمر العربي القومي السابع عدم الركون إلى الأنظمة العربية فحسب في إقامة كتلة موحدة من الدول العربية، بل يجب الاعتماد على الضغوط الشعبية، وعلى توسيع وتعميق ثقافة الوحدة العربية وهناك من يرى أن الأنظمة الرسمية العربية مختلفة جذرياً، وبالتالي تحقيق وحدة سياسية عربية قد يواجه باختلافات أيدلوجية أو فكرية عميقة تمنع بالتالي تحقيق هذه الوحدة.

لكن عند استعراض شكل ومضمون الأنظمة الرسمية سواء كانت توجهاتها الفكرية رأسمالية أم اشتراكية أو إسلامية، أو حتى أختلف شكل النظام ملكي، شمولي، جمهوري وما إلى ذلك نجد ان هذه الاختلافات شكلية فقط، ولا تنعكس بشكل جذري على وجود محددات اقتصادية واجتماعية داخل المجتمعات المحكومة لها، بل القواسم لها حتى أكثر من الفوارق مجتمعة.

تتحدد العوامل المشتركة في استغلال طبقة متحكمة في مقدرات البلد الذي تحكمه، وبالتالي إبعاد الغالبية العظمى من الشعب عن الحكم وصناعة القرار، بما يؤدي إلى حصر ريع التنمية بين أيديهم فقط، حيث يشير المؤتمر القومي العربي العاشر إلى أن انساق الحكم الفاسدة غير الممثلة لعموم الناس وغير الخاضعة للمساءلة الفعالة من قبلهم لا تسهر على مصالح الشعب في بناء التنمية الإنسانية، أنساق الحكم هذه تسخر البلاد والعباد لخدمة مصالح ثلة من المتمسكين بمقاليد السلطة والثروة، عنوة كذلك تشترك هذه الأنظمة فى كونها حكم مدى الحياة، وعدم وجود آليات واضحة لاختيارها من قبل شعوبها، ويمكن القول أن معظم الجيل العربي الشاب ولد وترعرع في ظل زعيم ونظام واحد.

أذن وجود هذه العوامل المشتركة الهائلة في بنية الفئات الرسمية العربية يجعل من السهل تحقيق الوحدة والاندماج السياسي العربي. التحرر الداخلي مدخل للوحدة:

تعتبر هذه الطبقات والبنى الأكثر تهميشاً فيما يتعلق بالمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، حيث تتخذ نخبة متحكمة موقعاً فوقياً تشرع من خلاله القوانين والتشريعات التي تعتمد بالأساس على مصالحها النخبوية وارتباطاتها السياسية الخارجية. فمشاركة أكثر من ٩٨% من العالم العربي من خلال آليات تمثيلية في صنع القرار وسن القوانين والتشريعات يضمن استقراراً داخلياً، ويوفر بيئة مناسبة للوحدة والتنمية.

كما يسهم في تعزيز المجتمع العربي في مواجهة الأخطار الخارجية الموجهة نحو الدول العربية على افتراض تحقيق مشروع الوحدة العربية، يعزز مثال العراق – بالرغم من الجدل الدائر – أهمية مشاركة الجميع في الحكم وصنع القرار، وبالتالي تحمل المسئولية الجماعية، والدفاع عن القرارات المصيرية أمام الإخطار التي ستواجهها بالتأكيد. لكن لكي لا نترك المجال للشك لان التحرر الداخلي من سيطرة الطبقات والنخب الطاغية هو بالضرورة مدخل إلى تحرر من قيود وروابط العلاقات مع الدول الرأسمالية المهيمنة، سواء كانت الروابط اقتصادية أم سياسية.

ان مقاومة المستفيدين من النخب الخارجية في إطار دولها، أو نخب داخلية يفرض تحدياً حقيقياً أمام وضع اللبنة الأساسية للتنمية الشاملة على اعتبار أن الوحدة السياسية العربية مدخل للتنمية الشاملة، لأن عدم التخلي عن المصالح الذاتية، وملائمة الظروف الدولية لاستمرار علاقات تبعية وهيمنة، يؤدي إلى إعادة إنتاج أشكال جديدة لعلاقات تبادل غير متكافئة تولد بالضرورة أنماطاً لاستمرار التخلف والتهميش للتنمية.

سبل الخروج من حالة الوهن والتخلف؟

التخلف سمة عارضة، وليس عاهة مزمنة، وإنهاؤه يتوقف على أبناء المجتمع جميعا إذا أرادوا كسر حلقة التخلف وتعلقت همتهم بمعانقة النهضة حينها لن تكون النهضة بعيدة المنال، وهذا يتطلب بداية قراءة فاحصة لمفردات الواقع الاجتماعي العربي، بقصد تشخيص مختلف الأمراض التي أثقلت كاهل الجسد العربي،وأعاقته عن الخروج من أزماته الراهنة ذلك أن النهضة في فكر العرب والمسلمين كما يراها بعض الباحثين مرتبطة بالضرورة والأزمة في المجتمع العربي الإسلامي، وذلك مشروط بأجهزة السلطة السياسية ونوعية علاقاتها بحركة المجتمع وتفكيره، وردود الفعل العام، وفي اتجاهات عديدة، ذلك أن البحث في مسائل الأزمة والنهضة يعني البحث في طبيعة السلطة السياسية والعلاقات الاجتماعية ومن هنا تنشأ ثنائية الفكر السياسي في النهضة: الاستبداد/ الديمقراطية، الخراب/ العمران، التأخر/ التقدم وهكذا تكون النهضة مصطلحاً وفكراً ومشروعاً، مولوداً عليلاً، لأن الوجود العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، سلطة سياسية، ومجتمع وثقافة وعلاقات، يراكم الأزمات ويواجه باستمرار مسائل ومشاكل جديدة تزيد التراكم السابق والطبقات الدفينة تعقيداً، مما يفسر أن النهضة العربية هي باستمرار برنامج مؤجل، وبالتالي يحدث التصادم بين المفاهيم في الفكر العربي المعاصر وتتعمق صدمة الحداثة مع واقع اللا حداثة في المجتمع العربي الإسلامي المعاصر

ولقد فشلت خطط التنمية في العالم العربي– الإسلامي، لا لشيء سوى أنها قامت على استيراد الخطط، والبرامج، والخبراء، لأن تلك الخطط، إنما نبتت وتكاملت من خلال الظروف الخاصة بالمجتمعات الأخرى، وجاءت ثمرة لمعادلة الإنسان النفسية، والاجتماعية في تلك المجتمعات بعيدا عن ظروف وحاجات المجتمعات الإسلامية الحقيقية وقصور فهم التنمية جعل الكثير من الدول تتدافع، وتتهافت، لاقتناء آخر ما توصلت إليه الحضارة الغربية من منجزات العلم، دون الالتفات إلى أن النهضة تنطلق من الذات وتستنبت محليا وتصنع ذاتيا ولا تستورد أو تستعار من الخارج، وكان من نتيجة ذلك أن اختزلت معركة التنمية إلى معركة نمو مظاهر ومؤشرات، وأختصر مشروع النهضة إلى مشروع حداثة، مما جعله يصول ويجول في دائرة مفرغة، راكمت مشكلاتنا، وعمقت الهوة بيننا وبين البلدان المتقدمة.

لذلك فإن مجرد الاكتفاء باستيراد أشكال التطور ومظاهر التحديث، لا تجعل من مجتمع ما متقدما، بل المسألة أعمق من ذلك بكثير، ولعل مبدأها تحريك سواكن المجتمع، وتهيئته نفسيا، واستئصال ما يكبله من قيود تعيق حركته باتجاه تفعيل دوره في إنضاج فعل النهضة، لأن التحديث الذي يتجاوز الانشغال بالمظاهر باتجاه التركيز على المضامين، هو تحول تاريخي اجتماعي، يلامس بالدرجة الأولى البنى الأساسية والجوهرية في العملية الاجتماعية بأسرها، فأسس التحديث المجتمعي لا تستورد من الخارج الثقافي والحضاري، وإنما تنبثق انبثاقا من الذات والواقع الاجتماعي ذلك أن التنمية في فلسفتها العامة لا تعدو أن تكون قضية ثقافية، ولا يمكن اختزالها في زيادة عدد المصانع،أو الآلات، أو وفرة الإنتاج، وزيادة الاستهلاك، وإنما هي قبل هذا وذاك بناء للإنسان، وتحرير له، وتطوير لكفاءاته، وإطلاق لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع، وطاقاته المدخرة، وحسن توظيفها، وتسخيرها، وادخارها، في ضوء استراتيجية، ورؤية علمية للمستقبل وفي خضم كل هذه التفاعلات يظل الإنسان هو وقود التنمية، وغايتها في الوقت ذاته، ومشيدا للعمران البشري، ونتيجة للقفز على الإنسان كعنصر محوري في معادلة التنمية المنشودة

ظل مشروع التنمية والنهوض باهتا تطغى عليه المظاهر ويعوزه الولوج إلى جوهر المسألة لأنه تم في نطاق أشياء الإنسان، وأدواته الاستهلاكية، على حساب الإنسان نفسه، والارتقاء به، كهدف نهائي للتنمية، ووسيلة فاعلة فيها والمهمة الرئيسية بالنسبة للنهضة في العالم العربي هي الرفع من كفاءة الإطار البشري باعتباره المدير والقائد لعملية التنمية والفاعل الرئيس فيها ولأن التنمية البشرية لا تتم إلا بالإنسان ومن أجله، فلا بد أن تنصب الجهود صوب تحقيق ثلاثية التنمية:

- بناء القدرة البشرية وتطويرها.

- الاستخدام الاجتماعي الأمثل لهذه القدرة، رأس المال الاجتماعي.

- دعم الدفع الذاتي للانتماء السياسي والقومي أو دعم مشاركة الإنسان في اتخاذ القرار وتنمية مجتمعه .

وتكون هذه المشاركة أكثر ثراء وفاعلية حينما تعي ذاتها وتنطلق من واقعها وتتحاور مع الآخر من منطق فقه مفردات هذا الواقع. لأن غياب تحليل الواقع عند التطبيق أوعدم الانطلاق من الواقع أو من نتائج تحليله يؤدي إلى وجود خلل في بنية التطبيق أو بنية الواقع الجديد، ويتسع هذا الخلل ويضيق بقدر أهمية العناصر النفسية والثقافية والاجتماعية والتاريخية التي يتضمنها الواقع القديم، وكذلك بقدر موضوعيتها وقوة تأثيرها ودورها في صياغة نموذج الحياة اليومية للبيئة المحيطة بالتطبيق .

المعلومات ودورها في التنمية:

إن الثورة الهائلة التي نعيشها اليوم، و التي تقوم أساساً على تزاوج وسائل الاتصال عن بعد مع شبكات المعلومات والحواسيب قد أعطت إلى مجتمع المعلومات إنجازات ونجاحات أقرب إلى الخيال إنها ثورة معلومات في طريقها إلى تغيير روتين المجتمعات تغييرا جذريا، كما غيرته الثورة الصناعية خلال القرون الماضية لأنها تحولات أعطت الصدارة للمعلومات

فأخذت تلعب أدوراً وكبيرة وحساسة في جميع المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية لتولد بذلك عصرًا جديدا هو المواجهة الحضارية ، حيث لا يُقاس تقدم الأمم بما لديها من أسلحة و إنما بقدرتها على مواجهة ثورة المعلومات والتكنولوجية الفائقة كما أن العبرة ليست بوجود المعلومات، وإنما بتوافر مقومات استثمارها ، ولا تقتصر مقومات الاستثمار على الجوانب التنظيمية التي تضطلع بها مرافق المعلومات فقط، وإنما تشمل أيضاً المستفيد الواعي الحريص ، ولعل أهم ما تمتاز به الدول المتقدمة على الدول النامية هو التميز النوعي في الموارد البشرية على المستوى العام ويرجع هذا التمييز النوعي إلى مجموعة من العوامل في مقدمتها توافر مقومات استثمار المعلومات ؛ولهذا العامل انعكاساته المباشرة على غيرة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والصحية و التعليمية.

التعريف الذي تبناه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بجنيف:

هو مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يُمكّن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين نوعية حياتهم أما التعريف الذي تبناه تقرير التنمية الإنسانية العربية فهو المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط الاجتماعي من الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً للارتقاء بالحالة الإنسانية أي إقامة التنمية الإنسانية.

ركائز التنمية في العالم العربي:

لاشك أن التحدي الأول والأكبر الذي يواجه امتنا العربية في هذا العصر، هو تجاوز هوة التخلف الكبيرة والمتعاظمة بينها وبين البلدان المتقدمة ولن تقوى الأمة على تجاوز هذه الهوة إلا عن طريق مشروع تنمية ونهضة شامل برؤية واعية لأهداف هذه النهضة المنشودة لأن النهضة تقتضي توافر استراتيجية ثقافية ، تتضافر في صنعها أبعاد متعددة لتصنع التنمية الشاملة

وعليه فإن النهضة مشروع تنمية وفلسفة استراتيجية تترجم واقع المجتمع ورؤيته لطبيعة الحاضر والمستقبل، ومن ثم فلابد أن تكرس كل الاهتمامات وتحشد مختلف الطاقات في سبيل تهيئة الأجواء وتوفير الظروف المواتية لقيام نهضة وتنمية شاملة في مختلف جوانب حياة المجتمع، نهضة متوثبة تحسن التعامل مع الثوابت والمتغيرات، وتستغل بمهارة ما تملك من إمكانات في تحقيق ذاتها في معركة الوجود الكبرى، التي تتميز بتحديات عاصفة لتيار العولمة الذي يسعى بما أوتي من قوة بقصد التمكين لمشروع كوني لذا لابد من العمل على تعبئة المجتمع وبث الأمل في نفوس أبنائه لاسيما فئة الشباب منهم، وإشعارهم بدورهم الطليعي وأهمية مشاركتهم في هندسة وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالتنمية الشاملة، وبذلك يتم التخلص تدريجيا من ظاهرة السلبية التي تسيطر على الكثير من أبناء المجتمع وإشعارهم بأهمية مشاركتهم في صنع ملحمة النهضة المنشودة ووضع بصماتهم على صفحاتها باعتبارهم القلب النابض في جسد المجتمع.

آثار هجرة الكفاءات العلمية العربية على الدول العربية :

هجرة الكفاءات العلمية ظاهرة ملحوظة فى الآونة الأخيرة وهى انتقال الكفاءات من الدول الأقل فى معايير التقدم إلى الأفضل وذلك يرجع لأسباب كثيرة منها محاولة البحث عن وضع أفضل للمهاجر والبحث عن فرص استكمال أبحاثهم ولذلك آثارا سلبية كثيرة ولا تقتصر الآثار السلبية لهجرة الكفاءات العلمية العربية وهو ما يعنينا هنا على واقع ومستقبل التنمية في الوطن العربي فحسب، ولكنها تمتد أيضاً إلى التعليم في الوطن العربي وإمكانات توظيف خريجيه في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية ومن أهم الآثار السلبية لهجرة الكفاءات العلمية

١- تعتبر هجرة العقول العربية، خسارة في مجال التعليم في جميع مراحله فمن المعلوم إن البلاد العربية تعد من أكثر المناطق في العالم أحد المعوقات الرئيسية أمام التنمية العربية في عصر تمثل فيه الكفاءات العلمية والتقنية والمعرفة المصدر الرئيسي للميزة النسبية وأساس التفوق والتنافس بين الأمم.

٢- ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول العربية التي تصب في شرايين البلدان الغربية, بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي والتكنولوجي.

٣- مع ازدياد معدلات هجرة العقول العربية إلى الغرب يزداد اعتماد غالبية البلدان العربية على الكفاءات الغربية في ميادين شتى بتكلفة اقتصادية مرتفعة ومبالغ فيها في كثير من الأحيان

٤- قصور وضعف في الإنتاج العلمي وكذلك البحثي في البلدان العربية بالمقارنة بالإنتاج العلمي للعرب المهاجرين في البلدان الغربية, مما سبب:

- اتساع الفجوة العلمية بين الدول العربية وبين البلدان المتقدمة.

- توسيع الفجوة التكنولوجية, لأن هذه الكفاءات المهاجرة تقدم للدول المتقدمة فائدةً ومردوداً اقتصادياً مباشراً. كما أن التكنولوجيا التي اخترعها أو أسهم في اختراعها العلماء العرب المهاجرون تعتبر ملكاً للدولة الجاذبة وخسارة للدول العربية.

- خسارة جسيمة في عصر اقتصاد المعرفة الذي يشكل ربحًا صافيًا للبلدان المستقبلة.

- هذه الكفاءات العلمية المهاجرة كما ذكرنا تعتبر القاعدة الأساسية العريضة لتطوير وتقدم العلوم والتكنولوجيا العربية.

٥- الهدر في الموارد الإنسانية والمالية العربية التي أنفقت في تعليم وتدريب هذه الكفاءات التي تحصل عليها البلدان الغربية بدون أي مقابل أي أن نتيجة لهذه الهجرة تتحمل البلدان العربية خسارة مركبة ومضاعفة تعد إهداراً لما أنفق من أموال على إعدادها تعليمياً وصحياً وفقدان مساهمتها في التنمية، مما اجبر الدول على البحث عن البديل الغربي وبتكلفة عالية جدا ليسد النقص الموجود.

-هجرة الكفاءات العلمية اقتطاعًا من القوى العاملة الهامة المتوفرة والتي تحتاج إليها الدول العربية بشكل رئيسي, وينتج عن هذه الهجرة تخريب للقوى المنتجة في الاقتصاد الوطني وزيادة التوتر في سوق القوى العاملة عالية المستوى. وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التأثير على مستوى الأجور.

٦- الأثر السلبي على القدرات التنافسية للاقتصاد العربي والمقصود هنا أثر هجرة الأدمغة والكفاءات العربية في إضعاف الإنتاجية لمجمل عوامل الإنتاج التي يرتكز عليها الاقتصاديون عادةً عند حساب مصادر النمو الاقتصادي.

متطلبات الأمن الثقافى:

إنَّ الاهتمام بالتعاون الإعلامى العربى يعتبر من المتطلبات الأساسية فى تحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب العربى، حيث يؤدى إلى تحرير الإعلام العربى من التبعية والهيمنة الغربية والثقافية والإعلامية، ويساهم فى التوعية المستمرة بخطورة المشكلات والقضايا التى تواجه الشعوب العربية، والحث على المشاركة فى التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع العربى للوقوف ضد الغزو الثقافى والإعلامى الموجه إلى الأمة العربية والأمن الثقافى له أهميته فى توفير البيئة الثقافية الصالحة للأفراد حتى يتمكنوا من خلالها أن يعيشوا حياتهم المعاصرة بشكل سليم وإيجابى، فهو يُعد عنصراً من عناصر التنمية الشاملة فى المجتمع، ومظهراً من مظاهر القدرة على التحرر من المؤثرات الخارجية الوافدة فى ظل النظام العالمى الجديد.

وانطلاقاً من أهمية الأمن الثقافى ودوره الفعال فى تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة منه، حتى يكون عاملاً أساسياً فى تنمية الولاء والانتماء للوطن، وتكوين المواطن الصالح المشارك فى عملية التنمية الشاملة فى المجتمع ، لابد من وجود متطلبات عديدة لإرساء القواعد الثقافية الضرورية التى تحقق الأمن الثقافى لدى الشباب ، باعتباره حجر الأساس فى تحقيق الأمن القومى المصرى

والذى يُسهم فى بناء المواطن القادر على مواجهة كافة التحديات فى القرن الحادى والعشرين ونعرض هنا أهم المتطلبات اللازمة لتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب ، والتى تُسهم بدور كبير فى مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية للأمن الثقافى لديهم.

المتطلبات الدينية :

ويقصد بالمتطلبات الدينية الاحتياجات الضرورية للتوعية الدينية بحيث تُسهم فى تحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب العربى وهذه الاحتياجات متمثلة فى ترسيخ للعقيدة الدينية وتنمية للوعى الدينى لدى الشباب وتعليم اللغة العربية، وذلك على النحو التالى:

أ – ترسيخ العقيدة الدينية لدى الشباب:تمثل العقيدة الدينية صلة إلهية ومنهج إنسانى يتسم بالبساطة والوضوح والقوة، وهى تتخذ طريقها إلى قلب الإنسان شاملة الإيمان بالله ورسله وكتبه وملائكته وكافة نواحى العبادة لله، فالعقيدة قوامها رفع مستوى الإنسان حتى يؤدى وظيفته فى الوجود على نحو يتفق مع شرف نسبه وأصل خلقه وهى البداية الأولى التى ينطلق منها وإليها الإنسان فى كل زمان ومكان، إذ هى التى تملأ فراغ قلبه،وتسيطر على جوارحه، وتوجه سلوكه، وتريح نفسه، وتطمئنه على تصرفاته، يرى أنه يعيش بها ولها، حيث هى هدفه، وغايته.

ومن دواعى الاهتمام بترسيخ العقيدة الدينية الإسلامية فى عصرنا الحالى ما يلى:

١- إن العقيدة الإسلامية الصحيحة تحمى الشخصية المسلمة من الذوبان فى غيرها، وتبعدها من أن تذوب فى زحام الحياة المعاصرة، خاصة أنها مستهدفة من قبل العناصر المناوئة للإسلام،ولما كان الإسلام دين منفرد، فإن المؤمنين به يجب أن يكونوا منفردين فى العقيدة، وفى العلم، وفى الخلق... إلخ.

٢- إنَّ الوقت المناسب لغرس هذه العقيدة، وإنمائها من الناحية التعليمية، إنما هو فترة التعليم العام، لأن الطالب فى هذه المرحلة يميل إلى التعمق فى أسرار الكون، وفى سنن الله الكونية وإلى التوسع فى الاتصال بالأشياء لمعرفة العالم وارتياده، كما نجده متحمساً للإصلاح والتطوير، وتبدأ تظهر ميوله واتجاهاته الخاصة،ويهتم إذ ذاك بالمسائل الدينية والعلمية، والمثل العليا.

٣- يساعد ترسيخ العقيدة الإسلامية فى تأكيد المدخل العلمى فى فهم تطور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية حتى تصبح هذه المظاهر عملاً وسلوكاً موجهاً لطلاب هذه العقيدة فى تسير أمورهم وحل مشكلاتهم.

٤- إنَّ ترسيخ العقيدة لدى النشء يحول الإسلام والمسلمين إلى قوة كيفية، وردهما إلى سابق عهدهما لقوله تعالى)كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ((سورة البقرة: آية ٢٤٩). فالكثرة لا تجدى ولا تفيد فضررها أكبر من نفعها، وهذا يؤدى إلى تكوين العقيدة فى نفوسهم على الاهتمام بالعمل وعلى التقدم والإصلاح مستقبلاً.

ب- تنمية الوعى الدينى لدى الشباب يُعد الدين نظام الحياة الكامل الشامل لنواحيها الاعتقادية والفكرية والعلمية، وهو النظام المبنى على طاعة الله وإخلاص العبودية له وحده، فالدين لا غنى عنه لتماسك المجتمع وتقدمه، لأنه ينظم حياة الناس، ويحدد العبادات والمعاملات التى تحكم نظام الحياة فالوعى الدينى لدى الشباب يُعرف على أنه: إلمام الشباب بالقضايا والأبعاد الدينية، والأحكام الدينية الإسلامية التى تحكم سلوكيات وتصرفات المسلم، والموجهة بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بما يساعد هؤلاء الشباب على تطبيق تعاليم الدين وأحكامه فى حياتهم الخاصة والفعلية ومن ثَمَّ، فالوعى الدينى من خلال المعلومات الدينية، ومعرفة القضايا الدينية المعاصرة لدى الشباب، يؤدى إلى تقوية إرادة الفرد على مواجهة أحداث وصدمات الحياة، بالإضافة إلى الحفاظ على ثقافة المجتمع ووحدته ضد الأخطار والتحديات الخارجية

٢- الوعى بالقضايا الدينية المعاصرة:

وتُعنى وعى الشباب العربى بخطورة القضايا الدينية المعاصرة فى حياتنا والتى تهدد الأمن القومى بصفة عامة، والأمن الثقافى لدى الشباب بصفة خاصة، ومن أهم هذه القضايا الدينية:

أ - التطرف الدينى، حيث أشارت العديد من البحوث والدراسات إلى خطورة التطرف الدينى على أمن المجتمع وثقافته الدينية، وهو استخدام العنف بشكل غير قانونى، أو التهديد به كالاغتيال والتعذيب والتخريب والنسف، لتحقيق هدف سياسى أو الالتزام عند الأفراد، كما أنه رافق ظهور الحركات السياسية الدينية المتطرفة التى وجدت ضالتها فى أوساط الشباب، ممن فقدوا الأمل فى مستقبل مضمون آمن، وقد ساعد على ظهور هذا التطرف الدينى العديد من العوامل منها:

١- شيوع الفساد والانحلال فى المجتمع العربى المسلم، وغزو القيم والتقاليد الغربية فى المجتمع، وتقليد مظاهر الحياة الغربية.

٢- استغلال الحركات الدينية لسوء الأوضاع الاقتصادية للعائلة المسلمة فى النشر والدعاية لأفكارها جراء ركض الأنظمة والحكومات وراء النظام الرأسمالى، وبروز مشكلات كغلاء الأسعار والبطالة والتضخم، وبالتالى ظهور الغزو الطبقى بين قلة الأغنياء، وبين كثرة الفقراء المسحوقين والتطرف الدينى يسئ إلى الإسلام، ويؤدى إلى تعطيل الدور الإنسانى لأمننا من خلال الإساءة إلى القومية والهوية الثقافية العربية والإسلامية لصالح فكرة العولمة.

كما أن مشكلة التطرف الدينى من المشاكل الرئيسية التى يُعانى منها الشباب فى المجتمع العربى نتيجة الفراغ السياسى والاجتماعى، والأزمات الاقتصادية، والغزو الثقافى وغير ذلك من العوامل التى أدت إلى اهتزاز القيم والمعايير والمثل العليا، كما أشارت الدراسة إلى أهمية دور التربية فى مواجهة التطرف الدينى فى العالم العربى من خلال العناصر التالية:

١- الاهتمام بالسياسة التعليمية فى مصر والعمل على مواجهة ظاهرة التطرف الدينى من خلال التعليم .

٢- تعميق الديمقراطية وعداد الإنسان القادر على تحقيق الحرية وصناعة المستقبل، وذلك من خلال المؤسسات التربوية المختلفة.

٣- مواجهة الغزو الثقافى،وما يقدمه البث المباشر، مع التأكيد على أهمية العلم والحفاظ على الهوية الثقافية فى صناعة التقدم والرقى للمجتمع العربى فى ضوء النظام العالمى الجديد.

وظاهرة التطرف الدينى لدى الشباب تمثل تهديداً كبيراً للأمن الثقافى، فلابد من مواجهة هذه القضية الدينية بكافة الطرق والوسائل التربوية فالوعى بخطورتها يؤدى إلى الحفاظ على أمن المجتمع بأكمله، وثقافته وقيمه ومثله العليا، فيتم بذلك تحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب فى الأمة العربية.

ب- الزواج العرفى بين شباب الجامعات هو عبارة عن: اتفاق بين شاب وفتاة بصورة سرية، وبالتراضى بينهما على إقامة علاقة زوجية، بدون علم أهل كل منهما، وفى وجود شاهدين من أصدقائهما أوعدم وجود شهود، وبدون توثيق رسمى أو مدنى وهناك العديد من الدوافع نحو الزواج العرفى بين شباب الجامعات فى الوقت الراهن منها:

١- اختلال بناء القيم لمرتكبى سلوك الزواج العرفى.

٢- تصدع البناء الأسرى من خلال الطلاق أو الانفصال بين الزوجين.

٣- الضغوط الاقتصادية من خلال انتشار البطالة والخصخصة وارتفاع الأسعار، وغلاء المهور بين طبقات المجتمع .

٤- اضطراب البناء النفسى لمرتكبى سلوك الزواج العرفى،وذلك بمحاولة إشباع الغريزة الجنسية والذى يساعده فى ذلك ويشجعه عليه الإباحية الجنسية التى يتعرض لها من وسائل الإعلام الغربية.

هذه الظاهرة منتشرة بين الشباب ، يجب ان يتم يتم التوعية بها والبعد عنها، وتحصين الشباب ضد الثقافات الأجنبية الوافدة حتى يتم تحقيق الأمن الثقافى لهم فى عالم اليوم.

أ – الاهتمام بتعليم اللغة العربية: اللغة العربية هى اللغة التى كرمها الله- سبحانه وتعالى- بقرآنه، الذى وفر لها الحفاظ عليها على مر العصور، ووسع من نطاق انتشارها واستمرارها ونموها وتطورها وحيث أن اللغة العربية هى إحدى اللغات السامية وأرقاها مبنى ومعنى واستقاماً وتركيباً، فقد أصبحت اللغة العربية عالمية فاللغة العربية تمثل الوعاء الثقافى وعنوان شخصية الأمة العربية والإسلامية، فهى مقوم أساسى للهوية الثقافية لابد من الحفاظ عليها، والاعتزاز بها .

المتطلبات الاجتماعية لتحقيق الأمن الثقافى :

ويقصد بالمتطلبات الاجتماعية فى هذه الدراسة هى احتياجات ضرورية للتوعية الاجتماعية بحيث تُسهم فى تحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب فى مصر، وهذه الاحتياجات متمثلة فى التنشئة الاجتماعية السليمة بين الشباب فى مصر وتنمية الوعى بالمشكلات المجتمعية لدى الشباب وتنمية القدرات الإبداعية بين الشباب وتدعيم حوار الثقافات لدى الشباب، وذلك على النحو التالى:

أ – التنشئة الاجتماعية السليمة :ونظراً لأهمية التنشئة الاجتماعية للفرد طوال حياته، وخاصة فى ظل العولمة الاجتماعية والثقافية، اهتمت دراسات وبحوث بضرورة التنشئة الاجتماعية السليمة لمواجهة كافة التهديدات الخارجية والداخلية أشارت إلى أهمية دور التنشئة الاجتماعية فى الحفاظ على الهوية الثقافية من العادات والقيم والسلوكيات التى تشكل شخصية الفرد، وتحميه من الانحرافات الاجتماعية، وتحقق له الأمن الاجتماعى والثقافى فى عصر العولمة.

ب- تنمية الوعى بالمشكلات الاجتماعية : ويقصد بالمشكلة الاجتماعية مجموعة المواقف أو الظروف التى يرى فيها المجتمع تجديداً لكيانه أو أنظمته الثابتة، ومن ثمَّ كانت الحاجة إلى التخفيف منها أو علاجها، ومعنى ذلك أنه لا يخلو مجتمع من المشكلات لأن الحياة الاجتماعية بطبيعتها تثير المشكلات التى تواجه الإنسان وتدفعه بالتالى إلى البحث عن حلول لها، وغالباً ما ترتبط هذه المشكلات ارتباطاً وثيقاً بالتغير الاجتماعى فالتغير الاجتماعى غير المتوازن يؤدى إلى ظهور هوة أو فجوة ثقافية، مما يؤدى إلى حالة انحلال أو تفكك اجتماعى، وأن من مظاهر هذه الهوة الثقافية وذلك التفكك الاجتماعى فى المجتمع هو ظهور المشكلات الاجتماعية، نتيجة لعجز الثقافة السائدة عن مقابلة الاحتياجات لأفراد المجتمع ونظمهم الاجتماعية، وأن هذه المشكلات تتوقف بدرجة كبيرة على مدى ارتباط التغير بأساسيات الحياة الاجتماعية، ومدى الفجوة والمسافة بين الجوانب المتغيرة والجوانب غير المتوفرة فى الثقافة وهى تظهر نتيجة التغيرات الاجتماعية السريعة والمتلاحقة، وقد يحدث هذا التغير فى الظروف البيئية، أو التراث الثقافى عندما تداخل عناصر جديدة فى حياة الناس، وقد يكون التقدم العلمى والتكنولوجى، أو الانفتاح على الثقافات المختلفة، وكل ذلك يؤدى بدوره إلى تغير فى جميع جوانب الحياة فى المجتمع، وظهور العديد من المشكلات المجتمعية.

ج- تنمية القدرات الإبداعية: تواجه المجتمعات عامة والعربية خاصة تحديات مصيرية فرضتها مجموعة من المتغيرات العالمية، وعليها لكى تواجه هذه المتغيرات أن تهتم بإكساب الشباب القدرة على التفكير والإبداع خاصة حتى يكون الشباب قادراً على حماية الشخصية الوطنية والقومية بما يخدم عملية التنمية الشاملة وهكذا، فإن تحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب فى العالم العربى، يعتمد إلى حد ما على تنمية القدرات الإبداعية لدى الشباب وذلك لمواجهة الغزو الثقافى،وجعل العقل العربى قادراً على الإبداع والتفكير العلمى الناقد، لكى يتمكن من الحفاظ على الذاتية الثقافية، والابتعاد قدر الإمكان عن الثقافة الغربية التى تعوق عملية الإبداع، لأنه لا أمن بدون إبداع يقوم عليه.

٤- تدعيم حوار الثقافات: يشير مفهوم حوار الثقافات إلى تبادل الأفكار والآراء أو وجهات النظر بين أصحاب كل ثقافة من الثقافات المختلفة حول القاسم المشترك للمحتوى الثقافى بين هذه الثقافات، كما يتضمن هذا القاسم بعض أنماط السلوك والعادات والتقاليد والأفكار والمعتقدات والقيم والمثل وغيرها ولابد من مراجعة الذات الثقافية، والاحتفاظ بحق الانفتاح على العالم، والتمسك بحق الاختلاف مع الثقافات الأخرى، مع احترام تعدد الهويات، فهذا يولد الحوار الثقافى الحقيقى، ويتم الأخذ والعطاء على قاعدة العدالة الثقافية، دون الوقوع فى فخ العولمة بمقاصدها الرامية إلى التهميش والهيمنة الثقافية.

<u>المتطلبات السياسية</u> لتحقيق الأمن الثقافى :

ويقصد بالمتطلبات السياسية فى هذه الدراسة هى احتياجات ضرورية للتوعية السياسية بحيث تُسهم فى تحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب فى مصر، وهذه الاحتياجات متمثلة فى إكساب الشباب معايير المواطنة الصالحة فى المجتمع، والمشاركة السياسية لدى الشباب، وإكساب الشباب مبادئ حقوق الإنسان، وذلك على النحو التالى:

أ – إكساب الشباب معايير المواطنة الصالحة فى المجتمع:

فالمواطنة ليست سوى غرس السلوك الاجتماعى المرغوب فيه حسب قيم المجتمع الذى يعيش فيه المواطن

ب- المشاركة السياسية لدى الشباب:

تعد المشاركة السياسية أحد نواتج تكوين الوعى السياسى لدى الأفراد، حيث تعبر عن فاعلية التربية السياسية سواء المقصودة أو غير المقصودة، وتتويج لأثر نظام التعليم على علاقة السياسة بالمجتمع ومؤسسات الدولة المختلفة والمشاركة السياسية هى عملية مكتسبة، فيتعلمها الأفراد من خلال تعاملهم مع العديد من الجماعات داخل المجتمع، كما تتوقف قدرة ممارسة الفرد للمشاركة السياسية على مدى توافر المفاهيم والمعلومات السياسية لديه.

ج- إكساب الشباب مبادئ حقوق الإنسان:

يشير مفهوم حقوق الإنسان إلى مجموعة من الحقوق الشخصية المتعلقة بالإنسان الفرد، والتى تؤكد الحق فى الحياة والأمن الشخصى والتحرر من العبودية وإلغاء جميع أشكال التعذيب والمعاملة اللا إنسانية

<u>المتطلبات الاقتصادية</u> لتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب فى العالم العربى ويقصد بالمتطلبات الاقتصادية احتياجات ضرورية للتوعية الاقتصادية بحيث تُسهم فى تحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب العربى ، وهذه الاحتياجات متمثلة فى تنمية الوعى الاقتصادى لدى الشباب وإكساب الشباب مبادئ ربط التعليم بسوق العمل، والتكامل الاقتصادى العربى، وذلك على النحو التالى:

أ – تنمية الوعى الاقتصادى لدى الشباب:

ب- إكساب الشباب مبادئ ربط التعليم بسوق العمل:

ويشير مفهوم سوق العمل على أنه تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل التى تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف كما يقصد بسوق العمل بصفة عامة العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه فى المجتمع خلال مدة زمنية أو فى وقت معين، حيث يمثل عرض العمل فى عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه فى المجتمع المصرى، ويطلق على هذا العدد من الأفراد قوة العمل أو القوى العاملة، أما الطلب على العمل فهو ذلك الطلب الذى يصدر من جانب رجال الأعمال والمؤسسات العامة الخاصة والحكومية وغيرها، على عنصر العمل والبحث عنه فى المجتمع كما أنَّ لسوق العمل فى المجتمع العربى آثاراً قوية وهامة على النمو الاقتصادى والاجتماعى من ناحية، وعلى أفراد المجتمع وأسلوب حياتهم من ناحية أخرى، فعندما يكون هناك توازن فى سوق العمل فإن ذلك يُسهم فى تحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى ويؤدى إلى زيادة كفاءة النظام الإنتاجى فضلاً عن التخفيف من مشكلات الفقر والبطالة فى المجتمع ولكن يتضح أن سوق العمل يعانى نوعاً من الاختلال فقد يرجع ذلك إلى أسباب، منها:

١- انخفاض تكلفة التعليم فى مراحله المختلفة، مما أدى إلى زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم، وسياسة التوظيف، وكذلك إنشاء العديد من المعاهد والجامعات الخاصة التى لا يحتاجها سوق العمل، بالإضافة إلى القصور فى المعلومات عن سوق العمل .

٢- ظهور العديد من القيم السلبية كالرشوة والسمسرة والفساد الأخلاقى والمضاربة والاختلاس، كل هذا كان نتيجة فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعياً،واستبدالها بقيم أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية،وضارة بالمصالح القومية، ومهددة للبناء الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع، فأدى ذلك إلى خطورة على أمن المواطن الذى أصبح يتسم بالاستهتار الشديد بالعمل، مهما كانت خطورته، والعائد المادى الذى سوف يحصل عليه من هذا العمل.

إنَّ ربط التعليم بسوق العمل من خلال وضع السياسات التعليمية الملائمة، وإزالة المعوقات فى الأنظمة التعليمية، سوف يؤدى إلى تفعيل دور التعليم فى الاستثمار البشرى المحقق للأمن القومى اللازم للوقت الراهن، للتعامل مع المتغيرات العالمية، والقضاء على المشكلات الناجمة عن البطالة كالفساد الأخلاقى وقيم العمل السلبية الضارة بعملية التنمية فى المجتمع المصرى، فإذا استطاع النظام التعليمى توفير الأيدى العاملة كماً وكيفاً،وربطها باحتياجات سوق العمل، سيتم الحفاظ على الأمن الاقتصادى ثم الثقافى والقضاء على مهدداته لدى الشباب فى المجتمع العربى.

ج- التكامل الاقتصادى العربى:

تُعد ثورة التكتلات الاقتصادية من أهم الآليات التى تعتمد عليها العولمة الاقتصادية والتى تُعنى إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات عالمية وسوف تؤدى العولمة الاقتصادية إلى انتقال السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة الوطنية إلى سلطة القرار الاقتصادى المعولم، والصادر عن الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الاقتصادية الرأسمالية العالمية.

ومن أهم آثار العولمة الاقتصادية على البلدان العربية ما يلى:

١- تفكك قاعدة الدولة الوطنية، وسقوط الأمن الاقتصادى الوطنى أمام الأمن الاقتصادى المعولم.

٢- شق وحدة العرب، وخلق التناقضات بين بلدانهم، والحيلولة دون ظهور تكتلات اقتصادية عربية موحدة، تساهم فى صنع القرار الاقتصادى العربى.

٣- ستؤدى العولمة الاقتصادية إلى فرض شروط اقتصادية قاسية على البلاد العربية منها:

أ - فرض آلية السوق بلا مؤسسة سوق.

ب- فرض الرأسمالية بدون رأسمالية.

ج - فرض اللاهوية الاقتصادية بدلاً من الهوية الاقتصادية.

د - فرض نماذج التنمية الكونية بدلاً من نماذج التنمية الوطنية.

ومن هنا بدأت الدول العربية تدرك أهمية التكامل الاقتصادى والوحدة العربية لكافة الدول العربية صغيرة وكبيرها وغنيها وفقيرها، وخاصة فى هذه المرحلة الحرجة التى تريد فيها قوى خارجية نافذة أن تجعل من مشاريعها بديلاً عن المشروع العربى، إلا أن هذا الإدراك والوعى لا يدخل حيز التنفيذ من جانب الدول العربية على المستويين الفردى والجماعى ومن أهم الأهداف التى يسعى التكامل الاقتصادى العربى إلى تحقيقها فى ظل التكتلات الاقتصادية العالمية ما يلى:

١- تحرير الإنسان العربى وتحرير قدراته المبدعة المشاركة بصفة أساسية فى عملية التنمية الشاملة فى الوطن العربى.

٢- الأمن التكنولوجى بما فى ذلك الأمن الثقافى والأمن العسكرى والغذائى ... إلخ.

٣- التصدى للوجود الصهيونى ذى الطبيعة الاستعمارية، والمرتبط عضوياً بالاحتكارات الاقتصادية الدولية الهادفة.

٤- تسريع التنمية الشاملة المتسمة بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومى على الذات، من خلال نظام اقتصادى عربى جديد، يتسم بالتكامل المحقق للتنمية بما يتطلبه ذلك من تحديث وتطوير أساسى حتى يتم إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد، الذى يستهدف إزالة التبعية، وإيقاف استنزاف موارد العالم الثالث، وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة وعميقة بين دوله وهناك العديد من المقترحات لقيام تكامل اقتصادى عربى أو سوق عربية مشتركة فى ضوء العولمة الاقتصادية، والمتمثلة فى النقاط التالية:

١- إرادة سياسية عربية حاضرة ترصد وتحلل المتغيرات العالمية والإقليمية، وتعمل على توفير المناخ الاستثمارى الذى يتضمن تشريعات واضحة محددة، وجهة موحدة للتعامل مع المستثمرين فى كل بلد عربى.

٢- تشريعات ضريبية وجمركية توحد الإعفاءات والمزايا الممنوحة للمستثمرين فى كافة مجالات الاستثمار، وتخفيض الضرائب والرسوم على عمليات الإنتاج والتصدير بين الدول العربية.

٣- دور متفاعل ومؤثر لرجال الأعمال العرب، وذلك بتكوين ونقل رؤاهم وطموحاتهم فى المشروعات الاستثمارية على مستوى كل دولة عربية،وعلى مستوى الجامعة العربية.

٤- إنشاء نظم وشبكة معلومات تربط بين الأطراف المعنية بسوق عربية مشتركة منها على سبيل المثال: الجامعة العربية، ووزارات الاقتصاد والتجارة والصناعة بالدول العربية، واتحادات غرف التجارة والصناعة،والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة بالدول العربية.

٥- توحيد المواصفات القياسية فى مجال الصناعة بشكل خاص، مما يساعد على تيسير التبادل التجارى وإجراءات المعايرة والمقاييس.

سادساً: المتطلبات الإعلامية لتحقيق الأمن الثقافى:

ويقصد بالمتطلبات الإعلامية فى هذه الدراسة هى احتياجات ضرورية للتوعية الإعلامية بحيث تُسهم فى تحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب فى مصر، وهذه الاحتياجات متمثلة فى التربية الإعلامية لدى الشباب والاهتمام بمستوى الرسالة الإعلامية لدى الشباب، والتعاون الإعلامى العربى، وذلك على النحو التالى:

أ – التربية الإعلامية :

يشكل الإعلام أحد أهم دعائم الثورة التكنولوجية الحديثة فى مجالا الاتصالات، فالإعلام هو نشر الكلمة أو الخبر أو الرأى أو الفكرة أو الصورة على عامة الناس بإحدى الوسائل التالية:

١- الكتابة سواء كانت فى كتاب أو صحيفة أو مجلة أسبوعية أو نشرة إعلامية.

٢- الإذاعة المرئية (التليفزيون).

٣- الإذاعة المسموعة.

فوسائل الإعلام تزود الأفراد بالأخبار والمعلومات والحقائق والأحداث الجارية التى تساعدهم على رفع مستواهم الثقافى وتدفعهم إلى العمل من أجل الصالح العام فى المجتمع.

ومن أهم أهداف التربية الإعلامية فى ظل النظام العالمى الجديد ما يلى:

١- ربط الفرد بالجماعة من خلال النشر المستمر للموضوعات والقضايا والمعلومات التى تساعد على معرفة الجميع بما يدور فى مجتمعاتهم من أمور وقرارات تؤثر على اهتماماتهم ووجودهم داخل المجتمع.

٢- فتح النافذة الإعلامية على العالم- بغرض معرفة أهم أخبار وقضايا العالم، والإنجازات العالمية سياسية أو علمية أو ثقافية من أجل التطور المعرفى لأفراد المجتمع.

٣- التعريف بالحياة، من خلال التعرض بالنشر لخبرات ونماذج الآخرين واتجاهاتهم وعاداتهم وقيمهم، دون التعرض لجوانبها السلبية فى المجتمعات المختلفة.

٤- تنمية الحس الجمالى والفنى والتقنى، وذلك من خلال أحدث الوسائل الإعلامية المتقدمة، حتى يتم العرض السليم للمعلومات على المتلقى.

كما تسعى التربية الإعلامية إلى غرس العديد من أخلاقيات العمل الإعلامى فى نفوس الشباب، وذلك من خلال :-

١- حماية الذاتية الثقافية للأمة، مع احترام القيم والمبادئ العامة للمجتمع.

٢- الدفاع عن حقوق الإنسان، والحريات العامة كحريات العقيدة، والفكر والرأى العام وغيرها.

٣- احترام تنوع الثقافات المختلفة، مع احترام الذاتية الثقافية للشعوب المختلفة فى العالم.

٤- عدم نشر المعلومات السرية التى تشكل تهديداً للأمن القومى.

٥- تشجيع التدفق الحر للمعلومات المفيدة للأفراد فى المجتمع.

٦- الامتناع عن الدعوة إلى الحروب وإلى ممارسة العنف والتطرف.

٧- مقاومة التفرقة العنصرية، مع احترام سيادة الدولة واستقلالها.

٨- عدم تمجيد الجريمة أو الدعوة إليها، أو تشجيع الشباب على استخدام العنف أو إدمان المخدرات أو التحرش الجنسى.

ويتضح للباحث إنَّ التربية الإعلامية لدى الشباب تؤدى إلى تنمية الوعى لديهم بأخلاقيات العمل الإعلامى، وتغرس فيهم الحس النقدى السليم الذى يجعل لهم القدرة على التميز بين الصالح والطالح من خلال وسائل الإعلام المختلفة، حفاظاً على الذاتية الثقافية من قيم وعادات وتقاليد نابعة من هوية المجتمع المصرى، حتى يتم تحقيق الأمن الإعلامى والثقافى لدى الشباب فى مصر والوطن العربى، فى ضوء الهيمنة الإعلامية الغربية.

ب- الاهتمام بمستوى الرسالة الإعلامية :

لاشك أن الغزو الثقافى، قد أصبح يمثل أخطر آليات الهيمنة المعاصرة على الذاتية الثقافية، وذلك من خلال العديد من الوسائط الإعلامية المرئية والمقروءة والمسموعة، التى تسيطر عليها الدول الكبرى، وتعمل على نشر ثقافة عالمية موحدة، تساهم فى هدم القيم والتقاليد والاتجاهات والتراث الحضارى للدول النامية، وخاصة عن طريق البث المباشر والإنترنت باعتبارهما أخطر منجزات الثورة التكنولوجية والإعلامية فى القرن الحادى والعشرين فالهيمنة الإعلامية تكمن خطورتها فى الرسالة الإعلامية التى تنتقل عبر الأجهزة، وما تحتويه من سلوكيات وأفكار ومعلومات وأحداث ووقائع واتجاهات لا تتناسب مع طبيعة المجتمع الذى نعيش فيه، ولا تتفق مع قيمه وعاداته، وما قد يسفر عنه من تغريب ثقافى أو سيطرة إعلامية وثقافية ومن ثمَّ، فلابد من الارتقاء والاهتمام بمستوى الرسالة الإعلامية لدى الشباب من حيث الشكل والمضمون، بما يحقق فعاليتها ووصولها إلى الجماهير بشكل مؤثر، وتكون قادرة على التعامل مع التحديات الإعلامية الغربية، وذلك من خلال الأسس التالية:-

١- الالتزام الكامل بأن يكون المضمون الإعلامى نابعاً من معايشة حقيقية للجماهير، ومعبراً عن آمالها وطموحاتها واحتياجاتها الواقعية.

٢- الحرص على أن يكون الإنتاج الإعلامى متميزاً من حيث الشكل والمضمون لدعم المنافسة العربية فى عصر الفضائيات والسماوات المفتوحة.

٣- إنَّ الاتصال فى الأساس هو جوهر الترابط فى المجتمع الإنسانى، فهو الحقل الشاسع لتبادل الأفكار والمعلومات بين البشر، ويمكن استخدام الرسالة الإعلامية لعدة أغراض ثقافية كأداة معرفة وتوعية، وتوجيه، وأداة ضبط للجماهير، وأداة تساعد على غرس القيم الدينية والاجتماعية الإيجابية، مع دعم حركتها حتى تسيطر على واقعها.

٤- إنَّ دور الرسالة الإعلامية فى التنمية الثقافية يحدده مقدار ومدى ما تحمل من مضمون وأهداف ثقافية.

٥- تقديم إنتاج إعلامى وثقافى متميز يؤكد على القيم والمفاهيم الإيجابية، وينجح فى مواجهة البث الثقافى والإعلامى الوافد عبر الأقمار الصناعية.

٦- الاهتمام باستخدام الأساليب الفنية المتطورة فى إنتاج البرامج مع تحقيق التنوع فى أشكال البرامج، وبما يتفق مع مضمون كل رسالة إعلامية وطبيعة الشبكات والقنوات المختلفة.

٧- الاستفادة من كافة معطيات العصر فى مجال التكنولوجيا الحديثة من أجهزة ومعدات متطورة لإتاحة أفضل فرص ممكنة لإنتاج الرسائل الإعلامية على أرقى المستويات التقنية المتاحة.

٨- العمل على ترسيخ قيمة احترام القانون وحقوق الآخرين، مما يحقق الأمن الاجتماعى ويساعد المجتمع على مواجهة العديد من القضايا والمشكلات التى تهدد استقراره وأمنه.

٩- التنسيق والتكامل بين وسائل الإعلام ووسائل الثقافة ومؤسسات التربية، بحيث تكمل وسائل الإعلام المهمات الثقافية والتربوية المطروحة، ودعوة المؤسسات الثقافية والتربوية، إلى مزيد من الاستفادة من وسائل الإعلام، وإعطائها دوراً أكبر فى عمليات التربية والتثقيف والتعليم.

١٠- التأكيد على أهمية تصحيح صورة الإسلام أمام العالم الغربى لإظهار سماحته وقيمه الإنسانية التى يشوهها الإعلام الغربى.

١١- الاهتمام بالمستوى الثقافى والفكرى للقائمين على العمل فى أجهزة الرقابة الإعلامية حتى يكون أداؤهم على مستوى عالى، وتأتى اختياراتهم رفيعة المستوى فنياً وقيمياً.

وهكذا، فإنَّ الاهتمام بمستوى الرسالة الإعلامية لدى الشباب من حيث الشكل والمضمون يجعلها قادرة على التأكيد على الذاتية الثقافية من قيم وعادات وتقاليد راسخة فى المجتمع المصرى والعربى، وتكون أكثر مقاومة للغزو الثقافى الإعلامى الغربى، وبذلك سيتم تحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب فى مصر والوطن العربى.

ج – التعاون الإعلامى العربى:

التعاون الإعلامى العربى ضرورة ملحة فى ظل التحديات والتطورات التكنولوجية، وما تحمله من مخاطر وتهديدات للأمن الثقافى والإعلامى فى الدول العربية، ويقتضى ذلك التصدى والوقوف فى وجه هذه التهديدات، والتحرك بصورة عملية وعلمية لتطوير الإعلام العربى ليلائم طبيعة العصر فى إطار الأصالة والمعاصرة، وذلك من خلال الأسس التالية:

١- إبراز الهوية الحضارية العربية، والتعريف بها وتنميتها والمحافظة عليها، وتقديم الصورة الصحيحة للرأى العام العالمى عن العرب، تاريخهم وحضارتهم، وثقافتهم،وجهودهم المتواصلة على طريق التنمية والتقدم، وبما يسمح بالتواصل مع الحارات الأخرى، وبما يجعل القوى الدولية تضع فى حساباتها مصالح الأمة العربية وقضاياها.

٢- التأكيد على مقومات الأمة العربية، كوحدتها، ووحدة مصالحها ومصيرها، ونبذ الخلافات والصراعات،والتحصن بالقيم والتراث الروحى والعلمى والفنى والحضارى العربى بوجه عام، مع التأكيد على عناصر الأمن القومى بمعناه الشامل.

٣- تحقيق وحدة وتكامل العمل الإعلامى العربى لتعميق التآخى والتضامن بين أقطار الوطن العربى، من أجل تفعيل التواجد الإعلامى العربى على الخريطة الإعلامية العالمية.

٤- تأكيد شخصية المواطن العربى فى إطار متوازن بين الأصالة والمعاصرة بحيث يسهم الإعلام العربى إلى جانب غيره من الأجهزة والمؤسسة بالعمل على تعميق انتماء الإنسان العربى لجذوره الأصيلة المتمثلة فى قيمه الدينية، وحضارته، وتاريخه، وقضاياه المعاصرة، لتكون ذلك سياج الوعى الذى يجعله يحافظ على هويته، ويرفض من خلال وعيه أية تأثيرات سلبية فى العصر الذى يعيش فيه.

٥- الاهتمام باللغة العربية الفصحى السلسلة، باعتبارها ملمحاً من الملامح القومية للأمة العربية، ووسيلة التخاطب الأساسية للإبداع العربى فى شتى مجالاته، وتداول هذا الإبداع بين أرجاء الوطن العربى.

٦- التركيز على دور الإعلام فى التوعية المستمرة بالقضايا والمشكلات التى تعانى منها الأمة العربية، وذلك لتحديد أنسب السبل لمواجهة المشكلات والقضايا، ودفع عملية التقدم والتنمية الشاملة للأمة العربية فى ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية.

٧- مواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة فى مجال تكنولوجيا الاتصال والاستفادة منها بما يحقق انتشاراً أوسع وأعمق للإعلام العربى.

٨- الاستفادة من القنوات الفضائية العربية من حيث الاهتمام بالقضايا الثقافية التى تواجه المجتمع العربى، والعمل على بذل كافة الجهود لمواجهتها بأسلوب عقلانى معتدل وبشكل يحمى الشباب من دعاوى التطرف أو سوء الفهم.

٩- التعاون بين وكالات الأنباء العربية فى رصد الحقائق والمفاهيم الغربية، مع توحيد الآراء والالتزام بالصدق والموضوعية، حتى تكون ذات طابع قومى واحد ونشاط إقليمى متميز.

١٠- تنمية مهارات الكوادر الإعلامية،والالتزام بمواثيق الشرف الإعلامى وعدم انتهاك حقوق المواطنين فى الأمور الشخصية، كما يفعل الإعلام الغربى، والالتزام بالمحافظة على الأمن القومى وأسراره.

١١- وضع قاعدة معلومات عربية لتبادل المعلومات يومياً عن القضايا المختلفة الموجهة إلى الهوية العربية، وذلك للتوعية بخطورتها على مستوى الدول العربية، ووضع العديد من الاستراتيجيات الهادفة إلى تدعيم وتقوية الهوية العربية والدينية خاصة فى نفوس الشباب العربى.

العلاقة بين الثقافة والتنمية:

لا نبالغ كثيراً إذا قلنا أنه لا يوجد توافق في الرأي بين علماء الاجتماع حول طبيعة العلاقة بين الثقافة والتنمية ففي كتابه الإعلام والتنمية يعتبر محمد سيّد محمد ان للثقافة في التنمية الشاملة دوراً مميزاً وموازياً للبُعدين الاجتماعي والاقتصادي وقد شبّه التنمية بمثلث متساوي الأضلاع يعبّر كل ضلع منه عن الأبعاد الثلاثة: الإقتصادية, الإجتماعيّة والثقافية لكن وعلى عكس هذا فإنّ محمد الجوهري, وإن لم يقلّل على الإطلاق من دور الثقافة في التنمية, إلاّ أنه لا يعالجها كبُعد من أبعـــاد التنمية, وإنما يدمجها في البُعد الاجتماعي الذي يسمّيه أحياناً بالبُعد الثقافي الإجتماعي.

أنّ التباين في الأصول المنهجيّة سوف يؤدي إلى تباين في الافتراضات ووسائل العلاج وربما يبدو الأمر أكثر سهولة للمعالجة, على الأقل من الوجهة النظرية, إذا ما اعتمدنا مقولة التنمية الثقافية, إذ لا يعود هناك حاجة إلى الحديث عن إفراد أم عدم إفراد بُعد مستقل للتنمية إزاء كل هذا ان البحث عن كيفية جعل الثقافة ركيزة مهمة من ركائز التنمية الشاملة, فيه ردّ على ما كان يُقال في الماضي الثقافة من أجل الثقافة فقط كالفن من أجل الفن بينما نلاحظ اليوم, ان للثقافة أهدافاً تنموية نبيلة لا بدّ من رعايتها وإرساء دعائمها في المجتمع المدني العصري وأهم تلك الأهداف النبيلة, ورائدها على الإطلاق, إعداد الإنسان وبناؤه بناء معنوياً.

ففي مؤتمر الأونيسكو في Venise سنة ١٩٧٠, ألقي الضوء صراحة على العلاقة بين الثقافة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد قال René Maheu المدير العام للأونيسكو في ذلك الحين إبتداء من اليوم, حتى علماء الاقتصاد يقرّون بأنّ التنمية إما أن تكون شاملة أو لا تكون فلم يعد من باب الصدفة أو الاستعارة أن نتكلّم عن التنمية الثقافية كعامل مهم من عوامل التنمية الشاملة ومنذ ذلك الحين بدأت المؤتمرات والندوات تخصص لدراسة الثقافة والتنمية, سواء على الصعيد الداخلي لكل دولة أو على صعيد المجموعات الدولية فعلى الصعيد الداخلي بدأت الدول التي بها وزارات للثقافة تخطط وتصنع السياسات الثقافية وتعمل على تنفيذها أما على الصعيد الدولي, فقد أدركت مجموعة الدول السائرة على طريق النمو ان الاستثمارات والمساعدات المالية الخارجية غير كافية وحدها للخروج من حالة الوهن والتخلّف, وانه من غير الممكن استيراد كل ما هو متطوّر عند الدول الصناعية وكأنّ الأمر هو تصوير مستندات, إذ لا بدّ قبل كل شيء من إنماء ثقافي, أي من إنسان مثقّف يُحسن استعمال التكنولوجيا كذلك بدأت الأونيسكو عملياً بالتحرّك على خط التنمية الثقافية بصورة تغلّبت فيها مسألة إرسال خبراء في حقل الإنماء الثقافي إلى الدول النامية, على مسألة الدعم المادي لها.

ان العلاقة بين الثقافة والتنمية هي علاقة عضوية, وإن دور الثقافة في التنمية الشاملة أساسي فتحسين ظروف المعيشة الإنساني لم يعد يترجم فقط بزيادة الدخل, بل يفرض تحسيناً مستمراً لنوعية الحياة نفسها, كما يفترض تطلّعاً إلى قيم جديدة هذا البحث الدؤوب عن القيم هو نتيجة مسار ثقافي يعبّر الفرد من خلاله عن كرامته الأساسية وتساويه مع الآخرين عبر الاتصال والخلق وإعطاء معنى للحياة فعند تناوله لنظم تقسيم العمل الدولية, يذكر Korny ان كل المعايير المادية وغير المادية للشرائح الاجتماعية العالمية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حتى يتمّ احتواء كل وجوه التنوّع والتعددية الموجودة في العالم الثالث.

وباختصار شديد, فإنّ الإنسان هو محور وهدف التنمية في آن معاً فمن جهة, تهدف التنمية إلى بناء الإنسان بناء معنوياً, وعن هذا الهدف تتفرّع بقية الأهداف الثانوية الأخرى اقتصادية واجتماعية ومن جهة أخرى, فإنّ الإنسان هو الذي يسير ويشارك وينفّذ التنمية وهو بالتالي جسداً وفكراً مليئاً بالمشاعر والأحاسيس والأفكار والمعتقدات والمواقف والاجتهادات والتطلّعات والرغبات وهذا كلّه يشكّل عوامل حاسمة في عملية تسيير التنمية وتوجّهها في هذا الاتجاه أو ذاك, أو في هذا المجال الاجتماعي أو ذاك الخ ولعل أفضل تأكيد على حاجة التنمية إلى الثقافة ما نلاحظه في التعريفات التي أعطيت لكلا المفهومين فالثقافة تعبير يتميّز بمرونته ونسبته, في البداية كانت الثقافة تعني فقط التراث ومجموعة العادات والتقاليد لدى جماعة معيّنة كما كانت تشمل الأعمال الفنية لهذه الجماعة ثم توسّع المفهوم حتى أصبحت الثقافة تتعلّق بكل جوانب حياة الإنسان ولكن لا يصح أن ننظر إلى الثقافة كمجرّد معلومات وتراكم للمعرفة, بل هي مجموعة من المواقف الحيّة والمتحرّكة ويبدو ان أفضل تعريف أعطي لها ما جاء في إعلان مكسيكو أثناء انعقاد مؤتمر اليونيسكو للثقافة عام ١٩٨٢ وهو أن الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته, وهي التي تجعل منه كائناً يتميّز بالإنسانيّة المتمثّلة والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي وعن طريق الثقافة نهتدي إلى القيم ونمارس الاختيار وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرّف على ذاته والبحث من دون ملل عن مدلولات جديدة وحالات إبداع في الإطار عينه, أُعطيت عدّة تعريفات للتنمية لعلّ أهمها ذلك الذي خرج به المؤتمر العالمي للتربية المنعقد في جنيف في سنة ١٩٩٢التنمية تعني في آن معاً التطوّر, التغيّر في الحالة القائمة, التقدّم, الاغتناء والتفتّح وتُقاس التنمية ليس فقط بازدياد الإنتاج كمّاً ونوعاً, بل أيضاً بالتحسُّن الذي تحمله إلى الإنسان وإلى طريقه حياته كذلك أعطى المؤتمر تحديداً للتنمية الثقافية إذ قال عنها أنها اغتناء بالثقافة, تقوية لأشكال التغيير الثقافي, وعملية لنشر الثقافة عن طريق توفير الظروف المناسبة للإنتاج وللإبداع وتوفير الظروف لامتلاكها. وهكذا أضحت الثقافة إحدى المعطيات الرئيسة, إن لم نقل الأساس, لكل سياسة تنمية, اجتماعية اقتصادية كانت أو تكنولوجيّة علميّة بحت.

وطالما أصبح من المسلّم بـه أنّ قضية التنمية قضية عِلم في الدرجة الأولى, فالمعرفة الثقافية للدول النامية ستتصاعد مستقبلاً, وإنه ليس بعيداً اليوم الذي سيشهد مشاركة الثقافة المحلية في تطوير الثقافة العالمية ولقد أكّد مؤتمر الأونيسكو الذي انعقد في فيينا سنة ١٩٧٩ حول العِلم والتقنية من أجل التنمية على دور العلم المتزايد في إنشاء ثقافة شمولية للبشرية معتبراً ان النظام العلمي التقني والمشكلات العالمية المرتبطة به والمترافقة معه يتطلبان ضرورة إنشاء وتشكيل تفكير عالمي.

اليوم, وأكثر من أي ظرف تاريخي مضى, نعيش في مرحلة تحوّلات كبيرة تتجه فيها نحو ترسيخ نظام يجب أن يكون أكثر عدالة, أكثر إنصافاً, أكثر إنسانية وأكثر تعقلا أي اننا نعيش في مرحلة تراجع الايديولوجيات واندثار الحدود فالعالم يضيق يوماً بعد يوم. إنه العالم القرية أو Global Village كما يحلو حالياً للبعض أن يسميه وذلك بفضل تطوّر الاتصالات والمواصلات والتبادل السريع للأفكار وللأعمال بين الشعوب. وفي هذه الحال ينتزع الانسان أبعاده الإنسانية الحقيقية ويعي ذاته وحقيقته ويتلمّس مصيره ساعياً إلى حياة كريمة مع رفاقه في المصير وبالطبع لسنا هنا بصدد الدعوة إلى ما يسمى بالثقافة الشمولية للبشرية, بقدر ما ان الأمر يتعلّق بإعادة النظر في بناء هياكل أو منشآت جديدة للعلاقات الدولية على أسس من العدالة والمساواة بشكل يضمن حماية الثقافة الوطنية والدفاع عنها فالثقافة لا تنشأ من العدم وليست محكومة بالجمود والثبات فهي تحمي لنا القيم الأساسية التي نؤمن بها, وتمكننا بالتالي من التعرّف إلى ذواتنا, ومعرفة الذات تمكّن من السير في طريق التطوّر والتحديث فليس المطلوب إذاً التخلّي عن ثقافتنا المحلية, بل المطلوب أن يكون عندنا ثقافة متجددة تؤمّن لنا المشاركة الحضارية في المجتمع الإنساني.

صحيح أنّ اليقظة الثقافية من أهم أسباب النزاعات المحلية والدولية لأنها تدفع في المراحل الأولى إلى البحث عن الهوية الثقافية للفئات والجماعات بشتى الوسائل والأساليب, وهذه النزاعات, وإن كانت الثقافة من أسبابها, فليس بغير الثقافة الواعية المتسامحة والمنفتحة تجد لها المخارج والحلول وكلّ ذلك يتم عن طريق ارتباط الثقافة بالديمقراطية والسلام والتنمية الشاملة.

أخيراً, إنّ الحديث عن العلاقة بين الثقافة والتنمية هو أيضاً حديث عن المستقبل, وتحديداً مستقبل الخطط التنموية ودور الأجيال الشابة في تحقيقها. ولا غلوّ في القول ان الثقافة تلعب دوراً حيوياً في حركة التغيير وتنمية المجتمع عن طريق بناء المواطن الصالح الواعي والحكيم. بكلمة أخرى, لا يمكن لمجتمع اليوم أن يتطوّر وينتمي إلى الغد, أي أن يضع نفسه في خدمة الإنسان وشروطه ورغباته المادية والمعنوية, إلاّ إذا تمكّن ذلك المجتمع من استيعاب كامل للعلوم والتقنيات. وكلّ ذلك يتطلّب التفكير في المناهج الدراسية وفي المسارات الهادفة إلى ترجمة أهداف التنمية في الدول المعنيّة إلى خيارات حقيقية وهنا يأتي دور ما يسمى بالسياسة الثقافية الناتجة عن تفاعل ما بين المؤسسات الثقافية الرسمية وغير الرسمية, المحلية والدولية, في بلورة آفاق جديدة تكون المشاركة الشعبية والشبابية الواسعة إحدى أهم قواعدها وفي رأي غسان تويني فإنه لا استقامة للديمقراطية خارج الإطار الثقافي والخلق الفكري

كيف تفعل الثقافة؟

مرّة أخرى نردّد أن غاية الثقافة تكمن في إعداد الإنسان المدرك لحقيقة وجوده والواثق بقدرته على التغيير نحو الأفضل فما تحتاجه الدول السائرة على طريق النمو يكمن في عملها على تقوية قدراتها الوطنية من خلال الاستثمار الانساني فالثقافة تمثل خيارات في سلم قيم لها أبعادها الاجتماعية, الاقتصادية, الإعلامية, البيئية, والسياسية فعلى الصعيد السياسي, مثلاً, لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية دون مثقفين ديمقراطيين, أو خارج الإطار الثقافي. ومن الملاحظ اليوم أن الديمقراطية الشعبيــة هي صمّــام الاستقرار, لا بل إنهـــا مصدر القـــوّة للدولـــة السائـــرة على طريـــق النمو.

وبشكل عام, فإن عملية التحديث السياسي تبدأ بضمان حرية العمل للأحزاب السياسية داخل تنظيمات دستورية فمن داخل العمل الحزبي يتم إعداد قادة الغد وما يحملونه من برامج إصلاحية عامة ويبدو اليوم, أي في زمن تراجع حدّة الصراع الأيديولوجي, ان نجاح الحزب السياسي يتوقف على قدرته في استيعاب المطالب الشعبية الملحة, في اختصار التنوّع الاجتماعي

وفي اجتثاث حدّة الصراع القائم في البلد وكلّ هذا يتطلّب حزباً براجماتياً في نظرته إلى المسائل التي تطفو على السطح السياسي والتعاملي بشأنها من خلال اللجان الشعبية في القرى والمدن فتربية الجماهير على الممارسة السياسية تبدأ من خلال مشاركتها في انتخاب مجالسها الاختيارية والبلدية فما يهم المواطن العادي هو تأمين ضروراته اليومية من ماء وكهرباء وهاتف ومدرسة ومستشفيات.

أمّا الأكثر أهميّة, في موضوع التحديث السياسي فيتعلّق بالحاجة إلى تضييق الهوّة بين الدولة والمواطن وهذا يتطلّب نوعاً من اللامركزية الإدارية بحيث يتم نقل النشاط الإداري من أيدي الموظّفين المركزيين إلى أيدي مواطنين يقيمون في الأقاليم والأطراف و ايجابيات اللامركزية الإدارية هى:-

- إنّ اللامركزية الإدارية تعني كيفية تنظيم الخدمة العامة وكيفية إيصالها إلى المواطن بأفضل السبل وأسرعها.

- اللامركزية الإدارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرية عن طريق تولّي الجماعات المحلية إدارة شئونها الذاتية بنفسها ومشاركتها في تحمّل المسئولية على صعيد الخدمات العامة بمعنى آخر, إن اللامركزية الإدارية مرتبطة بالديمقراطية التي تفترض انتخاب الهيئات المحلية من قبل الناخبين في هذه الوحدات وتستبعد فكرة تعيين أعضاء هذه الهيئات من قبل السلطة المركزية لذلك فأن اللامركزية الإدارية ضرورة وحاجة في آن معاً هي أوّلاً ضرورة لأنها توفّر حداً أدنى من الحريات وتبني الشعور بالمسؤولية وتذكّي روح المشاركة في الحياة العامة واللامركزية الإدارية هي ثانياً حاجة لأن الخطط التنموية لا تقوم إلا على التنظيم, والتنظيم يعني توزيع العمل وتحسين أساليب الإدارة ومعرفة الحاجات والمتطلّبات. والمقصود بتحسين أساليب الإدارة العمل على وضع السياسة الإدارية في متناول أصحاب اختصاص عمليين, وقادرين وربّما هذه العملية الدائمة مرهقة لأي بلد,

لكن ما العمل وعصرنا هذا هو عصر ارتبط فيه التطوّر بالتغيير الدائم وما يتطلّبه ذلك من إيجاد الإداريين الأكفاء العارفين بمبادىء علم الإدارة وكيفية ممارسة وظائفها العامة من تخطيط وتنظيم وتوجيه وتدريب وعليه, فإن المطلوب من الدولة هو تشجيع الجامعات على إدخال دراسة الإدارة العامة في مناهجها كما أن المطلوب من الدولة تقديم الدعم المادي لإرسال البعثات إلى الخارج للإطلاع على آخر التطوّرات التي طرأت على تنظيم عمل الإدارات في الدول المتطوّرة وتبني ما يتكيّف منها مع الشروط الاجتماعية والاقتصادية.

إنّ موضوع التنمية الإدارية لهام جداً لأنّه عبر الإدارة يتم تنفيذ خطط التنمية الملحّة زد على ذلك أن الانقسام الاجتماعي الذي يعرقل في كثير من الأحيان سير العمل الإداري يمكن أن ينهار داخل مؤسّسات حديثة تحقّق نوعاً من الاندماج بين أفراد ينتمون إلى أعراق أو يتكلّمون لغات مختلفة فالانقسام اللغوي في كندا مثلاً قد تمّ الحد من تأثيره لأن كلّ المؤسسات الإدارية التابعة للدولة الاتحادية تقدّم الخدمات للمواطنين بإحدى اللغتين اللتين يتقنونها.

أمّا على الصعيد الاقتصادي, فالثقافة تربط النمو الاقتصادي بالتحديث السياسي ومبدأ حماية الحريات العامة بمعنى آخر, إن دورة الاقتصاد الحقيقية يلزمها نوع من التوازن بين الأمن من جهة والبحبوحة الاقتصادية من جهة أخرى ومع علمنا بأهمية تأثير حركة السوق العالمية على وتيرة النمو الاقتصادي المحلّي, إلا أن دولاً أوروبية صغيرة كالسويد والدانمارك وهولندا تمكّنت من تحقيق تطوّر اقتصادي مذهل بسبب استخدامها استراتيجية الاختصاص في التصدير لتضييق الفجوة بين القطاعين الصناعي والزراعي ولا عجب فهذه الدول تؤيّد مبدأ حرية التبادل التجاري إلى جانب تبنيها ودعمها للمبادرة الفردية في الحقل الاقتصادي الداخلي.

وفي نفس السياق يمكننا الحديث عن كوريا الجنوبية, تايوان, وهونج كونج التي حققت تقدّماً ملحوظاً إلى درجة أنها تعرّف اليوم بالدول الصناعية الجديدة وهذا يعود إلى السياسة غير المتشدّدة التي تتبعها هذه الدول والتي ترمي إلى زيادة الصادرات الصناعية مع عدم تدخّل الدولة في الاقتصاد المحلّي.

ويعني هذا أن التقدّم ممكن طالما أن هناك تنسيقاً بين الحاجات الاقتصادية الداخلية وحركة السوق العالمية ويرى Harris أن مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل قد يلغي النظرة السابقة للنظام العالمي لدرجة أنّه لم يعد ممكناً التمييز بين العالم الأوّل والعالم الثالث. وينهي Harris بالقول أن العالم الثالث إلى زوال وهو لا يعني بذلك الفقر أو الدول وإنّما الطرح نفسه فلا يجوز بعد اليوم الحديث عن عالم الجنوب الفقير وعالم الشمال الغني لأن الكثير من دول الجنوب قد تمكّن من اللحاق بمركبة العصر المتطوّر.

واجتماعياً, الثقافة تستوعب, أو يجب أن تستوعب, كلّ الشرائح الاجتماعية من شباب ونساء وأطفال وبشكل عام, لا بدّ أوّلاً من مصالحة الريف مع المدينة وهنا يظهر دور الدولة ومؤسّساتها في نقل التكنولوجيا الصناعية والزراعية وما يلزم ذلك من إعادة النظر بالبرامج والخطط التنموية التي تقرّر إقامة هذا المشروع أو ذاك, في هذه القرية أو تلك, يجب ألا يغيب عن البال دور النقابات والمنظمات المهنية لكونها النوافذ التي تطل منها الدولة, ولأنها تملك الإمكانات لإثارة الحوافز لدى القوى العاملة على نحو فعّال ومثمر ولا بأس من استحداث فروع جامعية في الأرياف وبخاصة تلك الفروع التي تعنى بالأبعاد البنائية والاجتماعية مثل علم الاجتماع والخدمات الاجتماعية والصحية الهندسة الزراعية أمّا بالنسبة للشباب, فلا بدّ من دعم مؤسّساتهم التطوعية وتشجيع نشاطاتهم خاصة في مجال الإبداع الفني والأدبي, وتدعيم قدراتهم على النقد البنّاء, وتنمية الوعي العلمي والتطبيقي لديهم وتوجيههم نحو النشاطات الرياضية في جوّ من المنافسة الخلقية العالية وإذا كان ذلك يتطلّب سياسة شبابية, فإن إشراك النساء في صنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يستلزم توافر الحماية لهن ضد عبودية النظام أمّا الوصول إلى ذلك, على الأقل من الناحية الثقافية, فإنّه يستوجب تطوير المناهج المدرسية وإزالة كلّ ما يسيء إلى دور المرأة في الكتب والبرامج, وتطبيق مجانية التعليم للجنسين, وتأمين دور للحضانة حتى تتمكّن المرأة من ممارسة مسئولياتها كاملة إذ كيف يمكن لمجتمع ينتج بنصفه أي الرجل, ويأكل بنصفيه أي الرجل والمرأة أن ينمو ويتطوّر؟

وعن السمات الثقافية المتعلّقة بحقوق الطفل, يقول أنيس سليمان أن زيادة الوعي الاجتماعي شرط مسبق لضمان تلك الحقوق في القانون وتشمل تلك الحقوق حق الطفل في الحياة وفي الحصول على الخدمات الطبية, وحقّه في التعليم والتمتع بأوقات الفراغ والمشاركة في الأنشطة الثقافية, وحقّه في الحماية ضد جميع أشكال الاستغلال والإبعاد القسري عن العائلة, وحقّه في أن يكون بعيداً عن النزاعات المسلّحة وحمايته من الخطف والمتاجرة والتعذيب ولوسائل الإعلام دور مميّز في تعزيز هذه الحقوق, خصوصاً إذا استخدمت هذه الوسائل في زيادة الوعي عند الطفل وإشباع تفكيره بالقصص العلمية, وإبعاد مخيّلته قدر المستطاع عن الخرافة والأسطورة, وتدريسه تاريخ أمّته بشكل مشوّق وربما ان قدر الدول النامية أن تعنى بالتنمية الإعلامية فوسائل الإعلام تؤثّر بشكل مباشر في نجاح أو فشل خطط التنمية عن طريق عرضها وشرحها جماهيرياً زد على ذلك ان الإعلام المتخلّف قد لا يصيب والإعلام المستورد قد يضلّل وتصحيح المسارات الخاطئة إنّما يتوقّف على قرارات مسئولة تعطي وسائل الإعلام, الخاصة منها والرسمية, ما يلزمها من حرية في التعاطي مع استراتيجيات التنمية وعليه, فلا بدّ من رسم سياسة تجعل من أجهزة الإعلام أدوات لتوسيع الرؤية الثقافية لتكون خير عون لتحصين الذاتية الثقافية عن طريق انفتاحها على الثقافات الأخرى.

وأشار مطانيوس الحلبي إلى عدد من الإجراءات لا بدّ منها لتعزيز دور الثقافة في التنمية الشاملة عبر وسائل الإعلام فعلى الصعيد الخاص, طالب الحلبي بتوسيع الصفحة الثقافية في الجرائد اليومية وتشجيع الشباب على الكتابة فيها ثانياً, تكثيف الاهتمام بنشر الموروث الشعبي والآداب والفنون ثالثاً, زيادة الاهتمام بنشر الأخبار الثقافية, خاصة أخبار المعارض والاصدارات من الكتب والموسوعات الجديدة أخيراً, العمل على تقوية الرقابة الذاتية في ما يتعلّق باختيار البرامج الثقافية والفنية الأجنبية أمّا على الصعيد الرسمي, فقد طالب الحلبي الحكومات بتطوير التشريعات الوطنية بقصد إعفاء الانتاج الثقافي الوطني من الضرائب والرسوم عند عرضه عبر أجهزة الإعلام والاتصال.

كما دعا إلى ضرورة فرض ضرائب على الأفلام الأجنبية المستوردة, وإلى حماية الملكية الفكرية والأدبية, وإلى إعداد أفلام تلفزيونية وبرامج إذاعية قصيرة تثقيفية وفي كلّ هذا ما يجعل من الدول النامية صوتاً عالياً في عالم واحد متعدّد الأصوات ومتنوّع الثقافات وهذه أمانة بأعناق وسائل الإعلام وكلّ العاملين فيها والمشرفين عليها.

وخلاصة القول ان فعل الثقافة في التنمية الشاملة يبدأ من خلال إعداد المواطن ليمارس حقوقه السياسية في أجواء من الديمقراطية والحرية واللامركزية الادارية بمعنى آخر وأكثر دقّة, إن سر إمكانية تضييق الهوّة بين السلطة والشعب يمرّ عبر الإنسان المثقّف المؤتمن على مصير وطنه لأنّه الأكثر علماً ومعرفة بنقاط ضعفه ومصادر طاقاته ثانياً, إن الإنماء الاقتصادي يحتاج إلى عقلية براجماتية تتعامل مع المشاكل الطارئة على قاعدة التوازن بين الاستقرار الدستوري والرخاء الاقتصادي ثالثاً, الثقافة معنية بصورة مباشرة في عملية إدماج الشاب والمرأة والطفل في عملية التنمية الاجتماعية أخيراً, الثقافة تنظر إلى تطوير وسائل الإعلام كجزء لا يتجزأ من استراتيجية الأمن الثقافي.

وإذا ما فعلت الثقافة في التنمية الشاملة تحققت مقولة المدينة الفاضلة وفي هذا الإطار يمكن التحدث عن دور ما للدولة في المجال الثقافي ومبررات هذا التدخّل فيمكن ايجازها على النحو التالي:

أوّلاً: الدولة معنية بتأمين الوسائل التي تكفل امتلاك الثقافة من قبل جميع المواطنين, وأن تضع موارد الثقافة في خدمة التطوّر.

ثانياً: إن الثقافة الوطنية تستدعي تأسيس الذاكرة الجماعية بحيث لا يترك هذا الأمر لكلّ فئة أو جماعة تؤسّسها على هواها وبطريقتها الخاصة فالمطلوب من الدولة وضع سياسة ثقافية بمشاركة جميع المثقّفين على قواعد الحرية والديمقراطية اللتين تشكّلان الشرط المسبق لأيّة حركة إبداعية وهذه السياسة يجب أن تسير في عدّة اتجاهات لعلّ أهمّها ما يلي:

أوّلاً: الحفاظ على التراث والقيم الروحية والأخلاقية في إطار المسئولية الوطنية لتحصين الشباب ضدّ كلّ الأنماط الثقافية التقليدية والدخيلة.

ثانياً: توفير الشروط المسهلة للإنتاج الثقافي والإبداعي, وتعزيز حضور المثقفين عن طريق رعاية المهرجانات الثقافية, وتكريم المبدعين قبل وفاتهم, والمساهمة في التخفيف من تكاليف النشر .

ثالثاً: تمكين المواطنين من التمتّع بإنجازات الثقافة والإبداع عن طريق تأسيس فروع للمكتبة الوطنية في المناطق ليكون الكتاب في متناول الجميع.

رابعاً: إنشاء مراكز ثقافية خارج المدن وتقديم الدعم المادي والمعنوي للهيئات والمجالس الثقافية غير الحكومية وتشجيعهما على إقامة الندوات ومخيّمات الشباب.

خامساً: إنشاء فروع لمعاهد الموسيقى والسينما والمسرح والمعارض الفنية خارج المدن لتشجيع المواهب الشابة.

سادساً: إنشاء دور للحضانة تحوي وسائل ترفيهية وتثقيفية لإسعاد الطفولة.

سابعاً: تطوير التعليم العالي وخاصة المجال التقني لربط التعليم بسوق العمل, وتوجيه الطلاب إلى الاختصاصات التي تتلائم مع حاجات البلاد.

ثامناً: إنتاج أفلام تثقيفية تعنى بتعزيز الثقافة البيئية, وثقافة السير, والثقافة الصحية, والثقافة الأثرية.

تاسعاً: إنشاء مراكز للبحث الثقافي في الجامعات الوطنية ودعم استقلاليتها مادياً والأخذ بتوصياتها لإنجاح الخطط التنموية.

عاشراً: التنسيق مع المنظّمات الدولية والاقليمية الثقافية والدخول معها في حوار دائم للاستفادة من برامجها الثقافية في سبيل إعادة تأهيل المدرّسين الجامعيين للتعرّف على آخر التطوّرات في مجالات العلم والمعرفة.

الباب الرابع
الاسلام والمرأة والتنمية

الإسلام والتنمية:

أن التنمية في الإسلام تنطلق من مفهوم خلافة الإنسان في الأرض (وإذا قال ربك للملائكة أنى جاعل في الأرض خليفة) وفي آية أخرى (هو أنشاكم من الأرض و استعمركم فيها)والعمارة هنا تشمل كل ألوان التعمير في الحياة الكونية ومن هنا تبين لنا ان مفهوم التنمية في الإسلام لا يقتصر على الجانب الاقتصادي المادي وإنما يشمل الجانب الروحي والأخلاقى وهو الأعم والشامل في الحياة والتي ترتكن عليها كل مقومات الكون من تسامح وإخاء ومحبة بين البشر من اجل اعمار الكون حسب تعاليم الإسلام وما أراده الله من الإنسان في الأرض والإنسان هو المحور الأساسى في التنمية لأنه لا غنى لقطاعات التنمية الأخرى عنه قال تعالى (ولقد كرمنا بني ادم) وأن الله يحب المؤمن المحترف وحاجة العالم إلى التنمية الإسلامية لما حدث به من دمار اقتصادي أخير أدى إلى هزة اقتصادية أثرت على كل العالم والتنمية في الإسلام فريضة شرعية حيث قال سبحانه وتعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)وارتفع بهذه الفريضة إلى مرتبة العبادة للتأكيد على مسئولية الفرد فلابد أن الفرد راع فالكل مسئول عن رعيته ومع الدعوة إلى الأخذ بالأساليب العلمية حيث قال فئ آيات كثيرة عن التسلح بالعلم من اجل التنمية (وفوق كل ذي علم عليم) ودعا إلى ترشيد الاستهلاك والإنفاق من اجل التنمية حيث قال تعالى (وكلوا و اشربوا ولا تسرفوا)كما دعا إلى حماية البيئة الطبيعية التي وهبها الله تعالى لنا حيث قال (ظهر الفساد في البر و الحر بما كسبت ايدى الناس)وأمر الله تعالى بان يكون الإنسان طيب نظيف كريم جواد ومن هنا أكد الإسلام أن التنمية هي الحماية الحقيقية للبشرية من كل ما يهددها.

ان موضوع التنمية البشرية من الموضوعات التي أصبحت على أجندة هيئة الأمم المتحدة في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين،حيث نظر إليها في السابق على أن التنمية ذات جانب مادي يرتكز على السلع والخدمات حتى بداية عام ١٩٩٠

وإطلاق الأمم المتحدة لبرنامجه الإنمائي(UNDP) والتي اعتبر الإنسان محور وأساس التنمية فأصبح النظر للإنسان كمحور للتنمية وكأساس أنطلق منه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي ارتكز في عمله في معظم الدول النامية, لأن المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية أصبحت المحددات التي تؤثر على استقرار الدول النامية، وأصبح ينظر للإنسان على أنه من أقوى العناصر التي يمكن أن تساهم في حل تلك المشاكل، وذلك عن طريق تحقيق النمو والتحديث، وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال جملة من الشروط والتي من أبرزها، تهيئة الفرد ليكون عنصراً مهماً في الحياة الاجتماعية، وهذا الأمر فى حد ذاته بحاجة إلى عمل شاق، يبدأ بإعادة هيكلة شاملة داخل تلك المجتمعات، ويتم إحداث تغيير في مؤسسات الدولة التقليدية والعمل على تبني سلسلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتشريعية، تبدأ من خلال التركيز على دور الشباب في المجتمع حيث يظهر هذا الدور من خلال ما يلي:

١- إطلاق إبداع الشباب ودعمه بتوسيع ورش العمل المتكاملة والشاملة والمستمرة تأخذ بعداً استراتيجياً، يتم من خلاله تعزيز أدور الشباب في بناء المجتمع.

٢- إنشاء برامج خاصة يتم فيها إشراك الشباب في الحوار وصنع القرار، ودفعهم نحو وضع بدائل حلول لأهم المشاكل التي تواجه المجتمع ومن ثم الحلول المقترحة.

٣- العمل على دعم الأنشطة والتي يبرز فيها الشباب كفاعل وذو دور رئيسي في العملية التنموية والبناء الاجتماعي الصحيح، وهذه العملية الوظيفية يبرز فيها أهمية ودور وسائل الإعلام في تحقيق ذلك.

٤- تعزيز دور الشباب في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، من خلال إعادة بناء النظام التعليمي وفق منظور حديث وواعي يتناول أهمية المشاركة السياسية والتنشئة في تعزيز الثقافة السياسية، والعمل على إعادة النظر في مخرجات التعليم وفق ما يعزز متطلبات السوق، والبعد عن التواكل،وبحث قضايا الفقر والأمية ومحاولة معالجتها بشكل سليم

كما أن الشريعة السمحة جاءت في موضوع التنمية بعدد من المبادئ والقواعد الأساسية تضمنت التوجيهات الربانية والمعالجات الإسلامية التي يجب أن تكون نبراسا لنا ومحورا لخططنا وبرامجنا ونحن نتصدى لقضية تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعاتنا .

والملاحظ أن الباحثين انشغلوا بتعريف التنمية وركزوا على جانبها الاقتصادي لفترة طويلة كما فرقوا بين التنمية والنمو فيقصرون النمو على الطبيعي من تحسن الأحوال الاقتصادية للمجتمع، والتنمية على ما يبذل من جهد من الدولة لتحقيق هذا التحسن كما أن الدراسات والخطط الحديثة باتت تهتم بالتنمية الاجتماعية إلى جوار التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب تحقيق التنمية البشرية والإدارية والسياسية وغيرها،والباحثين المعاصرين أكدوا أنه يجب ألا تنحصر التنمية الاقتصادية في زيادة الإنتاج، وإنما يجب أن تهتم أيضا بتوزيع عادل للثروات وتنمية الجوانب السياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية وتطوير مجمل الحياة الإنسانية نحو الأفضل.

والإسلام لا يعنى بتوجيه الأفراد والدولة إلى الأعمال ذات العائد الاقتصادي فحسب، وإنما يهتم كذلك بالأعمال ذات الفائدة الاجتماعية. حيث أن اهتمام الانسان بأمور الدنيا واعمار الأرض لا يتم على حساب أمور الآخرة وتوثيق الصلة بالله سبحانه وتعالى مصداقا لقوله تعالى «وابتغ في ما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك».

إن الثابت في الفكر الإسلامي أن التنمية داخلة في مفاهيم الاستخلاف الإلهي، وإن عملية تعامل الإنسان مع الكون والطبيعة يحكمها التسخير والإنعام وليست علاقة العداء والقهر كما هو الحال في النظرة الغربية, ذلك أن مفهوم الإسلام للتنمية يقوم على التعامل مع الإنسان بكينونته المتكاملة جسما وعقلا وروحا, فتشبع حاجات جسده وتلبى أشواق روحه ويفتح المجال لعقله ليبدع وينطلق اجتهادا في فهم نصوص الشريعة

وهذا الأمر يجعل من قضية التنمية في الإسلام ليست قضية رفاهية ماديه فحسب، بعيدا عن المعايير والقيم الخلقية والاهتمامات الاجتماعية والروحية، بل تتواكب العناية بالرفاهية المادية مع العناية بالقيم الأخلاقية وبالعدالة الاجتماعية والعناية بالمصالح الخاصة مع العناية بالمصالح العامة في نسق متوازن يصون الحقوق الفردية ويحترمها لكنه يقيدها بما يحقق المصلحة العامة.

وعند استعراض محاور التنمية في المنظور الإسلامي نجد أنها تتلخص في خمسة تتمثل في إعداد الإنسان الصالح، وبناء المجتمع السليم على أساس مراعاة الطبيعة الإنسانية المتكاملة، ثم القيام بواجب عمارة الأرض وفق نظر شامل يقوم على العناية بكل ميادين الحياة، وكذا إقامة جميع المرافق التي تحتاجها الأمة وبخاصة الاقتصادية منها على أساس من التخطيط السليم ضمن الإمكانيات المتاحة، والعمل على تحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان، وأخيرا تحقيق التوزيع العادل للثروات ضمن منظومة قدمتها الشريعة في هذا الإطار تقوم على جهد الإنسان وعطاءه وعلى إجراءات الدولة واجتهاد الإمام في مواكبة حركة المجتمع وعمله الدؤوب ليظل المجتمع ناميا ومتقدما وبخصوص المحور الأول ان إعداد الإنسان الصالح وبناء المجتمع السليم في النظر الإسلامي يتم وفق منظومة متكاملة من التوجيهات والأوامر والنواهي القرآنية والنبوية تغطي كل آفاق الحياة الإنسانية وتجعل من التنمية عملية تقترن فيها الأخلاق مع العبادات ومع العقيدة ومع المعالجات الحياتية لكل شأن من شؤونها أما المحور الثاني فيشمل كل ما يتعلق ببناء هذه الأرض والتعامل معها بما يوفر للفرد كل ظروف الحياة الكريمة والمحور الثالث يعتبر فرض كفاية تأثم الأمة جميعها بتركه ويلاحظ في ما يتعلق بالمحور الرابع أن الشريعة قررت مبدأ ضمان الحاجات الأساسية لجميع أبناء المجتمع بمن فيهم غير المسلمين من أهل الذمة من خلال منظومة تشريعية متكاملة تبدأ من الحث على العمل إلى الدعوة إلى تأمين فرص العمل إلى دعوة لتقرير نظام النفقات بين الأقرباء.

الإسلام ومقومات التنمية الشاملة:

من المبادئ التي يركز عليها الإسلام في مجال التنمية هو مبدأ إعلاء قيمة العمل الجماعي التعاون وروح الفريق فلا تقدم دون عمل جماعى ولا تقدم مع سيادة الأنانية والفردية والإسلام يؤكد على الجماعة ، فكل عباداته جماعية،وصلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة، ومن شذّ على الجماعة شذ في النار، ويد الله مع الجماعة، يقول تعالى: «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، والناظر في تاريخ المسلمين أو تاريخ الأمم التي تقدمت يلاحظ أن عمل الفريق هو أساس تقدمها والإسلام يحض علي الوحدة والتجمع والاعتصام بحبل الله، والبعد عن التفرق والتمزق والفردية والأنانية، ففيها الهلكة والتخلف والتبعية والسقوط.

- احترام قيمة الوقت فالإسلام يؤكد أهمية استثمار الوقت لأنه يساوي - حياة الإنسان - والصلاة كتاب موقوت، وصوم رمضان يرتبط بوقت محدد، وكذلك الحج، فاحترام العمل المنتج واحترام الوقت أساس للتقدم والتنمية، وسيسأل الإنسان عند ربه عن حياته وشبابه ووقته كيف قضاه وأنفقه.

- أعطى الإسلام قيمة كبرى للمال فهو في الإسلام قوام الحياة، وأكد الرسول أن نعم المال الصالح للعبد الصالح، وكان يسأل الله الهدى والتقى والعفاف والغنى, وجعل كل السبل لجمع المال الحلال أمرا مشروعا مندوبا وفي مقدمته العمل والزراعة وإحياء الأرض الأموات والصناعة، وقد كان غالبية أنبياء الله صناعا يتقنون أعمالهم - فنوح كان نجارا، وإبراهيم وإسماعيل بنائين، وداود حدادا يصنع الدروع، وإدريس خياطا والمال أساس مهم من أسس التنمية.

- سيادة المعايير العامة أو سيادة القانون على الجميع دون استثناء بغض النظر عن الدين والعرق والطبقة والطائفة والغني والفقر، فالعدل يقيم الدول، والظلم يؤذن بسقوط العمران كما أكد بن خلدون، والرسول يقول: إذا قتل امرئ ظلما، كان القاتل في النار حتي وإن كان المقتول كافرا وقد قال عندما شفع لديه أسامة في حد من حدود الله قال: لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها.

هذه أبرز شروط التنمية وعناصرها، ركز عليها الإسلام وجعل منها فريضة دينية، والسؤال المحير الذي نواجه به أنفسنا وغيرنا، إذا كان ديننا يحض على هذه الكنوز الثمينة التي تحقق أقصى درجات النهضة والتقدم، فكيف نفسر ما فيه المسلمون والمجتمعات الإسلامية من تخلف وتبعية وذلة وهوان؟ لقد وصف الله بني إسرائيل لأنهم حملوا التوراة ثم لم يحملوها بأنهم كالحمار لقوله تعالى: مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا، فما الوصف الذي ينطبق علي مسلمي اليوم وقد حملوا التوراة والإنجيل والزابور وصحف موسى وحملوا الكتاب الخاتم وهو القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة؟!

وما السبيل إلى العودة إلى المنهج الإلهي في الوحدة والاعتصام بحبل الله وبناء القوة وبناء المجتمع القادر على أداء واجبات الاستخلاف هذا يحتاج إلى حديث طويل وتشخيص موضوعي للداء قبل وصف الدواء لكن الحل يتمثل في إحياء المنهج الإلهي في بناء المجتمع الذي يتمثل في إحياء أربعة مفاهيم أساسية(١) هي:

- إحياء المفهوم الصحيح للعبادة ـ أداء الفرائض والتعاون بين الناس وعمارة الأرض.

- إحياء مفهوم التنمية وهي عمارة الأرض ـ العلم والتطبيق العلمي في مجال الصناعة والتجارة وإحياء الأرض الموات والتعليم وتحسين نوعية الحياة على الأرض.

- إحياء المفهوم الشامل للعمارة في الإسلام ـ عمارة الكون، وعمارة الإنسان ـ عمارة عقله وروحه وبدنه ونفسه، عمارة الدنيا وعمارة الآخرة، والوصول بالإنسان إلى حد الكفاية والتمتع بالطيبات والمعيشة الكريمة، والشعور بالأمن الشامل:

(أ) عمارة الروح بالإيمان والأخلاق.

(ب) عمارة النفس بالعبادات.

(ج) عمارة المجتمع بالإنتاج ـ الكفاية والعدل.

ـ إعادة مفهوم بناء القوة ـ العلمية والتكنولوجية والاقتصادية المؤسسة على القوة العقائدية والإيمانية لأداء واجبات الاستخلاف ونشر الحق والعدل والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والحسنى لكل سكان الأرض، فضلا عن نصرة المظلومين، وردع الأعداء ومنعهم من التفكير في الاعتداء على المجتمع الإسلامي أو على المسلمين بغير حق.

المرأة المسلمة والتنمية الشاملة:

نعلم أن قضية المرأة أصبحت من المواضيع الحيوية، التي تحظى باهتمام واقع الحياة المعاصرة، وليست مجرد قضية بحث فكري أو نظري، بل تعدّت في غزارة طرحها الآفاق، سواء بالمؤتمرات الدولية أو الإقليمية أو المحلية لا يستطيع أحد أن يجادل في أهمية دور المرأة المسلمة في المجتمع، فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها، وتلتزم بواجباتها، وتحرص على ممارسة حقوقها، إنما تؤثر في حركة الحياة في وطنها تأثيراً بالغاً، يدفع به إلى مزيد من التقدم والرقي وملاحقة الركب الحضاري، على مستوى المجتمعات الإسلامية والعالم أجمع.

وبنظرة سريعة إلى التطور التاريخي، لوضع المرأة في المجتمع الإنساني قبل الإسلام، نكتشف أنها قد عانت قديماً معاناة كبيرة، حيث كان ينظر إليها على أنها أدنى من الرجل، وأنها تابعة له، ولذلك كانت تحرم من كثير من الحقوق، فكان يحظر عليها أن تتصرف في أموالها، أو أن تعبر عن إرادتها، حتى في أخص ما يخصها، وهو اختيار شريك حياتها.

ولقد عانت المرأة طويلاً من هذا الوضع الظالم، إلى أن بزغ نور الإسلام، وأقر من بين المبادئ السامية التي جاء بها، مبدأ المساواة بين الناس جميعاً، ومن ذلك المساواة بين المرأة والرجل فيما لا يتعارض مع الطبيعة البشرية، والمساواة بينهما في التكاليف الدينية وفي الثواب والعقاب، وفي الالتزام بطلب العلم، وكذلك المساواة بينهما في الحقوق المدنية، فللمرأة ملكيتها الخاصة، لا يشاركها فيها الزوج، ولها حرية التصرف في أموالها دون أي قيد، وهي تحتفظ باسم أسرتها مدى الحياة، فلا تفقده بالزواج. هذه المساواة التي أقرها الإسلام في القرن السابع الميلادي، لم تظهر في أفق الدول الغربية إلا في العصر الحديث، وبعد كفاح مرير، حينما صدر غداة الثورة الفرنسية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فنص على أن الناس يولدون أحراراً، ويتساوون أمام القانون، وقد أقرت هذا الإعلان الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، وأدرجته معظم الدساتير في نصوصها.

من الممكن توسيع هذه القضية الخاصة بالمرأة، ورسم تفصيلاتها، لإظهار مدى أهميتها، لأن قضية المرأة تشكل إحدى أكثر القضايا التي تم استغلالها واستثمارها، والكتابة حولها بأشكال مختلفة، نعم من هي المرأة المسلمة؟ وما هي أدوارها؟ وعن أي جانب من جوانب إسهاماتها في تنمية المجتمعات الإسلامية يمكننا أن نتناقش؟ عن أية امرأة مسلمة نود تسليط الضوء؟ هل عن تلك التي تقضي العديد من ساعات النهار في صالونات تصفيف الشعر؟، أم المرأة القروية التي تخرج من البيت مع بزوغ الفجر، وتعود إليه مع غروب الشمس؟. أيجب أن نناقش قضايا المرأة التي تسرع من حفلة رقص إلى حفلة رقص، ومن حفلة الرقص إلى عرض الأزياء، أم المرأة العاملة التي لا تستطيع حتى إرضاع أطفالها، وتقضي عمرها واقفة عاملة في مجال عملها نتناقش حول تأثير ودور المرأة التي تريح الضمير بخداع الأنظار في جمعية الرفق بالحيوان، وجمعية حماية الأطفال الفقراء، أم تلك التي حياتها محددة بجدران البيوت غير المرخصة للبناء، وتعمل على تربية الأطفال والخدمة في بيوت ومزارع ومصانع الأغنياء، وترعى أيتام الحروب وضحايا الأسر؟ نعم عن أيهن نتحدث اليوم في أعمال هذا المؤتمر؟

لا نبالغ إذا قلنا: إن المرأة في وطننا العربي والإسلامي، هي من أكثر الطاقات المهملة في عملية التنمية، فلا زالت حتى اليوم لا تتمتع -في معظم المجتمعات العربية- بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل، وظلت النظرة الأكثر انتشاراً، هي تلك النظرة التي تنظر إلى المرأة بوصفها كائناً لا يصلح سوى للانجاب، لكن ما يدعو إلى التفاؤل، أن هذه النظرة قد بدأت في التغير شيئاً فشيئاً، وسط ضغوط احتياجات العصر للمزيد من الموارد البشرية المدربة، والمؤهلة للتصدي لجميع التحديات التي يحملها العصر بين ثناياه، ويظل وطننا العربي بوضعه الحالي، أكثر حاجة لإشراك نسائه في خطط وعمليات التنمية، وإدماجهن في مشاريعها الرامية إلى تحسين نوعية الحياة، وتأسيس بيئة أفضل لنمو الجنس البشري، بحيث يمتلك التعليم والتدريب والتأهيل الملائم، لمجابهة تحديات العصر الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وغيرها.

ولا يتم ذلك من دون التعبئة العلمية والتخطيطية الشاملة والدائمة للموارد الإنسانية، التي هي هدف من أهداف السياسة الإنمائية، لذا كان لابد من التأكيد على أهمية الإفادة من جميع الموارد البشرية في جميع القطاعات، فعملية التنمية تحتاج إلى تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، ولعل أهم عملية استثمارية تقوم بها أية دولة -نامية على الأخص-، هي تنمية مواردها البشرية، ولا شك أن المرأة في المجتمع - كما هو متعارف- تكوّن نصف الموارد البشرية، التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دور المرأة في تكوين شخصية أطفال المجتمع، أو بمعنى آخر في تنمية الموارد البشرية الصغيرة، ويقصد بالمشاركة فى التنمية، تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة، سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي، أو الاجتماعي، والتي تؤدي إلى إحداث التغيير الاجتماعي، وتسهم في تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعي.

وتؤكد العديد من الدراسات، على أن من بين مؤشرات تقدم المجتمع، مساهمة نسائه في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، بل هناك آراء ترى أن أي خطة تنمية، لابد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل، بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع، لذلك فإن تخلف مجتمعنا العربي، يعزى بلا شك إلى اقتصاره في جهود التنمية على قوى الرجل، مهمشاً لدور المرأة ومستبعداً لأهمية هذا الدور، فظلت المرأة في تخلفها، ولم تتمكن المجتمعات من تجاوز أزماتها الاقتصادية والاجتماعية لحقب طويلة من الزمان، إن عملية التنمية عملية متكاملة، تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته، ولذلك ينبغي أن تستوعب في خططها كل فئات المجتمع، فنسق القيم من شأنه محو صورة المرأة السلبية، المتخلفة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وإحلال صورة المرأة المثقفة الذكية الواعية الإيجابية، المشاركة في حركات التنمية المختلفة محلها، كما أنه بالمزيد من الوعي المجتمعي، يتضح الإطار الاجتماعي للعمل والإنتاجية، والدور الاجتماعي للفرد، فيسهل بذلك تحقيق أهداف السياسات التنموية، دونما تفريق في توظيف القدرات البشرية لجميع فئات المجتمع.

هكذا فعندما تكون المرأة -التي تمثل نصف المجتمع المؤثر- واعية بأدوارها، ومتسلحة بالقدر الملائم من المعرفة والثقافة، والخبرات والقدرات والمهارات الفنية والحرفية وغيرها، فبذلك يقل خطر وسائل الإعلام في التأثير سلبياً على المحيط الاجتماعي، الذي تتفاعل في داخله هذه المرأة، وتعيش فيه عدداً من الصراعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة.

تحديات تعوق دور المرأة المسلمة في التنمية الشاملة:

تتمثل سياسات القرارات والخطط والبرامج الرامية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والنهوض بالمرأة، في التركيز على تحقيق تضامن المرأة في مجتمعاتنا العربية، باعتباره ركناً أساسياً للتضامن العربي والإسلامي، وعلى تنسيق الجهود على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال العمل المؤسساتي الفعال، وتبادل الخبرات في نطاق تحقيق التنمية المستدامة.

وتؤكد هذه السياسات أن تمكين المرأة داخل مجتمعها، يعد ركيزة أساسية لتقدم هذا المجتمع، وحركة الإنسان العربي وتمتعه بحقوقه، كما أن تطوير واقع المرأة المسلمة وتحرير طاقاتها، لا يمكن تحقيقه دون وجود منظومة من التشريعات القائمة على العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وإدماج قضايا المرأة في أوليات خطط وبرامج التنمية الشاملة، وفي إطار هذه السياسات لا بد من توعية المجتمع بقضايا المرأة، وقدراتها التي تخولها المشاركة في صنع القرار على مختلف المستويات، بما يعزز دورها الإيجابي في الأسرة والمجتمع.. ولتحقيق مثل هذه السياسات العامة، تلجأ منظمة المرأة العربية إلى وضع خطط وبرامج، تعتمد المنهجية القائمة على تحليل المواقف، وتحديد الأهداف والأوليات وآليات التنفيذ. ويأتي في إطار هذه الأوليات العمل على رفع قدرات المرأة العربية، وتمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وقانونياً في المجالات التالية:

- في مجال التربية والتعليم: حيث تعطى الأولوية في ذلك للقضاء على الأمية، من خلال اعتماد آليات تنفيذ تقوم على اتخاذ تدابير تضمن إلزامية التعليم، ودعم نظام تعليم الكبار عبر برامج خاصة تستخدم أساليب التعليم عن بعد.

- في مجال الصحة والبيئة: حيث تعطى الأولوية لتعزيز البرامج الوقائية، التي تحسن من صحة المرأة، وإدماج الصحة الانتخابية في البرامج التنموية للمجتمعات المحلية، وأيضاً زيادة وعي المرأة بالمخاطر البيئية، وانعكاساتها على صحة أفراد الأسرة.

- في مجال الإعلام، حيث تبدو الأولويات في ذلك:

أ- العمل على مكافحة الصورة السلبية للمرأة، واستبدال صور متوازنة تعزز بها دورها الإيجابي في المجتمع ومشاركتها في التنمية، على أن يتم ذلك عبر آليات تنفيذ تعتمد تشكيل مجموعات خبراء من الإعلاميين، تكون مسئولة عن مراجعة ما ينشر حول المرأة في وسائل الإعلام، وتوفير المعلومات والردود أيضاً، وتخصيص جائزة باسم المنظمة لأفضل عمل إعلامي يبرز دور المرأة الإيجابي

إضافة إلى إقامة برامج تدريبية للإعلاميين، تحثهم على إعداد برامج لتوعية المرأة بحقوقها وواجباتها الشرعية والقانونية، وعلى عدم تقديم المرأة بصورة سلبية، والعمل أيضاً مع وزارات التربية في الدول العربية، على إعادة النظر بالمناهج المدرسية، لإظهار المرأة كشريكة متساوية في بناء الأسرة والمجتمع.

- وفي المجال الاجتماعي: اعتمدت المنظمة على أسلوب التخطيط للنوع الاجتماعي، وتبني مفهوم التخطيط بالمشاركة، والتأكيد على تماسك الأسرة العربية لحماية المرأة والأسرة من المشكلات الممكنة.

- وفي المجال الاقتصادي: تعتمد المنظمة إعطاء الأولوية لمشكلة الفقر، والعمل على خفض نسبة الفقر وتخفيض أثاره على المرأة، خاصة في القطاع الريفي، من خلال توفير فرص العمل والتدريب الملائمة للمرأة.. والتوسع في إقامة المشروعات الصغيرة والبرامج الأسرية المنتجة.

- وفي المجال السياسي: فإن أولويات المنظمة العربية هي دعم المشاركة السياسية للمرأة، من خلال زيادة نسبة تمثيلها في المجالس التشريعية ومواقع القرار، وأيضاً زيادة نسبة عضوية المرأة في الأحزاب والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني..

- أما في المجال القانوني: فإن أولويات المنظمة تعديل التشريعات التي تحول دون مشاركة المرأة العربية، وإزالة أشكال التمييز ضدها، وذلك عبر آليات تعتمد على إنشاء مجموعة قانونية عربية، تسعى لإزالة الفجوة بين النص القانوني والتطبيق الواقعي له.

دور البنوك الإسلامية في التنمية الشاملة:

أصبحت البنوك الإسلامية أمرًا واقعًا وملموسًا في الحياة المصرفية على المستوي العربي والدولي على حد سواء، وذلك بعد أن شقت طريقها في بيئات مصرفية بعيدة في أسسها وقواعدها وآليات

العمل فيها عن الروح والقواعد التي تدار بها البنوك التقليدية وإن كانت تقوم بتقديم نفس الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية، كما أن عائدات الاستثمار هي نفسها تقريبًا إلا أنها لا تتعامل مع الفائدة التي هي لب نظام البنوك التقليدية، ومن الملاحظ أن هذا التوجه يتفق مع هدف المسلمين الذين يريدون أن تكون معاملاتهم المالية حلالاً حسب الشريعة الإسلامية في بنوك ومؤسسات مالية ناجحة، وهذا ما أثبتته تلك البنوك على مدي السنوات العشرين الماضية، فقد نجحت البنوك الإسلامية في أن تنتشر في ٤٨ بلدًا تمثل ثلث دول العالم الأعضاء في صندوق النقد الدولي، كما خرجت من نطاقها الطبيعي في أسواق الدول الإسلامية إلى أسواق الدول الأخرى، وأن تقدم الحل الإسلامي للمعضلة الاقتصادية، وكان إقبال الناس على هذا الحل هو المقدمة لقبول بقية مكونات الحل الإسلامي للعديد من المشكلات المعاصرة التي تواجهها، وتستمد المصارف الإسلامية أعمالها وأنظمتها من هدي الشريعة الإسلامية، وقد قامت بتأسيس بنائها على توجيهات هيئات شرعية ينظم أعمالها نظام مؤسسي لا نجده في الجماعات والتنظيمات الإسلامية الأخرى التي لا تتمتع بوجود هيئات شرعية مؤسسية تنظم أنشطتها.

الباب الخامس
التنمية والحالة السياسية

مستقبل النهضة العربية فى ظل العولمة:

الإنسان في كل عصر ومصر هو مفتاح التقدم أو التخلف، ولذلك يتجه الاهتمام صوب الارتقاء بقدرات الإنسان وتطوير مستوى أداءه حتى يصبح أكثر كفاءة في التخطيط والتنفيذ، وأقدر على تحقيق تطلعات المجتمع إلى النهضة والتقدم لذا أصبح الإنسان وحده هو القوة الوحيدة، التي إذا استثمرت أفضل استثمار تصبح هي الآلية القادرة على صنع التنمية ذلك أن الإنسان الذي يملك معارف وجهد عقلاني، وباتجاهات سياسية وطنية عالمية يملك فرض الإرادة في أركان القرية مركزها وتوابعها ومن هنا يصبح التعلم والتعليم هما الإطاران الحاكمان للبقاء الحضاري والتنمية المتواصلة وفي ظل عصر حافل بالتحديات، فإن قدرة الإنسان علي قراءة واقعه وتحليله والتعامل معه بحكمة هي التي تحدد نتيجة تعامله مع موجات العولمة المعاصرة التي تتضارب بشأنها الرؤى ومع كل هذا أصبحت العولمة واقعاً يجب التعامل معه بقوة، وقدرة على امتلاك آليات المنافسة، التي هي الإطار الحامي لمكان الدول على الخريطة المزمع تشكيلها .

ولن يمكننا المنافسة والتواجد على الساحة العالمية إلا بتقوية الجبهة الداخلية وجمع الشمل بقصد بلورة رؤية موحدة، وامتلاك ناصية العلم والتحكم في التكنولوجيا والإسهام في حركة الإبداع ، لأن الإبداع هو أساس التنمية،والقارئ للتاريخ يجد أن كل لحظة من لحظاته كانت تُختزل في الإرادة المؤثرة في غيرها من القوى فكل لحظات التاريخ الإنساني كانت كونية أي أنها تشمل عولمة عصرها وتعود إلى من بيدهم الأدوات التي تمكنهم من فرض خصوصيتهم على الآخرين.

ولاشك أن المعركة الدائرة رحاها في الظرف الراهن تتطلب مزيدا من الصمود في مواجهة حضارية حامية قوامها النفس الطويل وعدم استعجال النتائج، وتأمل المستقبل بعين حالمة ويد عاملة وفكر متوقد ووفير البذل والعطاء، ذلك أن الثورة الحقيقية في العصر الجديد هي ثورة النفس الطويل، وبدون النفس الطويل لن يحدث تغيير حقيقي، بل مجرد طفرات مؤقتة، وتغييرات لا تلبث أن تزول ولن يتحقق فعل الإنجاز في أرقى صوره إلا من خلال رأس المال البشري، باعتباره الركن في أي مشروع نهضة مثمر

ولعل أرقى أشكال رأس المال الإنساني، ما يسمى برأس المال الثقافي، الذي يمثل جماع المعرفة ومعين الهوية والخصوصية الإنسانية لطائفة من البشر ويكتسي رأس المال الثقافي أهمية خاصة في حالة مجموعة البلدان العربية التي يمكن أن تحول الجوانب الإيجابية من إرثها الثقافي المشترك إلى عامل نهضة وعزة، وبالذات بسبب صدام الحضارات في عصر العولمة وحيث أن نهج التطوير والتغيير قيمة ثقافية وموقف حياتي فإن فعل التطوير تحدده بقوة طبيعة القيم الثقافية السائدة في المجتمع، مثلما تحدده تطلعات المجتمع واتجاه استجاباته، ونظرته أو تأويله للتحديات .

دور الشباب في صناعة المستقبل:

تنهض المجتمعات ولا تتطور أو تسير بركب الحداثة والحضارة، إن لم يكن حاملها هو الجيل الشاب رجاله ونساؤه على قدم وساق، دون تمييز أو تفريق، لكن أوضاع مجتمعاتنا العربية المضطربة منذ عقود ، والتي لم يقدم فيها جيل الآباء لأبنائهم، سوى تراثا من الهزائم والخذلان، تراثا من التراجع والتقهقر في كل الميادين وعلى كل الأصعدة، في وقت يرى فيه جيل الشباب ما طرأ على العالم من حوله، وما تمخضت عنه تجارب الشعوب من تحقيق الكثير والكبير من خطوات التقدم نحو بناء الإنسان وحقوقه واحترامها أولا، ثم بناء الأرضية التي يمكن أن تشكل رصيدا لهذا الجيل وتؤمن له الاستمرار والتطور وتقدم له حوامل مادية ومعنوية ،علمية وثقافية، واقتصادا غير متآكل أو منهار، تكون له الأساس في بناء مستقبل البلاد ورفعتها وسيرها في ركب الحضارة العالمية ومساهمتها بها، ناهيك عن التربية التي ننشئه عليها، والغارقة في الظلام وطقوس القمع والعادات والتقاليد ، التي تحاصر تفوقه وتدفن ابداعاته بما نحمله إليه من تخلف في الممارسة وتخلف في الرؤيا، ناهيك عن التخلف الاجتماعي العام والسياسي ، حيث المجتمع ككل مصاب بإحباط وبعجز أمام مشكلاته المستعصية، وينتظر الفرج من جيل لم نربي فيه سوى الانهزام والفساد والمحسوبية ، بالإضافة لتوارث النفاق وطرقه وأساليبه، ونغسل من قلبه المحبة ونورثه الحقد على أهله قبل أعدائه

ربما أقدم صورة قاتمة تخص جيلنا جيل الآباء، لكنها اعتراف بحقيقة لا نقرأها واعتراف بقصور لا نراه ، واعتراف بهزائم نُحَورها ونحولها حسب لسياسة الإقصاء والتهميش حسب البلد ومسئوليه حسب تقرير المخبر المكلف بحماية الوطن من المواطن نعرف خفايا خطيئتنا، وخفايا آثامنا بحق فلذات أكبادنا لكنا نتجاهل وندعي ، أننا قدمنا كل ما باستطاعتنا حسب معارفنا وباعتقادنا أننا بهذا السلوك نجنبهم شقاء وعذاب المواجهة مع الذات والمجتمع والحياة العامة ، لكننا لم نواجه يوما أنفسنا بأننا المسئول الأول عما سينتجه هذا الجيل حين نوجه له أصابع الاتهام بخرابه أو شذوذه أو تشتته، ناسين أن المرء لا يحصد إلا ما زرع لا شك أن جيل الشباب يدرك عمق مأساته بنا وبما ينتظره يدرك أن مهمته أكثر من صعبة وأن عليه أن يحمل ويتحمل عبئا أكبر من طاقته، فنحن جيل الهزائم ، وجيل الأنظمة القمعية والاستبدادية، جيل وعلى مستوى الشرق العربي لم يحقق سوى أنظمة بواجهة قومية عربية وتحررية، لكنها باسم هذا كله مارست كل أنواع التنكيل والقمع والاستبداد، مارست شتى أنواع التضييق على الحريات،ولم تحرر ما أضاعته من أرض ، بل خاضت حروباً فاشلة لتزيد من تثبيت أقدامها في هرم السلطة، ولتتاجر بها داخلياً وتبني عليها توازنها خارجياً،وأقامت كياناتها على دعائم سياسة فرق تسد، وخلقت البيئة والتربة الصالحة لإنشاء كل أنواع التطرف، لأنها بممارستها التمييز و حرمان المواطن من التعبير عن رأيه ولم تقدم قوانين على صعيد المرأة والطفل والشاب، سوى قوانين عفا عليها الزمن واندثر مُسَطروها ولم تعد تناسب مجريات العصر وتطور الحياة وما تقتضيه من سلوك علمي ومنطقي يتناسب طردا مع التكنولوجيا الحديثة التي نتعامل بها ونعيش عليها، لكننا في المجال الفكري نعود نحو السلف الصالح ونخلق لها تفسيرات بحلة جديدة أكثر تخلفاً مما كانت عليه .

مع كل هذا نرى في أبنائنا أملا لم نستطع نحن أن نحقق منه شيئا، لا لأنفسنا ولا لوطننا ولا لأبنائنا، لكنا مع هذا نعول عليهم ويدرك أبناءنا ما نعانيه من انفصام ، ومن خيبة فبعضهم يسير في ركب رسمناه، والآخر يقتفي آثار أجداده، ومن تمكن من الجد والاجتهاد، حظي ببعض الاهتمام الأسري والفرص التي سنحت له واغتنمها بشكل حسن، برز من خلالها إبداعه وإمكانيته على التطور، وأعتقد أن الخيوط مازالت بيدنا.

ويمكن لنا أن نتدارك ضعفنا ، ونتدارك عجزنا، لو عرفنا أماكن الخطأ وزمانه، وبحثنا مع أولادنا سوية عن سبل الخلاص وسبل نجاتنا ونجاتهم، سبل بناء أوطاننا لهم لمستقبلهم ومستقبل أحفادنا.

نعم الإمكانية بيدنا نحن جيل الآباء، ونبدؤها..بإعادة النظر في سلوكنا ، هل سلحناهم بخلق وبثقافة وعلم تمكنهم من شق دربهم على الصعيد الشخصي؟ ثم هل قدمنا لهم صورة صادقة عما سيعانوه ويعترضهم من مشاكل في العمل والعلاقات الاجتماعية؟ هل كنا آباء صادقين مع أنفسنا ومعهم؟هل حولنا هزائمنا التاريخية أمامهم لبطولات؟ إذن من عليه أن يعود ويعترف ؟ نحن، ولنعترف أمامهم أولا لأن في هذا راحة لنا وصدقا معهم، وفي هذا اقتناع بأنهم سيكونوا الأفضل وكي نجنبهم كل معاناتنا مع جيل آبائنا أيضا، وكي نجنبهم كل خسارتنا

نعم الشباب والطلبة خاصة هم من يصنع المستقبل، هم من يحمل بين مناكبه، كل الكوادر العلمية والسياسية والثقافية، التي تبني وتعمر، لكنها غضة ، وتحتاج لأيدينا كي تأخذ بها وندعم توجهها وننفتح عليها وإن أي حزب سياسي أو تجمع مدني يخلو من الشباب فإنه محكوم عليه بالفشل والاضمحلال، لأن دم الشباب وفكره الجديد هو الذي يجدد ثوب المجتمع، ويجدد روحه ويمنحه ألق الشباب والحياة لأننا في الكهولة وعطاءنا ينقص ويخفت مع الأيام ورغم ما عاناه جيلنا من قمع وحرمان، لكن دورنا هو في الذهاب نحو الشباب ، لا أن ننتظرهم ونأمل أن يأتوا إلينا علينا أن نبادر باتجاههم أن نحرص على ملامسة معاناتهم اليومية ونقرأ مشاكلهم ونهتم بشؤونهم ونتفهم أفكارهم دون انبهار أو اندهاش أو زجر وقمع كي لا نخسرهم ونخسر الوطن ونخسر المستقبل لأنهم المستقبل باعتقادي أن ما يريده الشباب هو التفهم أن نفهمهم..أن نصادقهم أن نعالج معهم مشاكلهم اليومية والاقتصادية والثقافية، لأننا منبعها ومصدرها، وكلما كانت صادقة واضحة شفافة، كلما كان حصادنا مثمرا أما ما نريده منهم فبرأيي أنه ينحصر في اعتذارنا منهم نعتذر عن أخطاءنا عن عجزنا عن دجلنا وتاريخنا الذي كتبناه بهتانا وزوراً نعتذر

ثم نعدهم أننا رغم الوجع والذل سنقف معهم ونكون عونا لهم في كل محنة نكون عونا كآباء وألا ندع من سامونا العذاب يؤثروا في نضجهم أو يعملوا على تخريبهم لأنهم لن يعدموا السبل فعلوا ويفعلوا كل يوم كي يسلخوا أبناءنا عنا وعن أوطانهم، ويجعلون منهم هراواتهم..من أجل بقاءهم لا من أجل الوطن وحريته ولا من أجل المستقبل وبنائه أعتقد أنه علينا مراجعة أنفسنا ومراجعة مواقفنا من ماضينا وحاضرنا كي نقدم لهم أرضية خالية من الشوائب ، رغم ما سيعترضهم من عقبات وما ينتظرهم من تضحيات وسنكون بهم وبإنتاجهم فخورين .

وصناعة المستقبل للإنسان العربي تنقسم إلى جانبين: الأول، يتعلق بمسئوليات الدولة العربية والثاني، يتعلق بالناس أي المجتمع وتحديداً الأسرة باعتبارها نواة صناعة الشباب وفيما يتعلق بالجانب الأول لا تزال البلدان العربية مشغولة عن الاهتمام بالمستقبل حتى أن الناس لا يعلمون إلى أين المسير وهذا يذكرنا بالعالم الشهير ألبرت اينشتاين عندما سئل ذات مرة لماذا تبدي اهتماماً بالمستقبل؟ فرد قائلاً ببساطة لأننا ذاهبون إلى هناك.

فالتخطيط للمستقبل مطلب وطني ملح لكن المهم ليس التخطيط بل وجود الرؤية لماذا؟ لأن التخطيط لا يستطيع أن يصنع الرؤية بل يستطيع التخطيط أن يبرمج الرؤية إن وجدت كما فعل مهاتير محمد في ماليزيا فأغلب الدول تعتمد طريقة السيناريوهات كأسلوب لاستشراف المستقبل فقد استخدم الخبراء الأمريكان هذا الأسلوب لتصور خريطة العالم في سنة ٢٠٢٠على سبيل المثال عرض التقرير الذي أعده المجلس الوطني للمخابرات الأمريكية معتمداً على عشرات من الخبراء والمختصين في العلاقات الدولية والدراسات المستقبلية أربعة سيناريوهات محتملة:

١ - السيناريو الاقتصادي: يفترض مشروع تنمية اقتصادية قوية خلال السنوات القادمة وتحديدا كيفية إعادة صياغة مسار العولمة.

٢ - سيناريو النظرة الأحادية: يتفحص طرق التمكن الأميركي لمواجهة التحولات الفجائية للسياسة العالمية.

٣ - سيناريو قيام خلافة إسلامية: ويتوقع هذا السيناريو ظهور حركة عالمية إسلامية وإمكانية إشغالها بالطائفية.

٤ - سيناريو حلقة الخوف: يركز على حالة الخوف الناتجة عن انتشار الأسلحة النووية وما هي مستلزمات اتخاذ إجراءات أمنية ناجحة.

والهدف من استعراض المثال السابق هو شحذ الهمم واستدعاء قدراتنا للإجابة على تساؤلات المستقبل المتعلقة بالإنسان العربي وما يتصل به من قضايا مهمة (الفقر، الأمية والتعليم، البطالة، المستوى الصحي والبيئي والمعيشي... إلخ) هذه الدراسات الافتراضية القائمة على البيانات والتي ينبغي أن يتولاها متخصصون ليست نوعا من الترف الفكري لكن السؤال هو ماذا عن هذا التوجه على مستوى الحكومات في الوطن العربي؟ هل هو مقتصر على الجانب الأمني فقط؟ قال ديجول يوما لأحد وزرائه: خالفني مرة واحدة لأشعر بأننا اثنان!

نعم الدولة العربية تتحمل المسئولية الكبيرة لكننا هنا بهدف خلق وتنمية اتجاهات إيجابية في الأسرة العربية نحو تدريب الأبناء على مهارة التخطيط للمستقبل وفي هذا المجال فقد أصدرت روبين ميريديث المتخصصة في الشأن الهندي والصيني كتابا بعنوان الفيل والتنين - صعود الهند والصين تحدثت فيه عن الدور الخطير للطبقة الوسطى في تحقيق التنمية والتمرد على الدكتاتورية وذلك أثناء المجاعة الكبرى التي واجهت الصين وأوردت قصة اجتماع بعض الريفيين سنة ١٩٧٨ للخروج عن شيوعية ماو المتمثلة في المزارع الجماعية حيث أعادوا تقسيم الأراضي الزراعية بطريقة تفعل دور الأسرة، مما زاد الإنتاج إلى أربعة أضعاف وكيف هيأت تلك الإصلاحات الزراعية لشرارة التغييرات الكبرى في الصين.

الأسرة العربية تستطيع المشاركة في صناعة وتقدم الأمة والشواهد على ذلك كثيرة الأردن يمثل أعلى نسبة تعليم في العالم العربي ٩٠ في المائة تليه البحرين ثم قطر والكويت ولبنان ثم السعودية ٧٨ في المائة. السؤال لماذا يتفوق الأردن؟ علماً بأن الأردن ليس دولة نفطية؟ الجواب ذكره وزير التعليم في الأردن عندما سئل عن السبب قال لأن التعليم في الأردن أصبح قيمة اجتماعية.

من الذي جعل العلم قيمة نشطة في الحياة؟ إنها الأسرة فهي الصهريج العظيم لضخ القيم في المجتمع فعندما تحرم الأسرة نفسها الكثير من الأشياء لصالح التعليم يصبح الإنفاق على التعليم ثقافة واتجاها شائعا لدى الناس وبشيء من الرصد للمشهد الاجتماعي نلاحظ وللأسف اهتماما غير مسبوق لدى المواطن العربي بكتب السحر والشعوذة وكتب الأبراج مدعوما بفضائيات تعوق تنمية العقول عبر سلطة المرئي. هناك شاهد آخر للتدليل على دور الأسرة في تعزيز ثقة الشباب بأنفسهم فمن المعروف أن جامعة هارفارد من أهم الجامعات في أميركا ولها عادة سنوية في منح الدول مجموعة من المقاعد الدراسية وقد خصصت للسعودية خمسة مقاعد أما إسرائيل الابنة المدللة فقد خصص لها ٢١ مقعدا دراسيا لكن الملفت للنظر أن السعوديين لم يملأوا هذه المقاعد

هنا نرغب في تأكيد أهمية دور الأسرة في تنشئة الشباب المعتمد على نفسه الواثق بها باعتبارها ذات مرتبطة بخالقها أولا وباعتبارها ذات قوية قادرة على الفعل ثانيا كما أن كلا منا له دور مهم في الحياة فإذا كنت ولي أمر، أو مدرساً، أو اخصائياً اجتماعياً انشر الوعي بمبادئ اتفاقية حقوق الإنسان وان كنت ثرياً تبرع بجزء من ثروتك لتأسيس مركز للأبحاث العلمية وان كنت زوجاً صالحاً شجع زوجتك لإكمال تعليمها وان كنت أباً فاشتر كتاباً لطفلك عوضاً عن وجبة من مطاعم الوجبات السريعة وان كنت إعلاميا ساهم بنشر الكلمة الحرة للتخفيف من سطوة الإعلام الموجه وان كنت برلمانيا شجع حكومتك على تحسين مستوى معيشة المواطنين وعلينا جميعا تذكر الحكمة العالمية إذا أردت أن تصل إلى المستقبل فعليك أن تمزج الحلم بالعمل.

الحاجة العربية إلى التنمية الشاملة:

تنطوي الحياة العالمية المعاصرة على أكثر من دلالة حقوقية وثقافية وسياسية تشكل، في وجه من وجوهها، فلسفة قوامها الإنسان الذي يتعين تحريره من الظلم والاستبداد والخوف، وهدفها ضمان الحرية والمساواة والتضامن والتنمية الشاملة المستدامة، وأداتها إرساء دولة الحق والقانون.

ففي أحد أهم الدراسات الاستراتيجية تم تحديد المخاطر والتحديات التي ستواجه الإنسانية في العقود القادمة في خمسة عشر تحدياً، وكان أهم ما ورد فيها وذو صلة بموضوعنا: كيف يمكن تحقيق التنمية الشاملة المستدامة ؟ وكيف يمكن إقامة التوازن بين السكان والموارد ؟ وكيف يمكن صياغة القرارات الصحيحة في الوقت الذي تتغير فيه معالم المؤسسات وطبيعة العمل ؟ وقد عرّف إعلان الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ عملية التنمية بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

إنّ التنمية الشاملة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول الشعب (١)بالالتزام الوافي والخلاّق بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، أو تصوّر تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصوّر قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوّفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل.

ومن هنا اكتسب مفهوم التنمية رواجاً كبيراً منذ عام ١٩٩٠ بتبنّي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مضموناً محدداً ومبسطاً له، شمل ثلاثة أبعاد: أولها، خاص بتكوين القدرات البشرية، مثل رفع مستوى الرعاية الصحية وتطوير القدرات المعرفية وثانيها، يتعلق باستخدام البشر لهذه القدرات للاستمتاع في الحياة وزيادة إنتاجية العمل. وثالثها، ينصرف إلى نوع ومستوى الرفاهية بجوانبها المختلفة.

مشكلة التنمية في العالم العربي:

عندما صدر التقرير الثالث حول التنمية الإنسانية في العالم العربي في العام ٢٠٠٥، كان محتواه مفاجئاً لغير المطلعين علي الواقع العربي، وشعر الكثيرون بالصدمة من حالة الجمود والتأخر في مجال التنمية الإنسانية. إذ يقول التقرير: لقد توسعت أزمة التنمية العربية وتعمقت وأصبحت أكثر تعقيداً.

فمنذ حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١ وتداعياتها دخلت المنطقة العربية مرحلة جديدة اتضحت فيها مشاكل أساسية تعترض عملية التنمية الشاملة، أو ما يمكن أن نطلق عليه: تحديات التنمية في العالم العربي، التي تتركز في أزمة المياه والغذاء والبطالة، وعدم تنفيذ المشاريع التنموية، والأزمات السياسية المستمرة، وارتفاع النمو الديموجرافي، وتدني مستوى الخدمات، وتزايد المديونية الخارجية، وانهيار أسعار بعض المواد الأولية. إضافة إلى تحديات أخرى جديدة، تتمثل في:

(١)- الثورة الصناعية الثالثة ثورة المعلومات ووسائل الاتصال والإلكترونيات الدقيقة.

(٢)- في ظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى والنظم الإقليمية الوظيفية (أوروبا الموحدة، والتكتل الآسيوي، واتفاقية دول أمريكا الشمالية نافتا)، التي أصبحت تمثل أهم اتجاه في العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

(٣)- تعاظم دور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، التي تسعى إلى المزيد من الأسواق العالمية.

كما أنّ التنمية الشاملة التي تسعى إلى تحقيق حاجات العالم العربي حاضراً وتأمين استمرارها مستقبلاً، بما هي نمط ثقافي له أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية ومؤسساتية، تواجه اليوم تحديات وعقبات على مستوى ثقافة التنمية السائدة وعلى مستوى المؤسسات وإدارة الشؤون العامة في كل قطر عربي، وهذه التحديات هي:

١ ـ أزمة المشاركة في العالم العربي، وهنا لا نريد أن نثير الجانب السياسي من المسألة بشكل مباشر، بل جانب إشراك كل الناس، وكل فئات المجتمع في أية عملية تنمية فعلية وصحيحة، لأنه من أول شروط تحقيق التنمية واستدامتها، مشاركة أبناء المجتمع كافة فيها، مشاركة الناس في نقاش الخيارات المتاحة، وشعورهم بأنّ لهم دوراً ورأياً وحضوراً في هذه المسألة، بل شعورهم بأنّ هذه العملية تمثل تطلعاتهم ومصالحهم في الحاضر والمستقبل.

٢ ـ ضعف هيئات المجتمع المدني، فبالرغم من وجود العديد من المؤسسات المهنية والنقابية والعمالية والبيئية والاجتماعية والثقافية، التي تقوم بنشاطات قيّمة في مجال الحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان ومسائل اجتماعية واقتصادية مختلفة، إلا أنّ هذه المؤسسات ما زالت دون حجم التحديات والحاجات القائمة.

٣ ـ هيمنة المركزية وضعف الحياة البلدية أو المجالس المحلية، إذ تتميز الأنظمة الإدارية العربية ـ بشكل عام ـ بهيمنة أجهزة الدولة المركزية على حياة الهيئات المحلية من بلديات ومجالس أو إدارات مستقلة، وبضعف اللامركزية الإدارية.

٤ ـ ضعف حضور دولة الحق والقانون، فمسألة تعادل الفرص والمساواة أمام القانون مسألة حيوية جداً، وهي تشعر المستثمرين والمواطنين بالطمأنينة والاستمرار في عملية التنمية، وبدونها يسيطر جو من انعدام الثقة بين المواطنين وأجهزة الدولة، وهو ما يولّد قلقاً اجتماعياً عميقاً يعيق أية عملية تنموية فعلية.

٥ ـ الطبيعة الريعية للاقتصاديات العربية، وهي أحد مظاهر الضعف ومصادر أزمة التنمية العربية، الأمر الذي يتطلب صياغة استراتيجية فعالة لنقل الاقتصاديات العربية من طبيعتها الريعية إلى الطبيعة الإنتاجية، القائمة على أساس تنويع الدخل وزيادة القدرة التنافسية في الاقتصاديات العربية.

أما الجوانب الأخرى التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار فهي السياسة الاقتصادية الكلية لهذه البلدان، التي تعاني ضعف المساءلة وضعف الرقابة وعدم توفّر آليات لرسم سياسات اقتصادية سليمة، وهي جزء من أزمة المؤسسات في العالم العربي خاصة أنه لا يوجد في عالمنا العربي أسلوب عمل الفريق، ولذا لا نجد الأنظمة السياسية والاقتصادية تبحث عن التكامل والشراكة في مجال الصالح العام بل كل فرد أو مجموعة يعمل لصالحه الخاص إنّ غياب هذا النمط من التفكير على المستوى السياسي المجتمعي والأسري يؤثر على عملية التنمية التي تحتاج دوماً إلى تضافر الجهود العامة والخاصة.

تعود أصول التأخر العربي إلى سنوات الحقبة الاستعمارية، حيث أُجبر العالم العربي، كما هو الحال في جميع بلدان عالم الجنوب، على التخصص في إنتاج المواد الأولية الاستخراجية والزراعية لتصديرها بأسعار بخسة إلى الدول الاستعمارية.

لقد بينت مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي حاجتنا الملحة إلى تنمية شاملة، ازدادت أهميتها مع تفاقم تحديات التأخر في العالم العربي. ففي الوقت الذي نجد فيه انتشار النزعات الاستهلاكية التفاخرية نلمس تدنّي إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية لدى القطاعات الواسعة من الشعوب العربية وتفاقم العجز الغذائي العربي. وتتبين مخاطر هاتين الحالتين (تدنّي إشباع الحاجات وتفاقم العجز الغذائي) إذا علمنا أنّ معدل النمو الديمجرافي في العالم العربي يتراوح بين ٢,٥ - ٢,٦ % سنويا، وأنّ عدد السكان يتضاعف كل ٣٠ سنة تقريبا وتتضح حاجتنا إلى التنمية الشاملة - أكثر فأكثر - إذا علمنا أنّ نسبة الأطفال (ما دون ١٥ سنة) ترتفع إلى حوالي ٤٠ % من العدد الإجمالي، مما يفرض على الحكومات العربية تأمين الغذاء والتعليم والصحة لهم لضمان مستقبل الأمة ويضاف إلى ذلك أنّ قضايا الحريات الشخصية والعامة، والخدمات الاجتماعية، وتوزيع الثروة، والعدالة في توزيع الضرائب وحسن جبايتها، والإنماء المتوازن، والمشاركة الديمقراطية، والتخفيف من حدة الانقسامات الطبقية والعرقية والقبلية والطائفية وغيرها، تثير قلقاً شديداً في العالم العربي ولعل أبرز ما يستوقف في التقرير الأول للتنمية الإنسانية في العالم العربي لعام ٢٠٠٢، إشارته إلى أنّ الفرد العربي سجل في السنوات العشرين الماضية أدنى نسبة نمو في مستوى الدخل في العالم لا يدانيه سوى سكان الصحراء الأفريقية، وأنه يحتاج إلى ١٤٠ سنة لمضاعفة دخله. كما أشار التقرير إلى أنّ سكان العالم العربي يتزايدون بوتيرة مرتفعة جدا، بحيث سيصل عددهم إلى ما يراوح بين ٤١٠ ملايين و٤٥٩ مليونا سنة ٢٠٢٠.

كما أنّ التحديات التي تواجهها التنمية الإنسانية العربية على ثلاثة مستويات هي: الحريات، والمساواة بين الجنسين، واكتساب المعرفة ويمكن إضافة تهديد الإرهاب وتصاعد الانقسامات الدينية والعرقية في المنطقة، وازدياد التطرف وانتشار النزعات الأصولية السلبية، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى الدول، وداخل كل دولة على حدة. وأهم من ذلك كله عدم استعداد المنطقة العربية للتحديات الاقتصادية المترتبة على العولمة، وعدم تناغمها مع التطور التكنولوجي في العالم ورغم الحديث عن ديمقراطية التعليم وإلزامه فإنّ الأعداد المطلقة للأميين تتكاثر في العالم العربي، فقد ارتفع عدد الأميين العرب من ٥٨ مليونا عام ١٩٨٢ إلى ٦١ مليونا عام ١٩٩٠، وإلى حوالي ٧٠ مليون عام ٢٠٠٠ بما يشمل ٤٠,٤ % من جملة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة فإذا علمنا أنّ هذه الفئة العمرية هي نفسها من ضمن العناصر البشرية التي تخدم التنمية العربية، لاتضحت الحالة الحرجة لنوعية القوى العاملة التي تمارس النشاط الاقتصادي في العالم العربي. إذ تتسم العمالة العربية - عموماً - بانخفاض مستوى المهارة، نتيجة اتسام سياسات التعليم والتدريب في الدول العربية بأنها غير فعالة وغير قادرة على خلق العمالة الماهرة.

كما أنّ ظاهرة البطالة تعتبر من التحديات الكبرى التي ستواجه العالم العربي في السنوات القليلة القادمة، إذ تزايد حجم القوى العاملة سنوياً بمعدل ٢,٥١١ مليون خلال تسعينيات القرن الماضي، وقد ترتفع الزيادة خلال العقد الحالي إلى ٣,٣٥٠ مليون سنوياً، وبالتالي فثمة حاجة إلى ما يزيد عن مليونين ونصف مليون فرصة عمل مطلوب توفيرها سنوياً. وتكمن خطورة البطالة في ارتباطها بعدالة توزيع الدخل، ومحاربة الفقر، وحرمان العامل من تلبية احتياجاته الأساسية، وممارسة حق العمل الذي لم يترسخ حق الاعتراف به حتى الآن.

ومما يضاعف المشكلات العربية أنّ عدد السكان سيتضاعف خلال الثلاثين سنة المقبلة، وسيصبح سنة ٢٠٥٠ حوالي ٦٤٥ مليوناً، ما يعني أنّ معدل النمو السكاني في المنطقة العربية سيكون أعلى من معدل النمو الاقتصادي والسكان في سن العمل (١٥ - ٥٩) سيصل عددهم سنة ٢٠٢٥ إلى حوالي ٢٨٥ مليوناً، ومن المتوقع أن يصل حجم القوى العاملة العربية إلى ١٢٥ مليونا في سنة ٢٠١٠.

وهكذا، فإنّ التنمية الشاملة هي المفتاح الحقيقي للحصول على القوة، وبالتالي للوصول إلى أي مستقبل فاعل أو مثمر يمكن أن يكون بانتظار العرب خلال العقدين المقبلين، ودون الشروع في اتخاذ خطوات واثقة في طريق التنمية فإنه من المؤكد أنّ مستقبل العرب لن يكون أفضل من حاضرهم.

إنّ نجاح خطط التنمية العربية ومواجهة تحديات العولمة واقتناص فرصها، يتطلبان توفير شروط كثيرة، تأتي في مقدمتها توفير مؤسسات ديمقراطية تمكّن المواطنين العرب من المشاركة في صياغة مستقبل وطنهم والمفاضلة، بحرية ووعي واستقلال، بين الخيارات التنموية المتاحة وطرق ووسائل بلوغها، وبالتالي إجراء مفاضلة صحيحة بين الأعباء والعائد المتوقعة لكل من هذه الخيارات.

مما يتطلب ضرورة الانطلاق من الأهداف والمنطلقات التالية:
(١) ـ رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أي رفع مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج القومي، ضمن نمط قطاعي متوازن قدر الإمكان.
(٢) ـ إتاحة المزيد من السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية للشعوب العربية.
(٣) ـ توفير فرص العمالة المنتجة ومحاولة خفض البطالة، المكشوفة والمقنّعة، وتعبئة المزيد من الموارد البشرية بما يؤدي إلى تأمين المزيد من القدرة الشرائية في يد العدد الأكبر من المواطنين العرب.
(٤) ـ إصلاح نمط توزيع الدخل داخل الأقطار العربية.
(٥) ـ تقليص الفجوة التنموية بين أقطار العالم العربي.
(٦) ـ تطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، بحيث تستطيع أن توفر للاقتصاد الأفكار والمعارف والمواقف والمؤسسات الضرورية للتحرك الاقتصادي بكفاءة، بحيث يكون نموه وتحسن أدائه متواصلا.
(٧) ـ بمواكبة كل ذلك تحقيق مشاركة شعبية واسعة، واتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتصلة باستراتيجيات وسياسات التنمية.

أية تنمية عربية في المستقبل ؟

لم يعد الناس ينظرون إلى المستقبل على أنه ذلك المجهول الذي لا يمكن معرفة مكنوناته والتحكم في مجرياته، بل باتوا يخططون له ويعملون على التأثير في اتجاهاته الرئيسية. وفي الفترة الانتقالية التي يعيشها العالم كله، بما فيه العالم العربي، فإنّ الشعوب العربية مشدودة إلى المستقبل، لذلك نرى أهمية صياغة تصورات أولية للتنمية العربية في المستقبل، منطلقين من أنه لم يعد ممكنا الكفاح ضد النظام العالمي من خارجه، فالعالم أضحى اليوم قرية صغيرة أطرافه مترابطة ومتبادلة المنافع. مما يجعلنا ندرك أنّ قوة العالم العربي وقدرته على التعامل المتكافئ مع العالم الخارجي إنما هما مرهونتان - أساساً - بقدرة أقطاره على التنسيق والتكامل فيما بينها، وعلى خلق سوق عربية متسعة واحدة، تحقق الكفاية والفاعلية الاقتصادية من ناحية، والقدرة على تقليص التبعية والتعامل المتكافئ مع الخارج من ناحية أخرى.

إنّ المسألة ذات التأثير البالغ على مستقبل التنمية العربية تتمثل في عدم الفصل التعسفي بين السياسة والاقتصاد، فالكثير من أسباب فشل التنمية العربية يعود إلى الوهم بإمكان تعجيل التنمية الاقتصادية في غياب تحرك واضح في اتجاه التحديث السياسي وثمة قضية هامة أخرى تتمثل في الموقف من قطاع الدولة، إذ أننا نعتقد أنّ أية تنمية عربية ناجحة في المستقبل مرهونة بالمحافظة على دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، خاصة في المشاريع الاستراتيجية إذ أنه لابد من تدخل قوي لسلطة الدولة في وضع المعايير والقوانين والسياسات، وفي جمع الموارد المالية وتوزيعها، وفي إعداد البرامج الاجتماعية ومراقبتها من أجل ضمان الرفاهية للشعوب العربية.

ولعل أبرز المهمات العاجلة للبدء بالاصلاح الشامل: احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان العربي، باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح والقادر على إنجاز التنمية البشرية المستديمة، وتمكين المرأة العربية من بناء قدراتها الذاتية والمشاركة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مجالات العلم والعمل والإبداع، واكتساب المعرفة وتوظيف القدرات البشرية العربية بكفاءة في النشاطات الاجتماعية لتحقيق الرفاهية الإنسانية في المنطقة العربية.

إنّ المطلوب من الدول العربية لمواجهة هذه التحديات أن تعيد صياغة توجهات ومسار التنمية العربية، بما يساعدها على الاستفادة المتبادلة من الإمكانات والموارد المتوافرة لديها ككتلة إقليمية قادرة على الاستمرار والتواصل، وتطوير التعليم التكنولوجي وتضييق الهوة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفقاً للتطور العلمي والتكنولوجي، وهذا يتطلب توفير بيئة سياسية وأمنية مناسبة مستقرة، تحمي الطبقات الفقيرة وتحفظ حقوق الإنسان الأساسية وتلتزم بقيم العدل والمساواة وتحفظ استقلال الوطن وأمنه وتؤمن مستقبله ومستقبل أجياله.

المصادر والمراجع

١- أي دور للمجتمع المدني بعد انتفاضات الشباب عبد الحسين شعبان جريدة الناس- بغداد ٢٠١١/٠٥/١١ .

٢- الشباب والمجتمع المدني- موقع المجلس الوطني الكردستاني سوريا أمين عثمان .

٣- المصالحة مع السياسة في المغرب جريدة الشرق الأوسط - د.سعيد بن سعيد العلوي .

٤- المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية -عبد الغفار شكر سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر.

٥- الفلسفة وتحولات المجتمع المغربي د.محمد سبيلا، منشور بالموقع الإلكتروني للدكتور محمد سبيلا.

٦- الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني - فهيمه خليل أحمد العيد٠

٧- الشباب العربي والمعاصرة من منظور فكري تربوي -عبد الله الذيفاني.

٨- الشباب العربي ومشكلاته - د.عزت الحجازي

٩- فلسفة الثورة وحكمة التغيير- نور الدين أبو صباع.

١٠- تقرير التنمية البشرية- فلسطين٩٨-٩٩- أبريل ٢٠٠٠ برنامج دراسات التنمية- جامعة بير زيت –فلسطين

١١- دراسات في التربية والثقافة وفي التنمية البشرية وتعليم المستقبل -عمار حامد .

١٢- التنمية الاقتصادية في فلسطين٢٠٠١- عماد لبد

١٣ ـ الإعلام والتنمية ـ سيد محمد محمد .
١٤- علم الاجتمـــاع وقضايا التنميـــة في العالم الثالث- محمد الجوهري.

١٥ ـ التنمية الثقافية تجارب إقليمية- مجموعة من خبراء الاونيسكو. ١٦- منشورات الأمم المتحدة ١٩٨٢.

١٧ ـدور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة ـ اسكندر والأسعد الديك ومحمد مصطفى بيروت ـ ١٩٩٣ .

١٨ ـ محاضرة في مجلس الفكر عن الثقافة والتنمية ـ مطانيوس الحلبى ١٩٩٥.
١٩ ـ مجلة الفكر العربي أعداد متفرقة ١٩٩٢.

٢٠ ـ علم اجتماع التنمية- نبيل السمالوطي.

٢١ ـ التنمية المفقودة ـ جورج قرم.

٢٣ ـ المعاقون في إطار تنمية الموارد البشرية -حامد عمار.
٢٤ ـ تأمّلات ودراسات في الإدارة والتنمية الإدارية -عبد السلام أحمد دباس .
٢٥ ـ القرية العربية والتكنولوجيا ـ دياب عز الدين.

٢٦ ـ السياسة الشبابية العربية- أحمد عبد الحليم.

٢٧ ـ المنظمات النسائية وإبراز دور المرأة- محاضرة في ندوة حول دور للمرأة في لبنان اليوم- عفيفة السيد .

٢٨ ـ حق الطفل في النمو والحماية والمشاركة ـ أنيس سليمان.
٢٩ ـ القصة القصيرة في أدب الأطفال- جمال عبود.

٣٠- الفكر الاجتماعي وقضية التنمية -علي الدين هلالي ، مجلة الدوحة ع١١٤- ١٩٨٥.

٣١- آليات النهضة في زمن العولمة- ميلاد سبعلي.

٣٢- فلسفة الحداثة -فتحي ورشيدة التريكي

٣٣- النهضة برنامج مؤجل دائماً سمير شمس .

٣٤- المشاكلة الثقافية- عمر عبيد حسنة .

٣٥- مفهوم الحداثة قراءة تاريخية محمد محفوظ ، مجلة الكلمة ع١٥ ,١٩٩٧

٣٦- اغتصاب التطبيق - سالم القمودي .

٣٧- التربية والمجتمع -عبد الحميد أحمد رشوان.

٣٨- المعرفة كضرورة للتنمية عبد اللطيف الحمد -مجلة العربي، ع,٥٤٥

٣٩- أثر التنمية الاجتماعية في تنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي - إحسان محمد الحسن مجلة دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة بغداد ١٩٧٩ .

٤٠- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة -علي خليفة الكواري

٤١- الثقافات وقيم التقدم -لورانس إي وهاريزون، وصمويل بى، هنتجتون - ترجمة شوقي جلال.

٤٢-التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي عبد الله عبد الدايم وآخرون .

٤٣- الإعلام والتنمية الشاملة -محمد منير حجاب.

٤٤- أزمة المجتمع العربى - سمير أمين.

٤٥- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة -على خليفة الكوارى .

٤٦- الإعلام والتنمية نموذج مقترح للاتصال التنموى- صالح أبو أصبع.

٤٧- استراتيجية التنمية فى العالم العربى - يوسف صايغ.

٤٨- خطط التنمية العربية واتجاهات التكامل والتنافر - محمود الحمصى٠

٤٩- قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث- عواطف عبد الرحمن.

٥٠- تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ م

٥١- المعلومات وتكنولوجيا المعلومات -د. محمد فتحي عبد الهادي

٥٢- المعلومات و الأمية المعلوماتية في مجتمعنا المعاصر - حشمت قاسم

٥٣- تقرير للبنك الدولي بعنوان المعرفة طريق التنمية ٢٠٠٣م٠

٥٤- مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات . جنيف ٢٠٠٣ م٠

فهرس الكتاب